RAGIP PAŞA

هذا كتاب امتحان الاذكيا
للفاضل البركوي
على اللب
تم

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P. ŞA
MÜDÜR
Sayı 1134

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عنه ١١٧٥

١٢٩٤

١٩

RAĞIP P.
Ka. N.
1293

١٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصفى ومستصفى وعلى آلهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الاوحد عمر القاضى البيضاوى عليه رحمة العزيز القوى سألنى بعض اصحابى ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض ولعويصات من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية تشحيذا للجنان واختبارا للاذهان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولى الالباب موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال عاريا عن المشهورات والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاحتمالات والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لمرتبة هذا العزيز قلت انى مشغول بما هو اهم وما الفائدة فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودى بالرحيل الرحيل وقد

وقد غلب على علماء الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت ردّ سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم نادانى سرّى الم تر انهم ايتام سائلون والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما فاوى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه وان هذا بالمحال لشبيه ولكن تضرعت الى من هو عليه هين ويسير وما من ممكن عليه بعسير انه على كل شيء قدير وتوكلت على الحى الذى لا يموت وكل حى غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعو نجاه صدقا فهو يجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذى دفع اى يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين المعتقدين بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين وتعلقه بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشرك يدفع النظام | رفع

والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى اى بالامور المنسوبة الى الوحدة كعدم الشركة فى الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع دفع فساد السموات والارض اللازم للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم يجعل اليا للمصدرية لاحتياجه الى التاويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحدين فى بعثة الرسل فى الجازمين مع انهم ليسوا مرفوعين وتوهم كون المراد الوحدة من طرف العدد وليس كذلك اذ هى غير مختصة به تعالى بل هو لازم

بيّن لكل جزئي حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من طريق
العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة العددية
فانه كفر بفضله متعلق برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره
واحسانه لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او بالجاذمين و
لا يمنع منه تعدد الجار لواحد بغير عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى
للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان كانت
قليلة منه تعالى لا منهم والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون بانه من
التنازع بان يحذف احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان معا ثالثة
هي ذكر المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات
النيران اي اذل وحقر في الفعلان لان من جهة الصيغة او المادة
الشاكين المترددين في وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى
وجرّهم الى الجحيم صلة الجر فقط بعدله متعلق باحد الثلاثة او على التنازع
وتأخيره لاجل السجع ومعنى وهو ابعدها انه شكهم بخلق الله تعالى لا بخلقهم
ولكن في ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا
في ملك الغير ولا ملك للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي الصلوة والسلام
والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم وعلى آله
على يفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منهي عنه لا وصحبه هو من الصحابة
كالركب من الراكب وبيجي الغر جمع الاغر بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب
الغرة وهي البياض في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم و

اعلم ان قولنا الله تعالى واحد ليس معناه [illegible] اهل السنة والجماعة [illegible] بالعلم.

والخفض والجر والعدل براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة
للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من ا
المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة
الواقعة في الكلام من حيث الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم تقسيمها
ثم بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لام الجنس والحقيقة
من حيث هي هي ولا مساغ للعهد لعدم لزوم كونه حصة من الجنس وههنا اشكال
وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي
بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او
الكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية
والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معنى التاء في مثلها
بل الاولى انها لاحد معنييها في نحو دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة
بالكسر وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي
التنافي بل الاتحاد وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر
بان الوحدة مأخوذة في حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلمة و
الكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب
ما اي شيء اذ لا ضرورة الى التخصيص بالدال الابدع يخرج بمفرد ان
لم يخرج بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من اقسام اللفظ ليكون
افيد ووجه العدول الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ حسن
ذكر ما يتعلق به فنقول هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه

ان يخرج من الفهم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دور ولا مجال
ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد بها في التعريف لغويا
كما لا يخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ
وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحروف نفس الصوت
المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول والضماير المستترة ليست
بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ونحوها
فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد
ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في
حكم الكلمات وتاويلها لا هي والتحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها لا انه
يصيغها عليها بل لا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا
لقاعدتهم من ان كل فعل لا بد له من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة
بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والصوت اعراض
غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان مراد من قال انه المستكن ليس من
مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر
اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا وقد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى
فقال لا ادري من اي مقولة وعلى بعض حيث قال هو ليس من مقولة معينة بل
تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت
اذا رجع الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه
خفي على غيرك حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى

وهذا ابلج وغرور عما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام
وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن
انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث
قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام ولا
قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية ووضع الوضع المطلق تعيين شيء
لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم والوضع اللفظي نوعان شخصي هو
تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية
او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الشخصي والاستعمال ذكر
اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد
المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا او مقتضيات الطبع ونحو الحروف لان
احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين
فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا
نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع
بالنوع ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات
المعتبرة ولكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة
في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال يعمها
والمجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه فخرج به المركبات كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا
ثلثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لا بد من بيانها

الوضع

اظهار الحق وارشاد الخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق
الاول انهم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري
والمطرزي خصّا اللفظ دالا على معنى مفرد وضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا
الدلالة استغناء عنها بالوضع والمص حذفوا المعنى ايضا اذ دلالة الوضع
على المعنى اوضح منها عليها وان كانت التزاميتين لذكره في مفهوميهما كما سبق
دونها وبدل اللفظ بما قد سبق وجهه وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة
هي ان المعرف ثلثة لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة عما عداها
فلفظي حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس
نحو القصور العقود فان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيل بل تعيين
المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط
لا المعنى فلذا سمي لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان
في الحقايق الموجودة فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقي تام ان بجميعها
وناقص ان ببعضها والا فرسم حقيقي وتحديد الحقايق متعسر بل متعذر
فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان في المفهومات
اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او
الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له فتعريفه به يسمى
حدا اسميا فتحديدها في غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه
فنقول الزائد مقدم فالناقص ان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص
للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات او

وما كان خارجا عنه كان
عرضيا له وتعريفه به يسمى
رسما اسميا
صح

او اكتفاء بالبعض لحصول التمييز عن جميع ما عداه فحد ناقص والتام اولى
وان لم يقبل اصلا واراد تحديد الاصطلاح فذلك وان كان لا مشاحة
في الاصطلاح غير مقبول بلا داع وان قيل بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم
بان قال المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرنا والاختصار
مط فهذا كلام سديد لكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد
او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق ولو
سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا والتعريف يجب حمله على المتبادر والثاني
انهم اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة
جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام الكلم المعدود من اقسام الاسم ووجه
الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين وقال
الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها باللفظة كالزمخشري
والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق اقول وكذا كل متبوع مع تابعه
وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيد وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع
يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاني زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا
وفي السائر على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير والحق
عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا
فصار كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا ولو كفى دلالته
قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلته وضع لمعنى مفرد

البقاء في الحال لا الانقطاع للاستصحاب والتعريفات يجب حملها على
المتبادر كيف وعبارة المفصّل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
واتفقوا انّ المتبادر من صيغة الفاعل على الحال وانها حقيقة فيه فمن
اراد ادخال جزء العلم فلا بدّ له من تعريف جديد وايضا منع صرف مثل
ابي هريرة وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرّح به
الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد معرب وان جزء
العلم ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافة صار العلم المضاف
مع الاضافة وحدهما وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم البصريين على
انهما كلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابين فممنوع بل الاعراب ما في
اخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة لا ترى انه
معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجرّ علامة له وان الفاعلية
انما هي لمجموع المضاف والمضاف اليه لا بمجرّد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما
جرى الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية
وكونه معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وفي ذلك ولجعلها محلا
الاعراب وجعل تقديريا او محليا كما في تأبط شرا علما وليس هذا با
با بعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بمجرّد كونها في صورة
الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيدا والرجال الا زيد
واما قولهم المركّب كل اسم ركّب من كلمتين فيشترك الالزام فلا بدّ من تأويل
وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد

قوله ومنع صرف مثل ابي هريرة فيه انه لا ينافي
نعم غير المنصرف بعض اسباب الحكم ما لم يكن الا علمية
العلامة التي بعض غير المنصرف
مع انهم ان ... عملا ... بما لا يكون ... هذا الكتاب ...

على احد جزئي العلم المضاف فمجاز مستعمل في عرف النحاة واما اطلاقها
على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة
والعرف العام ولقد اما مناسبة ذلك التحديد باللفظة فقد ذكره ابن الحاجب
في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ
كضربة ففاسد لان اقل حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس
اي كما اريد بها اقل ما يطلق عليه الضرب عرفا
مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ودفع الاجمال
انتهى وان اراد امكان استقلال التلفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك
بل بنحو امطر وان اراد ما يعدّ في العرف واحدا فليس فيه عرف لا سيّما
على المبتدى ومن ههنا ظهر اختلال كون ما في عبارة المص عبارة عن
اللفظ وان اراد ما لم يجز عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا
وجوازها في التعريفات ووجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة
فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث انهم اختلفوا
ان تاء التانيث والفيه وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين
ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات ام ابعاضها واختار الاول
دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة وبعد الثاني عدم
استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير البنية ببعضها وهم
يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها وكونها جزءا صار سببا
لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرّم ونحوهما من
المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا ان الضماير المرفوعة المتصلة كلمات

وان تغيرت البنية بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وانه نحو ضرب
وضارب ومضروب كلمات وان دل هيئاتها على معان فلذا اعترضوا
بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد بالمفرد ما لا يدل جزء من اجزائه
المرتبة على معنى ورده بعضهم بانه تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرفت
جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ما
عداهما مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل فتاء التانيث ان كانت مطردة بان
جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة وغرفة والفا
التانيث جزء في الاسماء كذكرى وصحراء واما في الصفات نحو فضلى وحمراء
ففيهما احتمال لاطرادهما وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلمة ولكن الاول
اقوى دلالة الثاني لتخلفه في نحو ضربت تكونهما كلمة اذ جمع حروف المضارعة
مثلهما احتمالا ورجحانا ولكن ينبغي ان تعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على
نفسه والا لزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض ويا النسبة
ايضا مثلهما غيرت لكن الرجحان هنا اشد لاتحاد معناها مغيرة او ان
غير مغيرة ولانه لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد
الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية
والجمع كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما وهذا
ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع اليها حرف في اللغة
بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا
مستقل بنفسه لو دل اي لو وجد جنس الدلالة بسبب ذكر غيره فقط

فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل
ذي فان معناه مفهوم بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى
جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في الحرف ليحصل
الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الدلالة الغاية وسر عدم دلالة الحرف
بدون المتعلق انه غير مستقل بالمفهومية ولا موقع بالملاحظة بل ملحوظ من
حيث هو حالة بين شيئين والة لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار
معنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من
حيث هو حالة بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان
يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية
قابلا للحكم عليه وبه معنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع
في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير
قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل
الدلالة ولو معنى اي بقرينة قسيمه والا لزم ان لا يوجد الحرف جوابه محذوف
استغناء بما تقدم اي فهو حرف لا ما تقدم من الشرط صدق الكلام والا اي
وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة ما بنفسه ولو تضمنية والا لم يصر كلمة ففعل
اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فاندفع بتقديرنا ان يقال ان اراد
بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل حرفا لدلالته على الحدث المستقل والنسبة
الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف
في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف مع صدقه

[illegible]

على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان اراد اعمّ لزم ما لزم فى المطابقية
هذا ولكن فى قرينة الحصر خفاء لو اقترن اى ما وضع مفردا وضعا اى
اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا باحد الازمنة الماضى والحال
والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة با
بالهيئة وظ هذا لا يفيده بل يقتضى اقتران لفظه وليس كذلك الا بنوع التأويل
اى ما لو دل على اقتران معناه التضمنى وهذا للشريف ولو اقترن معناه
فى الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامى ومن تابعه ولو اقترن
بنفسه بدلالة احد الازمنة او دالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا
لى وهو اظهر فيهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج ما لم يدل على
الزمان اصلا نحو حل وضرب وما دل على نفسه نحو امس وغد والآن
زيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال
كعسى وبعت كذا قيل ويمكن ان يقال دالة على الحال والاستقبال اذ الانشاء
احداث ما لم يكن وليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات
والظروف واسما الفاعل والمفعول لكونه دلالتهما على الحال المتبادر منهما
بغلبة الاستعمال وعلى الآخرين بالقرائن كذا قيل وهذا مشكل لقولهم انهما
فى الحال حقيقة وبالاستقبال مجاز اتفاقا والتبادر من امارات الحقيقة
ان معنى فى الحال وفى الاستقبال فى الكائن فيهما لا فى الدلالة عليهما والا فقد
قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم
الضارب من قام به الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدوق

او مشتقا او جامدا لمثلهما فى كونها فى الحال حقيقة وفى الاستقبال
مجازا لاقتضا مفهومهما الوقوع واستعمالها فى الاستقبال مجاز
باعتبار الاول واما فى الماضى المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان
لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم فى بعضها عند فهم
معانيها عقلا واستعمالا وهذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح
والغبوق وبقى المضارع لانه لا حد الازمنة فى اصل الوضع ولو سلم الاشتراك
فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال بمثل الماضى والمستقبل
اذا لم يرد بهما الزمان اجاب ابن الحاجب فى الايضاح بامرين احدهما
ان المستقبل والماضى يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل
زمانه ثم حذف للكثرة والثانى ان دلالتهما على الزمان من حيث المعقول
كقولك الاستقبال والمضى والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب
الرضى بان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الذى مضى من الزمان بل لكل
ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال
اقول لا وجه لذكر الحال هنا اذ هو خارج بالاقتران كامس اذ لا
يقال ضرب حالا مثلا بل حالى بخلاف فيهما واعلم ان الشارح قيد الوضع
بالاول لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال
فان الوضع فيها متعدد فيلزمهم نحو يزيد علما ويمكن ان يقال التعدد فى الوضع
لا يعتبر فى مختلفى الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس
وما تحتها من الثلاثة انواع بقى ان يقال لم صادق يزيد بالنقل والوضع الجديد

[illegible] الزمان و يصلح ان يكون [illegible]
اعلم انه فى الافعال الناقصة مذهبين الاول
انسلاخها عن الحدث وتمحضها للزمان [illegible]
[illegible] والثانى عدم الانسلاخ [illegible]
[illegible]

اسما ولم يصر اسماء الافعال فعلا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقل في
الوضعين في الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين نحو يزيد مناسبة
واشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف
الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة
فلم يتغير حكمه ولو قال المص لو وزنه على زمان لكان اخصر واظهر واوقع
واجمع ولما اراد المص الايجاز حذف تعاريف انواع الكلام والتنبيه عليها
الموجودين في الكافية واكتفى بما يفهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه
فيلزم تغيير ترتيب الكافية فقال ومما خص به اي بعض ما خص بالفعل
لا كل مجموع الاشياء الستة بناء على ان حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق
به على الخبر وان الواو داخل على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل لا على
الجزئي كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل على
بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره اما
شاملة بجميع افراده او لا والحينئذ يكون الا شاملا والمبتدى ينتفع بها اكثر
منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم قد حذف الدخول الواقع
في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق
عليه والايجاز مط والخاصة المنطقية لا تصدق عليها الاشتراط الحمل
فيها قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل وتقليله او توقعه او
تقريب الماضي وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان
اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق مم ولانه ان اريد المصطلح ففاسد لا

الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف لا من الاختصاص اذ لم
يجز به الواضع فيلزم الدور فالصواب في امثاله الاستقراء ليس الا ولا الجوازم
حرفا او اسما قيل الاختصاص الجزم به فيه انه لم لا يجوز ان يختص عملها لا نفسها
كا ولا وقيل لانها اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولاء النهي
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكله لا يتصور الا في الفعل
وما فيه والصوب من او السين وسوف قيل لدلالتهما على الاستقبال الذي
لا يوجد الا في الفعل فيه انه ان اريد لا يمكن وجوده فمم وانه مدلول لا فيه
مفيد المط بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضربي
زيدا غدا مرادا والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب
فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضاربه على رأي وانه وعن المجرور فانه
لا يوجد في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب
وضارب وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص قصد
الاختصار فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة في الاصل نحو ضربت وضربتا
وهي انما زادها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة لتأنيث ما
اسند اليه فضلة فضمير اسند راجع الى الفعل او نائب الفاعل اي اوقع
الاسناد اليه فلا ضمير في اسند ولم يقل لتأنيث الفاعل مع كونه اخصر
ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر واخصر يعني انها حرف دال
على التأنيث لا مسند اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت هند الا
التاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز الاسم والفعل في اداة

التانيث بالتحريك مع التسكين والفعل ثقيل وكثرة استعماله احوج
بالسكون والاداى ولانه لم يقترن وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة
ما بنفسه فاسم اى فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
فى كونه مسندا اليه فيصدق على رجل وزمان وامس وسيد وماض
ومستقبل ومما خص به اى الاسم تذكرها قلنا فى الفعل اللام اى لام
التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام
الابتداء وجواب لو لا يختص بالاسم وفى عبارة المص اختيار لمذهب
سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف
التنكير هو التنوين الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب الخليل
من كونهما كهل والمبرد من كون الهمزة فقط زيد اللام لئلا تلتبس بالاستفهام
قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه متوسط
قاصر يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير
والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن فى الفعل علامة
التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان المرقوم مم كيف ونحو صه ويا رجل لا
يدخله اللام ونحو فضل لا يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف فكذلك فى الفعل
مانع سنبينه وقيل انها لتعيين المعنى المطابقى المستقل وهو لا يوجد الا
فى الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامى نحو عندالاسد
الرامى وقد يكون للتضمنى كما فى الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة
والذات ولا حظ للاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد

الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد
صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقية وانه كان فيه شبهة وقوله
ولا حظ اه ان اراد من حيث ذاتهما مستقلتين فليستا مدلولى الصفة وان
اراد من حيث انهما قيد الذات فعدم الحظ مم فان التعريف فى الحسن ليس للذات
المجردة بل للذات المنتسب اليه الحسن نعم يرد عليه ما مر من ان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجر قيل لانه اثر
الحرف وهو لا يفضى معنى الفعل وشبهه الى الاسم والمأول به فلا يدخل
الا اياها والمضاف واللفظية فرع المعنوية وهى بتقدير الحرف المذكور
وقيل لما اراد وانقص اعراب الفعل حظا للفعل للفرع عن رتبة الاصل اختار
الحركة التى لا يعلها والتنوين لانه اما التمكن مدخوله اى تقرره واصالته
فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف والفعل متطفل فيه او لتنكيره وجهه
الوجه الاخير من لام التعريف وفيه ما فيه قيل يختص بالاصوات واسماء
الافعال والعوض عن المضاف اليه ويجى اختصاص الاضافة او لمقابلة
نون الجمع على رأى من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشرى يصرفها لعدم تمحض
التأنيث ومنعها لتقدير اخرى فصار كالنعامة فلا يكون الا فى الجمع
المؤنث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا اى رفع صوته به مطربا
مغنيا وهذا التنوين يستعمل فى القوافى للتطريب والمشهور انه ما يلحق القوافى
المطلقة اى المتحركة التى تولدت من حركاتها احدى حروف المد لا عنها
لان حروف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم

لانّ التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمّي به لانه حرف الاطلاق يصلح له للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد ولهما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة فيسمّى الغالي لخروج الشعر بواسطة عن الوزن وكانّ المص اراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا قال اقلّي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوي المخترقن بفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة وبكسر للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق والاسناد اليه لظّان الضمير يرجع الى الاسم فيرد عليه انّ الاختصاص صريح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر والا معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصّة واضطرب الشرّاح في كشفه قال الفاضل الجامي والمراد كون الشيء مسندا اليه قيل في حاشيته انّما فسّر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسّره بالاسناد الى الاسم اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد اليه تباين ولكنّ تلازما وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا بعم الفعل والاسم والذّى عندى ان مراد الجامي ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعمّ للتخلص عن الاشكالين وقال الهندي الاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المتفاهمة من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف انتهى يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو ا

هو الثاني لا الاول وردّ بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى الاسم لكون اسناد بمعنى مسند فمعناه وممّا خصّ بالاسم المسند اليه اى بهذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصّة تطلق على المحمول وغيره وكما يقال الضحك خاصّة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان فيه ان مسندا في المسند اليه ليس بمفعول بل فعل في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذي في صورته بل لا معنى له ولا وجه لانه يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولا انّ الفعل قد يكون في صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل لانّ الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه وردّ بمنع فسادا مستندا بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا والجواب انّ المراد بالاسناد النسبة التامّة وقد بيّن هذا المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامّة منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة لا تشتمل عليها وانّ نسبة المصدر والصفة ليست بتامّة فظهر الاستحالة وقيل لانّ الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد وان اراد وضع لان لا يسند اليه فممنوع ولو سلّم فانّما يعرف من الاختصاص وكانّه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد ردّ السابق الاولى ان يقال انّ الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه الردّ السابق

في حالة واحدة

اعني منع الاستحالة لو لم يزد ونقص معنى مصدري هو محط الجواب
وبحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه
لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد
لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة ولا الاضافة اي كون الشيء مضافا
اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص المستدعين لاستقلال
في الملاحظة واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص
الجر ونحو يوم ينفع الصادقين الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلو جب حمل
الاضافة ههنا عليه وايضا هي اما من المعلوم فصفة المضيف او المجهول
فصفة المضاف فلو جب جعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها
ليست بقياس ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنوي
ثم ان المص قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا
في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم على كونه مسندا او مسندا اليه
فيمكن تحصيل الكلام من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن
تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانها لا تكون مسندا ولا مسندا
اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف
ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع فيما تركب منها فقال الكلام لا مه كلام
الكلمة ما اي شيء او الشيء الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او
حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة وهي
التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند والمسند اليه

اليه وبه خرج غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين حال من الضمير المجرور
او فعل معه اي مع الاسم وانما انحصر فيهما لان الاسناد يقتضي المسند
والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون مسندا اليه
والاسم الواحد في حالة واحدة لا يكون الا احدهما والتركيب الثنائي ستة
ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين وههنا غامضة كما في الكلمة لا بد
من بيانها وتمييز الحق منها ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع
اليه من هو في ضلال قديم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول
في الفرق بين الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع
لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين
في كتبهم وتعريفاتهم الفرق او لا بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق
انه وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد
ولم يسمع ان يقال لهذا الكلام وقع خبرا او حالا او صفة او شرطا او جزاء
مما ليس فيه نسبة تامة في الحال وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة
وقعت كذا وكذا فدل انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل وان
ذهب في الحال مما ذكر ولم يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مرفوعاتها
فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال
فيلزم ان لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير
كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون
الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلوا

ابحاث

اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في
الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية فيها وغيرهم وسطهم اذ لو استحق
بمجرد اعتراض الشرط الخروج والانفراد لاستحق باعتراض الترديد مثل
اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها فيكثر
الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه و
انتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه
الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت
بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها والثالث في زيادة القيود
في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم وجعلوا نحو
السماء فوقنا غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على
الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم اشتمالها على النسبة التامة
التي يصح السكوت عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة
عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم
الافادة في الجملة اعني في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم
الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا
احترازا عن نحو حديث النائم ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط
فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان
العرب وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة
خبرا فانها لا تقصد لذاتها بل لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد

عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر ما في
الحال ويجب حمل التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى ذاته والرابع في تقسيم
الاسناد وهو اما انشائي او اخباري والانشاء كلام لا يكون لنسبته الذهنية
خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون محدثا للنسبة الخارجية وهذا
اعني
معنى ما يقال الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهي فان معناهما على طلب
الفعل والترك من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي
يكون لنسبته خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا
فلا يتصوران في الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت
شيء لشيء نحو زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما ويسمى حمليا
او ثبوته او سلبه عنه نحو ان خرجت فانت طالق او لست ان قعدت
بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصال او سلبه عنه نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون العدد زوجا او زوج زوج فيسمى
انفصاليا وليس في طرفي الاخيرين اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني
يحكم باتصال جزء الثاني بالاول ولزومه له او سلبه وفي الثالث بانفصال
احدهما عن الاخر ومنافاته له او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسند
اليه ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق موجبتهما
انما هو بتحقق اللزوم والمنافات وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما على
العكس ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيهما الحكم الحملي مثلا في
تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان طرفيه

يسمى الكلام المشتمل على هذا الاسناد قضية
حملية والاسناد [illegible] قضية شرطية متصلة و
الانفصالي منفصلة والاسم الثاني لكليهما شرطية
[illegible]

لو اعتبر فيهما اسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد
يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون جزءا منه مثل الاية التي
تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها حروف وكلها ركن حتى لو حذف بعضها
لم يوجد الاسناد المخ وما ذكره المص اقل ما يمكن ان يتركب منه ما له الاسناد
ولا يفهم هذا من عبارته بل يقتضي ان يوجد دائما في القسمين المذكورين
لكونه من اسمين حالا وكاتبا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية عن هذا
الاقتضا فالوجه ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله اسمان او فعل معه
الخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات
كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المص والزمخشري حيث
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يقتضي الخروج
وظاهر عبارة الكافية يشعر بالدخول والحق فيه التفصيل فان كان مغيرا
كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا
فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير لزم التناقض في الاستثناء المتصل وفي
الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع العبيد في قوله جميع نسائي طالق
الا زينب وجميع عبيدي معتوق الا زيدا واللازم بط والملزوم مثله
فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن هذين البحثين عرفت ان مجرد
زيادة حقيقة او حكما في حد الاسناد لا يكفي للجمع لان طرفي المتصلة
والمنفصلة لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد كما بين في المنطق فلا يكونان
في حكم الكلمة وكذا نحو ما جاءني القوم الا زيدا بل تاثيره دخول نحو

نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام و
اقسامهما شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم معرب
لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا المعرب وهو من اعربته اي اوضحته
واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب
ومحل الشيء محل الوصف والمراد باخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ
اخرا عند الاضافة ولو عوضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء
قائمة وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف التنوين ونوني
التثنية والجمع بالعامل فيخرج نحو اين هولاء وهذا ظاهر في الاعراب
بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها واما في الاعراب بالحروف
فمشكل لوجودها قبل العامل مثلا نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول مسلمون
مومنون مصلحون او تقول مسلمين مومنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل
الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني
عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف
من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الواضع شرط ان يستعمل
هو وانت عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية
والجمع فمن هذا ظهر ما في قولهم قال في تفسير اختلاف الاخر ذاتا او صفة
ومن قال ان هذان وهذين واللذان واللذين صيغ موضوعة ليس اختلافهما

ن العامل بل من الوضع فتكون مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان معربين
والذي عندي في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل اما غير دالة
على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على
المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث في الحرف الاخير
بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث بسببه في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة
الدالة على المعاني المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا وصفة معا
او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة
ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان
وهذين معربان وان كان مفرداهما وجمعاهما مبنيين لان التثنية لما كان
لفظها قياسيا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من
الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه من غيره ولما
نحو هو واياه فالاختلاف ليس في الاخر فقط بل في المادة والصيغة ولا
مجال لجعلهما اعرابا وان دلا على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف في الاخر
وهما اصلان وهذا هو سبب بناء المضمرات عندي اعني انهم استغنوا بدلالة
نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف الاخر اختلاف
صفته فقط لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة والله اعلم
بالصواب ولو كان ذلك الاختلاف تقديرا مقدرا او الاختلاف المقدر
في الاخر اما بعدمه في الحال ووجوده في الاصل وهو في الاعراب التقديري
او بوجوده في الحال لكن لا في الاخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف

فان الاختلاف فيها موجود في الوسط وهو اخر المضاف اليه اذ قد عرفت انهما
كلمة واحدة على المختار ومحل الاعراب اخر الكلمة لكونها دالة على المسمى ولا عارض
على صفة المتاخرة عنه ولا يلزم نحو جاءني الضارب زيدا او جاءني الا زيد
لان التقدير فيهما في نفس الكلمة لا في الاخر وبذلك افترق التقديري
والمحلي فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب جميع المبنيات
محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ ما له الاعراب وفيهما ليس كذلك لانه اريد
به ما وقع في لفظ ما فيهما مع المحلي والدال اي ولانه لم يختلف اخره بالعامل
فمبني اي فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه معرب لا الاختلاف وان
كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب نفس الحركات والحروف لا الاختلاف
لانه علامة من حقها الظهور والادراك بالحس رفع ونصب وجر ولم يذكر
الجزم لانه من اعراب الفعل والمصدر في الاسم سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة
والواو وعندهما بضم الشفتان وترفعان والاصل في النصب الفتحة والالف
وعندهما بفتح الفم فكان الفم شيء ساقط نصبته لفتحك اياه والاصل في الجر
الكسرة والياء وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسر اذ المكسور يسقط ويهوي
الى الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح
والكسر مجردة او مع التاء وتخصيص المجردة وهم واما وجه الاختصاص
فتقدم القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا يطلق على كل حركة غير
الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة والقاب الاعراب من حيث الوصف
اعني الدلالة ولذا لا يطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الفم وكسر

لفك الاسفل مقدم على رفعها ونصبه وجره هذه التفرقة عند البصرية
والكوفية يستعملون احديهما مقام الاخرى بلا فرق **تنبيه** مراد المصنف
اختصار الكافية بقدر ما امكن مع اشتمالها عليها مع زيادة ليسهل حفظه
ويكثر نفعه فانقص انه ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في
قوله وهو حرف لو دلاه فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلال
للمقصود فلا احتياج الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه وكذا ما زاد
ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر وتعريف
المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلول انواعه والعامل
ولفظ اختلاف وافراد العامل وجه نقص الاول ان الحق الاصلي من تعريفه
اي نقص تعريف المعرب
ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات
حتى يعلم ان ما عداها معرب فلذا يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب
اللباب واما تعريف ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله لانه اطلق في نسخة
المركب واراد جزء المركب او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد
بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء وهو مجهول محتاج الى التفصيل
على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر وكل ذ
ذلك لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم
من دليل الحصر من ان المعرب اي قسم من اقسام الاسم يطلق ولكن المبني
وحواله تمام المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني حصولهما بمجموع
اي وجه نقص تعريف الاعراب
قوله وانواعه وقوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعات الفاعل ووجه الثالث انه
نقص تعريف العامل

ان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها و
شرائطها وتعريف ابن الحاجب موقوف على المقوم والمقتضي والاول انما
يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاملة والثاني بمعرفة
جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد فالموقوف
هو الثاني دون الاول والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل بمفهومهما
قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين التعرض به كالمثال المذكور واما اذا
اي عرض الافراد به اي على التعريف
لم يكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر ووجه الاخيرين ان اختلاف الاخر بعامل
خاصة شاملة وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في نحو مع والشاملة
اولى مع انها اخصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب
بالنسبة اليه ليعلم اصناف الانواع ونشر على ترتيب اللف فالاول الاصناف
اي انواع الاعراب يعني بالحركات والحروف الضمة والواو والالف
الاول الانواع فقط والثاني الثاني ان وجد والثالث الثالث والا فلهما وهذا
كسر والياء نصب فتح ياء جر
استيفي عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة او بحروف اللين وكل اما
بتمامها او ببعض منها فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد
فلما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكونه مرتبة بعد مرتبة
الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون
الاية وقوله تعالى فقال رب ان ابني من اهلي الاية والمراد بالمفرد ههنا
ما ليس مثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر لانه لا يطلق في
الاصطلاح الا على الجمع وهو ما تغير بناء واحده المنصرف فان قال الخ في

المفصّل فسّر والمنصرف بانّه الذي تدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم
شبه الفعل وهذا لا يصدق في المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة ولما
الجواب بانها ملحقة بها وفي حكمها فلا تدخل في المفرد ففاسد لانّ الالحاق
انّما يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل وجه ككلا واثنين وعشرين واولي
ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة وما ليس في حكمها ولو بوجه فهذا
مع كونه خارجا عن المعاني الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى
والمجموع وعدم القرينة غير معقول اذ فيه اخراج عمّا شاركه في الحقيقة
وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب تامّا وادخال فيما يخالفه فيهما بمجرد
المشاركة في كون الاعراب بالحرف مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب
بانّ القضية المهملة اولام الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال
احوالها فاسد لان الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصناف الاعراب وذا
لا يحصل الا باستغراق الافراد والاحوال والا تبقى مهملات لا تعرف
كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم في ذو ثم اعلم
انّ الاصل في الاعراب الحركة لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض
فانّ الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب الالتباس فيحتاج
الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين اعني المفرد والمكسر المنصرف فهو
لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او عن احدهما فيحتاج اليهما بالضمة
اي ملابس بالضمة مرفوعا وبالفتحة منصوبا وبالكسرة مجرورا نحو جاءني
زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال والقسم الثاني اعني

ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول ما يكون به المتروك فيه الفتحة
واشار اليه بقوله والجمع المؤنث السالم لما سبق في المكسر وهو ما زيد
في آخره الف وتاء للجمع مؤنثا واحده او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات
والتسمية بالمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا وبالكسرة
منصوبا ومجرورا نحو جاءتني مسلمات الخ وحمل نصبه على الجر ليكون على وفق
اصله اعني المذكر السالم على ما سيجيء والنوع الثاني ما يكون به المتروك فيه
الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجيء ملابس بالضمة مرفوعا والفتحة
منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما سيجيء منع
منه ما لم يكن في الفعل اعني التنوين والكسر والجر يناسب النصب دون الرفع
في كونها علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما كان بتمام
حروف اللين واشار اليه بقوله والاسماء الستة الاتية لو كانت مكبّرة
زيادة على الكافية احترازا عن المصغرة فانها بالحركة اقول هي داخلة في
المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو آباء الخ
في المكسر ولا عن نحو ابوين واخوين لدخولهما في المثنى والمجموع ويمكن ان
يقال دخول هذه الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها
مع المكبرة فلا بدّ من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر فيها اه لان المفرد
داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة خبر ثان او صفة الى غير ياء المتكلم
بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة وبالالف منصوبة وبالياء مجرورة
وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة

سماعا بخلاف نحو دم محذوفة نسيا فى حال الافراد بخلاف نحو العصا
فاشتبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما فى التثنية والجمع والساكن
اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا الخفة
دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف بمجرد الاعراب
وقد صار العين اخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا
لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزء محضا من الكلمة
والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب كونه يا
عاد الى اصل الحركة والا اى وان لم يكن مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم بان
كانت مصغرة نحو اخيك او مفردة نحو اخ او مضافة الى اليا نحو اخى فكانت
بالحركات لفظا فى الاولين وتقديرا فى الثالثة لمانع فى الاخر وهو الكسر
لاجل اليا وهذا مذهب البعض وعند البعض المضاف الى اليا مبنى وهذا
مستغن عنه لظهور دخول هذه الاشيا بعد الاحتراز فى المفرد المنصرف
ثم ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا للايجاز وفى الكافية ذكرت
فى اخر المجرورات فقال ومعها اى مع ياء المتكلم يكون الاسما اى اخى
وحمى الحم قريب زوج المرأة فلا يضاف الا اليها وهنى الهن الشىء الذى
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه
الاربعة منقوصات واوية لا يرد لامها عند اليا وفى اصله فوه بدليل
افواه حذفت الها نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد وقليلا
مع اليا والاكثر بقاؤها وادغامها فى اليا ولذا قال وفى بالادغام اكثر

قوله لانه وضع ... الجنس ... العلماء ... الاسم ... تامل ... مصطفى ...

اكثر استعمالا ومنه اى فمى وفتح فاء الفم مفردا او مضافا احتراز عن فاء الكلمة فيه
متعين اكثر منهما اى من الضم والكسر المفهومين من الفتح وذو لطيف مقرونة بالواو
بالواو بين حروف اللام يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة
الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجا الحركات الثلث
بدل الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة همزة لانه
الاصل فى العطف التباين ويعلم حال الاسما بظهور دخولهن فى المفرد
المنصرف فيها اى فى الاسما الستة المكبرة المضافة الى غير ياء المتكلم لدخول
المقابلات الثلث فى قوله والا فالحركات سوى ذى لكن لا قرينة لاستثنائه
الا ان يجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد فنقول هذا ابك
واخك وحمك وهنك وفمك اه وجا القصر اى جعلها مقصورة كعصا نحو هذا
ابا وابا وابى واخا واخا واخا وفاك اه والتشديد اى تشديد
الاخر نحو هذا ابّ وابك وابى وفمّ وفمك اه وجا اخ كدلو نحو اخو واخوك
واخوى اه وجا حم كدلو وخبء يعنى بالهمزة مكان الواو ومطلقا قيد للقصر
والتاليات يعنى مفردة او مضافة الى اليا او غيرها وكل هذه اللغات مذكورة
فى الرضى وغيره مع زيادة الا تشديد حم فلم اجده والقسم الرابع اعنى ما يكون
ببعض حروف اللين نوعان ما يكون المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله
والمثنى وسيجى حده واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير
ملابسة بالالف مرفوعة وباليا منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اى مع غير
الضمير ولو قال مع الظاهر لكان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية والنوع الثانى

ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه بقوله والجمع المذكر السالم وهو
مالم يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغير نحو سنين وارضين وثبين
وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذي من غير لفظه وباب
عشرين يعني نوع عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية
الفاظ ملوبسة بالواو مرفوعة وبالياء منصوبة ومجرورة ووجه عدولهما
عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني
فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلاثة فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة
العمدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف
لكونه ضمير التثنية في نحو ضربا ويضربان ولكونها اخت الضمة اولى الرفع
الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما
كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم يتمحض للاعراب تمحض
الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا من
التقاء الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم يسقط مع اللام
والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في
التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد يزول العلامة الاولى
بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه ظ لانها كالمثنى
لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى
المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب
المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب والحاق باب عشرين ايضا ظ

جمع تبرع جماعة

اي التثنية والجمع

ظ لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة
ولما ذكر في تقسيم الاسم الاختلاف التقديري اراد ان يبين مواضعه ليعلم
ان ما عداها لفظي واما المحلي فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا ما هو
الحق فقال وعصا اي واعراب نحو عصا اي الاسم المعرب الذي في اخره الف
مفردة وان حذف للتنوين ونحو غلامي اي معرب بالحركة اضيف الى ياء المتكلم
ولو حذفت او قلبت ونحو قاض اي ما في اخره ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت
للتنوين في كل حال سوى حال نصبه وقد يسكن ياؤه فيه اي في نصبه تسكينا
كما تحرك اي في مثل تحريكه جرا اي مجرورا للضرورة الشعرية متعلق باحد
الفعلين وتقييد الاخير يفهم من التشبيه ويجوز ان يكون من التنازع كقوله
ما ان رأيت ولا ارى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء قيل ثبت التحريك
في الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابي
الازند ونحو مسلمي اي كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا اي مرفوعا
والمحكي بناؤه نحو خمسة عشر علما على الاشهر واعرابه مفردا كان نحو من زيدا
فيمن قال ضربت زيدا او نحو دعني من تمرتان او مركبا نحو ان زيدا وهل زيدا
عليين ولو كان ذلك المحكي جملة نحو تأبط شرا علما فان الصحيح انه معرب
اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية والمثنى كائنا مع ما اي لفظ
اوله ساكن يعني يجيء بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاني مسلما
القوم وفي نصبه وجره تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها والاسماء الستة
المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم معها اي مع ما اوله ساكن ادبه من

تقول لنا ولا يلزم نحو غا في الضا د ... اي وحال
الا ... التقدير ... في نفس الكلمة ... والاشارة
وهذا الكلام مع قطع النظر عن ... حتى عند
... الى ما ذهب اليه ... الاعراب ...
... تقديرا ... معرب
لا يفعل ... عبد اللطيف
... الاعراب

من استثناء المنقوص فانه تحرک فیه الواو بالضمة والیاء بالکسرة لفتح ما بعض
قبلها بسبب الاعراب فاعرابه لفظی فی الاحوال کلها نحو جانی مصطفوا الـ
القوم اه مطلقا قید للکل سوی ما خص ای حال کونه غیر مقید بحال او زمان
او اعرابا مطلقا تقدیری نحو عصا اعلم ان الاصل فی الاعراب هو
اللفظی لان من شان العلامة الظهور فان منع فان فی الاخر فقط فتقدیری
والا فمحلی ومجموع ما ذکره المص ثمانیة نقص وزاد من عادة الکافیة ولم
یحصر وخرج اشیا وهذه اربعة یحتاج الی البیان اما الاول فالمانع فی
الموح تعذر الحرکة علی الالف وعند الحذف للساکنین مقدر کالملفوظ لانه منسی
کید وفی الثانی وجوب الکسر او السکون او الفتح قبل العامل وبعده تعذر
اجتماع الحرکة والسکون والحرکتین مثلین او ضدین ولم یمکن جعل الکسرة
والفتحة اعرابا بعد ورود العامل لانه قال البعض کما امکن جعل الحروف
الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فی التثنیة والجمع لعدم التبدل باختلاف
العامل بخلافهما ولا وجه للبنا وان ذهب الیه الجمهور اذ الاضافة الی الضمیر
لا توجبه نحو غلامک وغلامه وفی حالتی المنقوص لزوم التسکین لاستثقال
الحرکتین علی الیا المتحرک ما قبلها بخلاف الفتح وفی رفع مسلمی لزوم القلب
والادغام واما النصب والجر فلفظی بیا مدغم وفی المحکی لزوم اشتغال الاخر
بالحکایة فصار کالثانی وفی رفع المثنی لزوم حذف الالف للساکنین لتعذر
تحریکه وفی الاخیرین لزوم الحذف ایضا لتعذر التحریک فی البعض ولا
لاستثقال التحریک للزوم الحرکتین الثقیلتین فی الاکثر واما الثانی فلفظ

تلفظ فیما تعذر او استثقل واللفظی فیما عداه وجه الاولین التداخل لانه
ان اراد قبل الاعلال فاسوی غلامی مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقرر
فالکل متعذر فانه لو تحرک الیا فی القاضی وعاد الواو فی مسلمی والیا فی قال
مع الحرکة لزال الاعلال کما اذا عاد الواو مع الحرکة وفرق بعضهم بان فی عصا
موجب التقدیر فی المنقوص ونحو مسلمی الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب
او قلبه وفی المقصور لا یوجب الاستثقال حذف الحرکة التی هی الحرکة الاعراب
بل یوجب قلب محله الفا فبعده یحتاج الی التقدیر للتعذر فالموجب التعذر
لیس الا واه اذ قد صرح بان المقلوب یسکن اولا لتلیین عریکته ویسهل
الانقلاب ثم یقلب وکون التسکین بالعرض لا یفید ویمکن ان یقال مراد ابن
الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحریک الالف ملفوظة
او مقدرة والمتحرک بحرکة اخری متعذر وتحریک الساکن وقلب الیا واوا
ممکن مستثقل والتحریک اللفظی للیا المقدرة فی قاض ونحوه کان متعذرا لکن
لما کانت کثیرة العودة کانت فی حکم الملفوظة فالحقها بها وجعلها من
المستثقل فان قلت تحریک الساکن مع سکونه متعذر فکان کالمتحرک فای
فرق بین القاضی وغلامی وقلب الیا واوا کقلب الالف واوا فای فرق بین
العصا ومسلمی قلت السکون عدم حرکة الحرف فلا یمنع قبول محله ایاها
والالف قابل اصلا لتجدد الضد والمثل وقلب الیا واوا احداث نفس الاعراب
وقلب الالف واوا احداث لمحله ثم یحتاج الی احداث حرکة فالمراد تعذر
الاعراب بالذات بلا واسطة شیء وضم ما قبل الواو لیس شرط الاعراب

بل المناسبتها وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث ان اعراب المعرب منحصر
فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو تقديرا اذ لو وجد
فيه المحلي وهو دخل في التقديري لقال ولو محلا فاذا انحصر التقديري في
ثمانية كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة
والتسكين والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكي داخل فيما
تعذر ولم يحصره في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون
نحو احمد ومسلم وضاربة مطلقا ونحو يقدر فعلا وجرا والمدغم كبيرا كما في
قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة
ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة اخره الحركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا
بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة ابي الحسن البصري ومنه
تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجر الجواري ايضا وقد صرح
الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية
بل للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة واما
عبارة الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف ومعه كلها ولما ذكر فيما سبق
غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما اخر لا بد من معرفتها وبه يعرف
المنصرف ولم يعكس لان الاعدام تعرف بالملكات نعم لو فسرهما بالاتيان الكسر
والتنوين لانعكس الامر لكنه دوري اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدي
وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتدة بها في مجرد معرفة الاصطلاح
بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريف هذا نصرة لابن الحاجب في

والثلاثة الاخيرة في الاستقبال ولم يحصره ايضا في الاثنين

في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطا اذ غير منضبط
المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان القلة في الافراد
والتعريف للمفهوم والجواب ان الموقوف الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري
عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل فالاولى ان
التعريف وسيلة ومقصود بالعرض غير المنصرف سمي به لانه اقبل
على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال
بخلاف المنصرف او لانه لم يكن صرفا في الاسمية بل له شائبة شبه الفعل
بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا سمي امكن ما اي شيء او الشيء الذي
وجد فيه اي في ذلك الشيء الجمع ترك التعريف مستقلا وعد الاسباب
والامثلة استغناء بالتفصيل الاتي مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريف
مخل له وقدم ما قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من تمام
تعريفه وحكم الشيء يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم
على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب للجمع كما فعله المص والمراد
بالجمع المعنى المصدري لا اسم للفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لا
في الحال كخضاجر علم الجنس للضبع منقولة من جمع خضجر بمعنى عظيم البطن مبالغة
في عظم بطنها او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر
وفرض حفظا لقاعدتهم كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه
مفرد حقيقة فقدر انه جمع سروالة حفظا للقاعدتين اختصاص هذا
الوزن بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير العدل في عمر ولم يلتفت

اي حتى يكون المنصرف اسما صرفا من غير مخالطة شبه الفعل لتمكنه اي الذي هو في الاسمية تمكنا ما

الى الحمل على النظير لعدم النظير وحزوا من زيادة العلل وانه اجيب عنه

بجعله جمعا حكميا وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا

على انه ره يلزم اتحاد الشرط والمشروط ح اى حين كان مردودا بان الشرط

لغير الحكمى اذ هو مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو

شرط لشى شرطا لما هو فى حكمه كتحريك العضو والهواء للفظ والتمكن

وبان المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه اى

الجمع فى منع الصرف نوع وزن حضاجر وسراويل او وزن نوعهما اذ

الشخص مختص بهما وما اوجزما املح كلامه حيث درج المثالين

فى الشرط والمراد التصغيرى لا التصريفى لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح

وينبغى ان يقول ولو فى الاصل ليدخل نحو دواب وجواد على الصحيح وجه

الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية

فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فتقوى الجمعية بغيرها حالة لو وزن

لان المعنى ويمنع وزن حضاجر او صفة له اذ لا تعين شخصيا لما مر

وجعله خبرا بعد خبر محتاج الى تقدير كون والمعهود كائن بغير معنى لا

كقولهم جئت بغير مال والا يلزم اتصال شىء غير الهاء للوزن ولا يفهم

اشتراط عدم لحاقها بطريق الموافقة اذ الاتصال بشىء يغاير شيئا لا ينافى

الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التانيث غير الالف بطريق عموم

المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم اعنى العرف الخاص

كما ان القرينة فى لا ضيع قد يجىء ادفلان العرف العام لا تاء على المجاز بالا

بالاول ولا حقيقة مرادا بها الموقوفة لعدم شمولها الحالين فيخرج نحو

فواره ويدخل نحو فرازنة وملائكة وجه الاشتراط كونه بلحوق الهاء

على زنة المفردات ككراهية فتضعف ولما كان مذهب كون تاء التانيث

كلمة برأسها مطلقا على ما بينا لم يغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها ولكن يرد نحو مدائنى فانه منصرف مع وجود الشرط

فاضطرب الشراح فى التقصى قيل هو مفرد محض ليس بجمع لا فى الحال

بامتزاج الياء به خرج عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء جزءا

والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك بغيرها لانه كالياء بلا

فرق فنحو فرازنة خارجة عن الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق

بين الواحد والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومى حاصله يرجع الى عموم

المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون تاء نحو

فرازنة وياء نحو مدائنى للفرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف الذى يجىء

فى بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة و

قيل ان الكلام فيما تحقق جمعية باقية على حالها ومثل هذا لا يدخله ياء

النسبة وقضاد علمانا لجمعية كحضاجر ومدائن وجاز دخول ياء

النسبة فى لا تعتبر جمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد فى لحوق ياء النسبة

وحاصله ان ضمير شرطه للجمع الحالى وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلى

وهو عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض

بمدائنى فمدائنى وهو جمع فى الاصل بجميع حروفه الا ان يجعل الياء جزءا

بلا فصل او فصل بالياء مثل ... وهى افضل ...

وقد علمت حاله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترناه من كون
التاء في امثالها جزأ وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى ذكر
الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة نحو كرسي وبختي
فلا نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعاهما لوجود الوزن وقيل صرفه اي
سراويل ادحاعا للقريب قيل وجه عدم الجمعية فيبطل اختصاص
الوزن والتخلص ما يجعله عجميا او جعل النادر كالمعدوم وقيل جوابه
كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر فقيل
منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار كسلام وقيل لا لانه
الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا
مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء والممتنع ما التمكن
وحذف الياء لتقدم الاعلال الذي لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي
لتصحيح احوالها الغالب الاصلي في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال
الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف فحذف تنوين الصرف
واتى اخر العوض عن الياء او جعل هذا التنوين الذي للصرف في الاصل
عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالغرض من التشبيه
(شارح اول)
اثبات الياء لينتج عدم صرفه لا بيان اعرابه لانه تقدم يريد ان وجه
التشبيه مجرد كون الياء مقدرا لا الصرف ولا كون الاعراب مقدرا
واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعني حذف الياء وثبوت التنوين
(جامي)
هنا والمتبادر من الاستثناء المذهب الاول وقيل لفظي جوار اي جعل

جعل جره كنصبه بتقديم منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق
ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه لغة مستهجنة وانما استعملها
الفرزدق مع فصاحته لملايمتها للهجو او الف التانيث معطوف على
الجمع بتقدير مضاف اي احد الفي التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة
نحو حمراء قيل انما قامتا مقام علتين للزومهما الكلمة وضعا مثلا
لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية
اقول ان ارادوا عموم السلب في التاء فنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال
ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء ولا
ارد والجمع التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل
التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير
الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينضم اليه قلب التاء في الوقف
هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة
الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من الاسباب التامة
لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال والثاني من العلمية قدمها الشرطية
في الاكثر وعدم اشتراطها بشيء ولما كان ما عدا العلمية من المعارف
غير معتبر جعل العلمية نفس السبب لا شرطا للمعرفة التي هي السبب كما فعل
ابن الحاجب ايجازا وقصرا للمسافة ونظر ابن الحاجب ظهور الفرعية
للتنكير في المعرفة اكثر منه في العلمية والعدل من عدل عن الطريق الى الظل
مثلا ما لا والمعدولة الحذف وهو لا يصال وهو في اصطلاح النحاة

خروجه اى المعدول المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية ولم
ترجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر وسحر وامس
معرفتين الا ان يراد بالضمير الثانى الذات دون الوصف عن صيغته
ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها للعهد والاصلية هى
المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة اعم من الافرادية والتركيبية ليشمل
ما سبق لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او صيغا
فلا يتناول اصولها ما قدر فيه بحاد فان عمل الاول فى الثانى يمنع
اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرفة باللام وخرج من هذا التعريف
ما حذف منه اصل او قلب لانه نقص وهدم لا خروج وصيغ المشتقات
والمصغرات ونحوهما اصلية لها ماخوذة من صيغ اصلية للمشتق منه
والمكبر ونحوهما فلا نقص والمراد بالاصلية ان يقتضيها القاعدة
من غير معارضة لكمالها فى الاصالة فلا يشمل الحوق المغيرات كقياسية
واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن الاخر حيث منع وبين
امس فى اللغة الفصيحة اعنى البناء على الكسر حيث لم يمنع من الصرف
مع تحقق العدل فيهما فبحذف معنى اللام كلفظه فى الاول ولذا
صار نكرة واعتباره وجعله جزء من المعنى فى الثانى ولذا صار معرفة
واما تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية اذ
تعريف اللام غير معتبر فى منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبنى
على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومسا وبكرا معينات فانه

قوله باعتبار مادته ... هنا اربعة اشياء العدل ... والمعدول ... والمعدول عنه ... والعادل ... فانه ... العادل ... صيغة ... العدل ... الصيغة هى المعدول ... العادل ... السبب ... الطبيعى ...

[illegible] الضحى و[illegible]

غير منصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى تقدير العلمية واما
عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا معناها لجواز اظهارها
والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد
تضمن معنى حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ فمعناه
مستفاد من لفظه المقدر ولم يجعل جزء من شىء فلذا لم يبن وبقى غير
القياسية من المجموع الشاذة وغيرها مما لم يذكر خروجه داخلا فى الحد
ولا حاجة الى اخراجها الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها منصرفات
ولم يثبت الا ترى ان الرضى جعل الغايات وضحى وعشية ومسا وبكرا
معينات معدولات لكن بنى الاول لموجبه وانصرف الباقى لعدم
انضمام سبب آخر وهذا لان التعريف لمطلق العدل فكان كالوصف
والتانيث فانهما يوجدان فى ضاربة مع انصرافها وانما لم يبن العدل
فى المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سقط تكلف بعضهم بان
العدل كله تقديرى والمنقسم انما هو الاصل فما وجد محقق بل وجد
فعدله تحقيقى والا فتقديرى هذا مع كونه خرقا للاجماع النحاة وجعل
سببيته الاسباب اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلهما
مقدر لم يستعمل قط وبنحو عمر فان اصله اعنى عامر محقق بلا شك فعلى
بحثه يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شىء اخر فعدله تحقيقى
والا فتقديرى ويجعل المحقق هو دليل الا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق
الاصل تحقق دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته تسامحا

فى هذه الورطة عدم ذكرهم العدل فى المغيرات الشاذة وقد عرفت
وجهه لجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فُعْل واسما
فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع فى الاصل
افعل تفضيل فجمعًا شاذ ولسبب آخر الوصف الاصلى على الاصح وان
كان ذلك الخروج تقديرا مقدرا كعمر فان خروجه من عامر لم يدل عليه دليل
لكنه قدر حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او ما فى حكمهما ولا
يثنى ولا يجمع اى عمر بالاستقراء كجاء عمر كلاهما او كلهم والوصف هو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود الاصلى اى كائنا
فى الوضع احترازا عن العارض بحسب الاستعمال كاربع فى مررت بنسوة اربع
وغيرهم كافعى للحية اذ الاصالة لا تثبت بالشك والتوهم ودخل فى الاصلى
ما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح لعدم ضررها ولا يعتبر
الوصف الاصلى مع العلمية فلا يلزم منع نحو حاتم اذا سمى به وهذا تخصيص
للوصف الاصلى ولو لم يذكر لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف
يقتضى الابهام والعلمية التعين بحسب وضعها فيمتنع اعتبار المتضادين
عطف على المستكن فى يقتضى او على الوصف ... اعتبار المذهب
فى حكم واحد اعنى منع الصرف والتانيث اى بالتاء بقرينة سبق الفه لفظيا
او معنويا وشرطه اى شرط التانيث بالتاء بلا تسمية فى منع الصرف العلمية
ليصير لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولانه العلمية
وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهذا الشرط كاف فى وجوب تاثير اللفظى لقوته بظهور العلامة وفى

وفى جواز المعنوى لا فى وجوبه ولذا قال وفيه اى التانيث المعنوى لانه ذا
الاشارة القريبة يعتبر فى منع الصرف وجوبا اى تاثيرا وجوبا فتاثيرا او
اثرا لا جيا او وجوب منع الصرف لو كان ذلك المعنوى متحرك الاوسط او
اى عجمة ذا عجمة او عجميا او زائدا حروفه على الثلثة الاحرف وجه هذا الاشتراط
انضعف لكنا المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شىء فى اللفظ
مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها
فى عقيرب مع وجوبه فى قديرة وتحرك الاوسط قائم مقام الرابع بدليل
وجوب الحذف فى جمزى مع جواز جبلوى والعجمة وانه لم تكن مؤثرة فى
الثلاثى الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف
الا ما هذين لا يؤثران فى مسماه تانيث بخلاف الرابع واما حديث مقاومة
الخفة فلا طائل تحته اما اولا فان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما
ثانيا فعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور
الخفة فيها الثقل بل حصوله فى الاخير ظ واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه
وجور اعلاما للمذكر يدل على ان مدار الشرط وعدمه ضعف التانيث
وقوته لا الخفة والمقاومة سيما فى الحالين والمسمى به اى المذكر الذى سمى
اى العلم فى المذكر بالمؤنث
بالمعنوى لو كان تانيثه اى ذلك المعنوى اصليا بان لم يحتج الى تاويل غير لا دم
والا فتصرف فى كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم
لجواز تاويله بالجمع وهذا القيد مزيد على الكافية ولا منه لئلا يلزم منع
نحو كلاب اذا سمى به مذكر شرطه اى شرط تانيث اسمه فى منع الصرف او على

او على الاستخدام ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي لخلوه عن اشعار
ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم يبق له ذكر بوجه
الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يقويه الا القائم
مقامه بالذات ولما بين حال تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي كان مظنة
ان يختلج بالخاطر معرفة حال العكس فقال زائدا على الكافية ولو سميت مراة مقابل
لقوله والمسمى به والخطاب غير مناسب له ومحتاج الى تقدير ولو قال ههنا
والمسماة او فيما سبق ولو سمي به لكان احسن بمذكر اي بلفظ مذكر مثل
جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة
او منعا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثي الساكن الاوسط اتفاقي ومنعه مذهب
المحققين كسيبويه وخليل ووجهه دفع اللبس فتقوى اعتبار التانيث بهذه
الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند فانه باقية على الضعف اذ لا مقوي لفظيا
ولا معنويا والعجمة هي كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف
العلمية اي كون محلها علما في اول استعمالها اي استعمال محلها او على الاستخدام
سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم واسمعيل او جنسا كقالون فانه في العجم بمعنى
الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رح فظهر الخلل في عبارة الكافية وما قيل
يراد التعميم الحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والاولى
ان يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف
العرب بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كالكلمة
العربية فتضعف العجمة فلا تؤثر فهذه العلة بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق

فيلحق بنحو ابراهيم دلالة هذا ولكن اشتراط فيها ظهور علة الكل وفي وجوه
ههنا خفاء لا يخفى والزيادة اي زيادة حروف محلها على ثلثة احرف او تحرك
الاوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف واعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل
العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نحو نوح
الوجهان كهند وهذا للزمخشري وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله
علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا
يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في
نحو ماه للتقوية لا لا ستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع صرف في نحو
نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف
التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التانيث المقوي
بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد
مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية
الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا موجبا للثقل
في كلام العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه
واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر و
شتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة
وانما تظهر الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو
هيئة توجد في الفعل فقدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث

انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء بيّن
هذا الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما سيجيء من قوله ولو نكر ما فيه اه
من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم جميع العدل
وانه كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم اولى
وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به اي بالفعل في الوضع الاول
فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او بعجم نحو ضرب مجهولا وشدد العين
وبقم او يكون في اوله اي في اوله هو وزنه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة
الفعل او في محل اوله زائد كزائد الفعل او في اول وزن الفعل زيادة الفعل على
الوجهين مجاز بالحلول والمراد من زيادة الفعل ما له نوع اختصاص باول الفعل
يعني حروف اتين غير حالة من الزيادة قابل للتاء في اخره وانما اسند عدم القبول
للزيادة لكونها سببا له في البعض الاترى انه زيادة الهمزة للتفضيل والصفة
سبب لاستيناف صيغة للمؤنث فخلو نحو حسن وجه اشتراطه تاكيد المشابهة
والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او غيره اي يمتنع عن قبول التاء
باعتبار السبب الاخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار غير السبب لم يضر كاسود
اسما للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال
للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية
اسودة والاسمية ليست من السببية في شيء فخلو يعمل واحمل فانهما يقبلان
التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة والوصفية فيهما
وانه لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كما

كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك
العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولا بد في تاثيره في منع
الصرف من اشتمال اسمين في الاصل لانه نحو بخت وبصري علمين منصرفان
ونحو من زيد وانه زيدا ويزيد مع الضمير اعلاما محكيات فلو نظر من منع
الصرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية في حال يتحقق
الافراد لان منع الصرف من حال الكلمة وهذا التعليل اولى من قولهم لئلا يلزم زوال
فيحصل له قوة واما قول بعضهم او ليتحقق السبب الثاني ففاسد لاشتراك
وعدم التعيين وعدم الاضافة في الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين
لغير مختار فان النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة والمؤثر في منع نحو
شهر رمضان ونحو ابو هريرة ليس التركيب لتحقق السببين بدونه وعدم الا
الاسناد نحو تابط شرا وزيد قائم علمين لان الجملة محكية على حالها فلو نظر
فيها منع الصرف قبل الابد من ان يقول وعدم كون الثاني صوتا نحو سيبويه
فانه مبني ولا متضمنا لحرف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء
البناء دون منع الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضارب زيدا وحيوان
ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما مبنيان وباب غير المنصرف
من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان على البناء والاصح ان الجملة وان عدت
من مبني الاصل اذا صارت علما كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض
اعني خمسة عشر وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب واما بانه
اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية ولو

ولو قال المص والتركيب وشرطه العلمية وعدم التثنية لكان اخصر واشمل
والمنع وارادتها بالاسناد بعد كونها خلاف اصطلاحهم تقتضي استدراك
القيدين والالف والنون اي الزيدتين في الاخر وهو توحيد الضمير باعتبار
لا اصليين ولذا سميا مزيدتين
كونهما سببا واحدا لو كان في صفة وقد مر تفسيرها فشرطه في منع الصرف
عدم فعلانة في مؤنثه ليتحقق مشابهته لالفي التانيث وقيل وجود
فعلى والاول اولى لان المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها اي
اشتراطها لاستلزامه واللازم ههنا اعم والا اي وان لم يكن في صفة فشرطه
العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون الاصالة جاز المنع ولا يجب
كحسان ان كان من الحسن فمنصرف لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان
وهذه فائدة زائدة على الكافية والف الالحاق المفردة ينبغي ان يراد بالالحاق
المعنى اللغوي ليتناول الف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع ان
الفه ليس للالحاق الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به وشرطه في
منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهته لالف التانيث المقصورة
نحو ارطى فان الفه ليس للتانيث لمجيء ارطاة واحترز بالمفردة عن الممدودة فانها
لا تلحق بالف التانيث الممدودة ولو مع العلمية لان همزة الف التانيث الم
الممدودة الف في الاصل بخلاف الملحق فلم يتاكد المشابهة بخلاف المقصورة
وهذه زيادة على الكافية لابد منها ولو نكر ما اي غير منصرف فيه علمية
مؤثرة في منع الصرف احتراز عن الجمع والفي التانيث فان العلمية غير مؤثرة
فيها لاستقلالها بالتاثير في الاحوال الثلثة ممتنعة صرفا للتين انها

[illegible]

انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فالتنكير بقي
بلا سبب او على سبب واحد الا نحو احمر بعد ما كان الوصفية الاصلية
فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية
بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية لما مر ومعنى الاعتبار جعلها
كالثابت لا انها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم
تعد بالتنكير والاصل في الزائل ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية
الزائلة في اسود وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية
لم تزل بالكلية فيها لاعتبارها في مفهوماتها بل زال الابهام فقط
وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل
التفضيل بغير من اذا سمي بهما ثم نكر فينصرفان بالاتفاق لعدم
ظهور الوصفية الاصلية فيهما ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية
ظهور الوصف وينصرف باب احاد يعني ما فيه العدل التحقيقي فيتناول
جمع واخر ونحوهما علما للمذكر اذ لو جعل علما للمؤنث لم ينصرف بالاتفاق
وما ذكره المص مذهب اكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف
فيزول بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع
العلمية ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى
قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال المانع
والعدل تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش الصرف كما في احمر
واما العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما فيه بخلاف

التحقيق وتنكيره اى تنكير ما فيه علمية شخصية فيحصل بان يراد به واحد
مما سمى به لا بازائه للاسم والمستكن فى مسمى المسمى اعنى ما فى تمام ابا وقع ا
اشتراك لفظى بتعدد الوضع كقولك رب عمرٍ لقيته او الصفة المشهورة عطف
على واحد كقولك لكل فرعونٍ موسى اى لكل مبطل محق وتنكير العلم الجنسى
كاسامة لها اى بالصفة المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك
وفيه تأمل وقل المنع من الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما هو
مذهب الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عنها والانصراف هو الاصل والتصغير يخل
بوزن مختص به نائب الفاعل فلا ضمير فى مختص والضمير البارز للوزن
اى يغير بوزن وقع الاختصاص به فينصرف نحو ضُرَيب تصغير ضُرَب
علما على صيغة المجهول ولا يضر نحو حُمَيد ويُشَيكر لان اعتبار الوزنية فى
هذا القسم بالزيادة الموجودة فى الحالين وفقد الاختصاص لا ينهدم بالتصغير
والعدل والجمع اذ التصغير وضع مستانف مخالف للمكبر لا عدل ولا جمع فيه
بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصلى لبقاء الصورة على حالها
والنسبة تخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اى بجميع العلل الا بما اى باسم كانت
النسبة فى مفرده نحو كراسى جمع كرسى فان النسبة ح لا تخل بحكمه اى حكم
غير المنصرف ان لا ينون تنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل فى تحقق
الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكل علة فرع
لشئ منع منه ما منع من الفعل اعنى التنوين والكسر الا للتناسب كقوله تعالى

تعالى سلاسلاً واغلالاً على قراءة نافع والكسائى او للزحاف وهو تغيير فى
اجزاء البحر لا يخل بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اى
يجوز انهما جوازا او للضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله اعد
ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر هنا مع الاستغناء عنه فى دفع الضرورة يدل
على انه منع الكسر بشفاعة التنوين لا بالاصالة وجوبا اى توجيها وجوبا
وكذا يكسر غير المنصرف فى حال الجر ملابسا باللام المعرفة او الاضافة اى كونه
مضافا لانهما من اظهر خصايص الاسم فيضعف مشابهته الفعل فيرجع
الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها اراد ان
يبين محالها وبذلك يعرف انها لماذا اعلت ثم فقال **المرفوعات**
اى الاسماء المرفوعات على انه جمع مرفوع لان المذكر الذى لا يعقل فى حكم
المؤنث كالجياد الصافنات والايام الخاليات او مرفوعة بتأويل
الكلمات ولم نقدرها لشمولها المضارع ولم يذكر واللام للاستغراق
ولانه فى قسم الاسم لكن يرد انه فى قسم المعرب فالمناسب تقدير المعربات
فيلزم كون القسم اعم من المقسم او تخصيص الاسماء فقط او مع الحروف
كلها بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب بالمعرب يستدعى ان لا يكون
المبنى مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهذا خلاف
الاجماع فالوجه ان يجعل الاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض
معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فانه لم يمنع من ظهوره شئ فلفظى
فان منع حال الاخر فتقديرى او فى نفسه فمحلى وهذا تابع المقتضية قوله

في غير الحروف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام
وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر
ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات وبيان المحلي ايضا ثم المرفوعات اما
موقوفة لعدم العامل او خبر محذوفا ومبتدا خبره محذوفا او مجموع
قوله الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله مثل حلو حامض فيكون ما
اي مرفوع خبر محذوف والجمل معترضة اسند اليه المعروف لاصطلاحي فيخص
الفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر المخل للحد يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي
كما في حد الكلام فلا جمع ولو عمم المعروف وان اريد معنى النسبة مع عدم
تبادره فلا منع وكونه ما عبارة عن المرفوع لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة
المحدود لا جراء اعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما
ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم
لان المسند في نحو ضرب زيد جملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى الضمير شيء
اسناد اليه في الحقيقة ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي
الكلام فيه لا ترى ان رجلا في قولك رأيت رجلا ضرب اسند اليه الضرب في
المعنى مع كونه منصوبا واما المبتدا المقدم خبره فالمسند اما جامد
او مركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لاخراجه ضايع
والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع وانها بعماد
الاخبار عن الانشاء والايجابي والسلبي وحقه اي اصل الفاعل والا ولانه

ان يليه اي يأتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه
حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت وضربنا دون
ضربك وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الوصل وامتناعه لعارض والاصل
في هذا اظهر والحق يستعمل في الواجب غالبا فالعدول عنه ولى فصيح لاضمار
اي اتيان ضمير الفاعل الفاء للتعقيب والتفريع قبله قبل ذكر الفاعل نحو
نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان مؤخرا لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه
كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وامتنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل
قيل لئلا يلتبس بالمبتدا وهذا لا يفيد لوجوب الجواز في قائم زيد ولعدم
تمشيه في المثنى والمجموع وعدم تقدمهما دليل على ان المفرد المقدم ليس بفاعل
ولا يتعدد لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين فيه
نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم
لامتنع قام الزيدان والزيدون ولا يحذف في الصحيح لعدم افادة الفعل
بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ حقيقة او حكما فلا يشمل الاستتار
وينبغي ان يزيد بلا نائب ولو حركة والمنفيات اما مرفوعة معطوفة
على الاسمية لكونها احكاما مثلها او على الفعلية اذ الاولى يقتضي التتابع
على ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ التداخل ممتنع والمؤخر مفصول
لكن هذا لا يفيد اللزوم المطلق بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل
فلا يجوز او منصوبة على يليه وفيه ما في الثانية لكن يمكن دفع الاول
لاضمار بعضها اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما هو مذهب المص

بالمجاز او بالاشتراك المعنوي

او اشتراك الحروف معنى بين الخاصتين وعدم القرينة لفظية كالاعراب
والثانى نحو ضربت موسى سلمى او معنوية نحو اكل الكمثرى موسى واتصاله
اى كونه الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل
مظهرا او مضمرا ووقوع مفعوله اى الفعل او الفاعل بعد الا او بعد معناها
وهو انما فانه اذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد فمعنى
الا قبل الفاعل ومع شئ آخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة
يوجب كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اى الفاعل على المفعول لدفع الا
اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى هذا ولا بد فى الثانى من شرط
تأخير المفعول عن الفعل وفى الثالث كتوسط الا بينهما اذ تقدم المفعول
مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب الا زيدا عمرو لعدم انقلاب المعنى
ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واتصال المفعول اى كونه ضميرا متصلا
بدونه اى بدون اتصال الفاعل احترازا عن نحو ضربتك وضميره اى
اتصال ضمير المفعول به اى بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه
اى الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تأخيره اى الفاعل
عن المفعول لتنافى الفعل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد فى الثالث هنا ايضا مما
سبق وجاز حذف عامله اى الفاعل ومجموعهما الفاعل وعامله لوجود حذف
قرينة قيد لهما نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب
حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل كإن زيد جاء فزيد فاعل لجاء

لجاء محذوفا لا مبتدأ لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل لفظا او
تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر
المفسر لتعين المفسر كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون الحذف
فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم الاية و
نحو جاء رجل اى زيد او غير بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعله مخالفا
لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشئ ونائبه بما لا يخصه والتعبير
بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما فى اعطى زيد درهما
اصلا بحسب المعنى الاضافى اللغوى مفعول فى الاصل نسب اليه نسبة وصفية
اولية بمجهول اصطلاحى او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول
الثانى من باب علمت يعنى ما كان الثانى منه عين الاول ذاتا والثانى والثالث
لو وجد الالتباس من باب اعلمت يعنى ما يتعدى الى ثلث مفاعيل هذا عند
المتأخرين والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشئ مسندا ومسندا
اليه معا اسنادا تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد وهذا بعد كونه قاصرا
غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قاله
المتأخرون من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم اخوك
زيدا واعلم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم منطلق عمرا واعلم الكتاب
زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر فى الاصل والعقل ان المستفاد
هو الكتاب وفى العبارة ركاكة والتباس ولو قال ولا ينوب لو التباس
الثانى والثالث فى النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع الزمان

والمكان والمصدر نائبا الا بدليل لئلا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل
حدث من دلول مشتق من مطلقها فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان
او موضع او ذهاب بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد
وقعد منسوب الى مصدره المفهوم جواب عن مقدر ان سيبويه جوز
الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو قعد وقيم وهو مجرد عن الزايد
وتقريره انه انما اجازه المصدر المفهوم مثل انه يقال المتوقع القعود او
القيام اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ فكيف اذا نوي ولم
يلفظ كذا ذكر ابن خروف ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول فلكونه
زوال مشعر العلية وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف واما الذي مع اللام فيقع
ولا يقال له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كذا ذكره الرضي
واما الثاني فلان في واوه شائبة العطف على شيء فيلزم شبهة جواز
المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسيا ولو حذف لم يعرف انه مفعول معه
وانما قلنا نسيا لجواز حذفه مقدرا وهو ظاهر
وما قيل ان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون
مع الواو لا يكون نائبه معها منقوض بالجار والمجرور والمفعول الاول
من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني منه غير الاول ولذا قال والاولى ان يقع
نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول معنى الفاعلية
وهو الآخذية مثلا فناسب لنيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية
وهو المأخوذية مثلا فلم يناسب نحو أعطي زيد درهما ويجوز اعطي
درهم زيدا ويجب وقوع الاول للنيابة بالالتباس دفعا له نحو اعطي خالد بشرا

بشرا اذا كان البشر اسيرا او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطي بشر خالدا
ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة
شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي يتوقف عليه بخلاف سائر المفاعيل
وانه اعترض بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا اي وان لم
يوجد المفعول به فجميع المفاعيل الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز
الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضيا اي العاملان المسبوق الضمني او
الفعلان والتخصيص للاصالة في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة كما
الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين لا
متنازع الاضمار لسهولة تعين الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر
لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدا
او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا ومعنى الاقتضاء
للتنازع توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك الموقع معمولا
لكل منهما على البدل فلا يتصور في المتصل الا المجرور واما في المقدم و
المتوسط قيل لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح بانه
جامي
عصام الثاني قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم
تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق الاول على وجود
الثاني لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم
استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق
في المعنوي فعلي على الملفوظ فما لو على الموجود ايضا والحل ان التنازع انما هو في النية

والقلب كما صرح به وايه واللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قال
الشريف انه اعمال الكل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار عند الفريقين
اعمال الاول بخلاف المتأخر ولعل وجهه اتفاق اولوية تقدم العامل وترجيحه
تأخره مع الفصل في البعض فلو كان ما بعدهما جوابه لو ضميرا منفصلا او
ظاهرا بعد الا قيدهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف ما بعدهما
من العامل الاول ومن الثاني ان اتحد جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل
يوافق الكسائي ههنا صرح به شارح اللباب ولب الالباب فلا وجه لقول
من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى ومع الا لا يصح
اضماره هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
او زيدا فالحذف فقط الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالا ولا يجوز ان
او مصدران على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف بل يجب ذكر المعمولين كما
ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لتغاير صيغتي المرفوع والمنصوب
في المضمر فلا يدل احدهما على الاخر بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما شتمني
الا زيد ولو قال فلو بعد الا يحذف الاول الا في المضمر المختلف اعرابا لكان
اخصر واشمل نحو ما قمت ولا قعدت الا بك ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اي
غيرها ذكر في الواقع بعد الا بقي المنفصل بلا الا مهملا نحو اقائم ام قاعد انت
اذا جعل فاعلا واجتراء بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط دفع الظاهر
في حد المبتداء فعلى هذا نحو اقائم ام قاعد انتما او زيد او الزيدان يجري فيه بحث

جواب لو نسخ

الحذف على مذهب الكسائي والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول
الاخيرين في اطلاق ظاهرا ولو ترا اريد به المستقل بالتلفظ ليشمل المنفصل
اذ لا يعرف فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه
اعمل العامل الثاني عند البصريين واشار الى ترجيحه بترك لو المجاورة وهم
يجوزون اعمال الاول مرجوحا واضمر الفاعل فيه اي في الفعل الاول ان اقتضاه
مشتملا على طرزه اي وفقا له في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوز فيه الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا من حذف الفاعل بلا
نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق بخلاف الاضمار وللنقض بنحو ما اكرم الا انا
واسمع بهم وابصر واضربني واضرب القوم واضربوني واضربني القوم غير
وارد لوجوده في الاولين بارزا ومستكنا ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف
مذهب الكسائي اعني حذفه هربا من الاضمار والمفعول مبتداء اي لو اقتضى
العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا بظهر خبره قيل يريد مفعولي باب
علمت فيه ان المص والزمخشري جوزا حذفه في تفسير قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل فان ذلك كخبر المبتدأ
فاذا جاز حذف خبر المبتداء للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن
هشام انما الممتنع هو الاقتصار بان يكون الاخر نسيا وقيل يريد بالضرورة ما
في حذفه لبس ومثل بنحو استعنت واستعان علي زيد به ورغبت ورغب
في الزيدان عنهما وملت ومال عني زيد اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة
المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما فاعلية شيء

والاخر مفعولية وهي تعم ما بالواسطة وما بدونه لكن في تمشيته فيما
سيجيء من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال والا اي وان لم يكن ضروريا فيحذف
هرباً من الاضمار في الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفية
لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه اي في الثاني على طرز التلفظ بلا خفاء والمفعول
معطوف على المستكن في اضمر بلا قيد لوجود الفصل مشتملا على الوجه الاولى
لئلا يتوهم ان مفعوله مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه
فضلة ولو منع منهما نائب الفاعل اي الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول
قيل يرد باب علمت نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
فلو اضمر ثاني الثاني مفرداً لخالف الاول ولو مثنى لخالف المرجع والاقتصار
ممتنع ورد بجواز المخالفة والاقتصار ولو صح مثال فيه لبس حالي الاضمار
والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق لزال الاشكال وترك الجواب
عن قول امرء القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتدأ
لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما في حد
واحد فادخل اولا ليدل على النوعية والاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك
الشخصي الا ان لا يمكن فالنوعي الا ترى انه قال على لفلان وفلان مائة
درهم وصار مقراً لكل بخمسين بخلاف جاءني زيد وعمرو وقد اصاب المصنف
ميز احكام المبتدأ عن الخبر ولم يخلط كابن الحاجب هما اي اسم او لفظ هما
او حكمه مرفوع اسند اليه نائب الفاعل وضميره الى ما ومنفكا حال منه من
العامل اللفظي المراد ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور في نحو علمت

علمت لزيد قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول عن التجريد الى الانفكاك
اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثاني وفيه خفاء او صفة اي لفظ
دال على ذات مبهمة باعتبار معنى متى فيشمل الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان بعد
النفي والاستفهام لفظ الحرف حشو مخل اذ النفي اعم مما يستفاد من الحرف
وهو ما ولا وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم
الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع
البكران ومن خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف وكم وايان ويرد
على المص دون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ لا يقال
اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل الزيدان رافعة لظاهر ليخرج
نحو اقائمان الزيدان او الزيدون لان الصفة هنا متعينة للخبرية
اذ تفرد الصفة عند رفع الظ لمشابهة الفعل الذي يلزم من عدم افراده
تعدد الفاعل او التاويل البعيد وعليهما نحو اقائم ابوه زيد والجواب ان
المراد بالصفة المحضة التي لا يشوبها الموصوفية والمصغر مركب منهما والمتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والنفي في المعنى داخلان على المبتدأ
وفي نحو اقائم زيد اي فيما طابقت مفرداً امران كون الصفة خبرا مقدما
ومبتدأ ما بعده فاعل ساد مسد الخبر بخلاف نحو اقائم الزيدان او الزيدون
فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة
لازمة بين المبتدأ والخبر ويتقدم اي المبتدأ اصلا او تقدم اصل او اصليا

على حذف النسبة والمراد الاولوية فصح الاضمار اى اتيان ضمير راجع
الى المبتدأ قبله اى قبل ذكر المبتدأ لتقدمه معنى نحو فى داره زيد وامتنع
صاحبها فى الدار ويجب تقديم المبتدأ لو تضمن عدل غم الاشتمال الاختصاص
ما يشبه الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك على مذهب
سيبويه فان من مبتدأ عنده وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره
ابوك مبتدأ ومن خبره ولو قال لكن قام لكان اولى واخصر او كان خبره
فعله اى دالا على فعل المبتدأ اى حاله فيشمل نحو زيد قائم لئلا يلتبس بالفاعل
ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا
لئلا يلتبس بالبدل والفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد
الا معطوف على فعله نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا
ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكر فى الفاعل او
مماثله معطوف ايضا على فعله اى فى اصل التعريف نحو المنطلق زيد او اصل
التخصيص نحو افضل منك افضل منى وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس
بالخبر الا بقرينة معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اى يجب تقديم المبتدأ اذا
كان خبره مماثله ملابسا بكل شئ الا ملابسا بقرينة وهذه زيادة لان من
كبنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان غرض
الشاعر الحاق ابناء الابناء للابناء دون ابناء البنات فبنوا ابنائنا
متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس والكافية عبارة المص و
مقدمه فى البيت ويحذف المبتدأ جوازا عند القرينة اكتفى بذكرها فى الفا

لا للاشتمال بعض على

وانما قيدنا بالاصل فى الموضعين اعتبارا للمماثلة فى نوعى التخصيص لعدم لنوع التخصيص والتعريف فهو صحيح كما شئتنا منه

فى الفاعل ويجب حذف المبتدأ فى نحو الحمد لله الحميد بالرفع يريد كل نعت
فى الاصل قطع عن منعوته بمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة
معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يظهر
قصد هذه الثلثة وكذا المنصوب على احد هذه الثلثة يجب حذف عامله
كما اذا نصبت الحميد فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعنى وسمع
بالرفع على الحكاية عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن
الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر فحمل على النصب فى وجوب الحذف
اى امرى سمع وزيد كسمع فى الاعراب الخبر بالنصب اكله بالرفع تقديره
زيد اكل الخبر هو اكله يريد كل مخبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب
على الاشتغال قيل انما وجب الحذف هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر
لزيدا المذكور ولا يجوز ان يكون مؤكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف
للتضاد بين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد
فتعين الخبرية لمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد وجوب الحذف ويكون
المبتدأ نكرة لو يفيد هذا مذهب المحققين من النحاة اختاره المص
والجمهور شرطوا التخصيص بشئ ثم اختلفوا فى عدد المخصصات وايجاب
التخصيص للافادة وهى قد يوجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا
يجب الاشتراط غيرها كاحد غير مرزوق على اللغة التميمية وعبد
مؤمن غير مخلد فى النار وامعتزلى فيها اى فى النار المدلولة بمخلد ام
رافضى وشر اهرهما راجع الى المعتزلى والرافضى فيه مكنية وتخييلية

وتوشيح وسلام على اهل السنة والجزء الذي لا يقبل الانقسام اصلا
وجود في الخارج وفي المثالين الاولين رد للمعتزلة وفي الثالثة للفلاسفة
الخبر ما لفظ اسند اسنادا تاما الى المبتدأ فيخرج نحو مؤمن في لعبد مؤمن
خير من مشرك وما قيل في وجه الخروج لان المراد هو المسند الى المبتدأ
بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو ظاهر وهذا التعريف احسن
واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم
اخواه مجرد قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه
قائم فيلزم كون الاعراب في وسط المعرب وقد عرفت انه لا فساد فيه مع
كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكان اخرا في الجملة فما ظنك في
الاكثر وعدم كون مجرد قائم في المثال المذكور خبرا ظاهر من اللفظ و
المعنى ويطابقه اي يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتانيث والافراد
وضديه لو كان الخبر مشتقا لابد ان يزيدا وفي حكمه كالمنسوب ولم يكن
افعل من ولا سببيا ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة مثلا
بعائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي هي مستقلة وذلك هو الضمير في
الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا
اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق و
يصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد على وجه
والظاهر نحو زيد قام ابو طاهر اذا كني بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة ويستثنى
منه الخبر ضمير الشان ولما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي

من قبلي لا اله الا الله وهو قولي زيد منطلق فالخبر فيه ليس بجملة على الحقيقة
اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية
ومبتدؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره والظرف هو
في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف
لا اسم فاعل على الاولى لكونه الاصل في العمل الا ملابسا بقرينة معينة للفعل
نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو
اما عندكم فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقديمه
على المبتدأ وان كان على خلاف الاصل ويجب التقديم لو تضمن الخبر ما له الصدر
مفردا حال من فاعل تضمن اي غير جملة صورة كاين زيد فان اين مفرد صورة
وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا والمضاف اليها تضمنه في حكمه في وجوب
التقديم نحو صبيحة اي يوم سفرك او خصصه اي عين تقديم الخبر خبرية
بحيث لو لم يتقدم التبس بالصفة نحو في الدار رجل لا المصطلح اعني تقليل
الاشتراك فلا دينا في تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل او صححه
كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة الواقعة مبتدأ مع مدخولها نحو عندي انك قائم لئلا يلتبس
المكسورة ولا بد من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك قائم
فحق ولولا ان زيدا قائم لقمت ولو قال او لزم لبس من تاخيره بدل قوله او خصصه
او كان خبرا عن ان لكان اخصر وليشمل ضميره معطوف على ضمير كان للفصل
اي او كان ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه موجودا فيه اي في المبتدأ مثل على التمرة

مثلها زبد فان ضمير مثلها عائد الى التمرة وهي جزء الخبر في الحقيقة فلا اضافة
لا دنى ملابسة او كان المبتدأ بعد اذا ومعناها يعني اما التي لا ينقلب المعنى
ويتعدد الخبر جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر لفظا كهو حلو حامض
والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدهما
لكن لما تعدد لفظاهما اجرى الاعراب عليهما معا فظهر جواز اعراب المعمول
الواحد باعرابين اذا تعدد لفظه كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد لفظا
نحو تضارب القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتدأ مع اما ولا يحذف
الا لضرورة وجائز فيما ذكره المص وممتنع فيما عداهما وصح دخول الفاء في
خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفة او غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله
والموصول معطوف على كل بفعل او ظرف نحو الذي يأتيني او امامك او في الدار
فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه ونحو غلام الذي يأتيني فله درهم والنكرة الموصوفة
بهما اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني فله درهم ويمنعه اي يمنع
جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل الا ان الدخول لمشابهة الشرط والجزاء
الذي من قبيل الاخبار في الدلالة على السببية وهما يخرجان الكلام الى الانشائية
وفيه نظر وفي اخواتهما الا بقي اختلاف والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل
كان وظننت بالاتفاق فلو قال ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف
لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف جوازا لقرينة ويجب حذفه لو التزم في
محله اي الخبر غيره فيستغني منه كخبر لولا الامتناعية فان جزاه التزم محل

لم يكن ذلك التعدد جنسين [illegible] باعرابين بل الاعراب [illegible] ومعنى [illegible] فالتابع [illegible]

محل خبره عاما حال من الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم
يكن قرينة نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت
الكعبة فجعلت لها بابين وان كانت فالامران نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا
مؤمنين اي اغويتمونا وما عطف على خبر لولا بريد كل مصدر لفظا او
معنى اضيف اي نسب الى فاعل او لمنع الخلو مفعول بعده اي ما اضيف
حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما او قائمين وان تضرب
زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم مقام الخبر
الحال وافعل عطف ايضا على خبر لولا مضافا حال من افعل الى هذا المضاف
المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان
جمع كونه بمعنى الوجود
قائما جعل وجوه خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا عطف عليه
نائب الفاعل بواو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اي مع حرفته مقرونان وخبر
ما اقسم حال كون ذلك المقسم صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك لافعلن
كذا لسد الجواب مسد الخبر بخلاف نحو علي عهد الله لافعلن كذا لعدم صراحته
في القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب ان ما اسند تاما الى الاسم فخرج نحو حسنا
في ان رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اي خبر المبتدأ في كونه مفردا وجملة ومتحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان يثبت كونه خبر باب ان بوجود الشرائط
وانتفاء الموانع فلا يرد جواز ابن زيد وامتناع ان ابن زيد ويتقدم خبر باب
ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا
ايابهم ووجوبا ان كان نكرة نحو عليه السلام ان من البيان لسحرا ولا يجوز في غير

الظرف بخلاف خبر المبتدا فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره وهذا كالاستثنا
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم
خبرها على اسمها ولو كان ظرفا لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر ويجب
حذف خبرها في لغة بني تميم ان دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار
رجل الا لا يجب ذكره كذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه لا
لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا
حاجة الى تقدير خبر اصلا اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول
على المبتدا ما اسند اليه نائب الفاعل يليهما حال من المجرور من تمام التعريف — والخبر
مشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر ولفظ لا لم يدخل المعرفة عاملة ولم
يدخل البا في خبرها وليست لفظ لا لنفي الحال بل المطلق النفي بخلاف ما و
ليس في هذه الثلاثة تقل العمل فيها اي في لا لقلة المشابهة وكثر في ما — ذكر
لكثرة المشابهة **المنصوبات** تذكر ما في المرفوعات المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بحرف
بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى
تكلفات مع عدم منعه اما الاول فان يراد بالفعل في فعله القيام و
بالفاعل ما يعم نائبه لئلا يرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعم
المشتق والمشتق وبالمذكور ما يعم الحكمي ومعناه اشتمال الكل الجزء مع
عدم تمشيه في النوع والعدد ومعمول المصدر ولا قرينة لشيء منها واما
الثاني فلصدقه على نحو ضربت وضربي شديد للتاكيد اي لمجرد كونه تا

تاكيدا وتقوية لمعنى عامله يعني جعل النصب علامة له فخرج نحو ضربت
زيدا زيدا فان نصب الثاني لكونه تاكيدا للمنصوب لا لمجرد التاكيد والا
لكان كل مؤكد منصوبا وهذا الحد جامع ومانع لكن لا يفيد للمبتدي
لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف المنصوب بسلاقته او غيرها واحتاج
الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم هذا القسم اعني ما نصب للتاكيد على
عامله لان حق المؤكد التاخير ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدا للماهية
من حيث هي ولا كثرة فيها وهذه الثلاثة تجوز في الاخيرين فلذا خصص
النفي بالاول او النوع او العدد بخلاف النصب في نحو ابت ضربا حسنا وجالا
ثلثة وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج
بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل دائما بخلاف الملابسة بلفظه فانه قد
لا يكون نحو قعدت جلوسا ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما
اما مطابقة فيهما نحو ضرب ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربته ضربة او
مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كان تلك الملابسة حكما حكميا او محكوما لا
وضعيا ليتناول نحو ضربته سوطا او ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله
انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضعي لا حكمي
كما قيل ويحذف اي يجوز حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم ويجب
الحذف المذكور كفصلا اي كحذف عامل فصلا من فصل من الشيء كذا اذا
بقيت منه بقية وايضا من آض اي عاد وحمدا له ولبيك من لب بالمكان
بمعنى الب اي اقام والتثنية للتكرير اي اقيم لامتثال امرك ولا ابرح عن

غير مكاني كالمقيم في موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعي
والقياسي وعد حمدا بدون اللام من الاول ولبيك من الثاني وحصر الرضي
في القياسي وزاد فيه موضعا ما وقع مبينا للفاعل او المفعول بالاضافة
او باللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة الله عادة الله
الله وفضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وبؤسا لك وسحقا لك
وغفرانك وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا
وهي خطبة منسوبة الى علي
وشكرت شكرا وفي نهج البلاغة نحمده حمدا ونحو مكروا مكرهم وسعى لها
سعيها وفعلت فعلتك ونقص ما وقع مثنى ولو يريد التكرير لا انتقاضه
بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك وسعديك فداخل في الزائد
وارى هذا هو الحق وكلام المص يميل الى هذا حيث قيد حمدا بلا وقرنه بلبيك
ولم يصرح السماعي غير انه لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم عن الاولى
بانه لم يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اراد به ١١
السماعي ويمكن ان يجعل له متعلقا بالثلثة على التنازع مشعرا الثاني باللام و
لبيك بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال ويجب فيما بين فاعل او مفعول له
بالاضافة او اللام غير نوع لكان اولى ومما عطف على فضلا اي مفعول مطلق
هو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما اي فعل ناسخ او اسم وهذا
اولى من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا
كانما انت ضربا وما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا بريدا ومكرر
عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره نحو زيد سيرا سيرا او ان زيدا الى

او كان سيرا سيرا وجوب لحذف اي الموضع من هذا الحصر او التكرير ووصف لشيء
بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد والاسم العامل كالفعل مع ان
هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور يدل على تعيين العامل ولانه اريد زيادة ١١
المبالغة دفع المصدر على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا سير وما مفعول
مطلق اكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد من عبارة الكافية والمراد
بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا يرد نحو زيد مسافر مسافرة كله على
كذا اعترافا فاعترافا اكد مضمون له على الذي لا يحتمل غير الاعتراف فسمي تاكيدا
لنفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد لمضمون انت قائم الذي يحتمل غير الحق فسمي
تاكيدا لغيره او البتة اي بت هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث
اجزم مرة وارجع اخرى ثم اجزم فيكون قطعتين او اكثر بل لا يثنى فيه النظر و
المسموع قطع همزة البتة على غير القياس وقل تعريفه اي حقا وتنكيرها اي
البتة قال في لب اللباب والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره التعريف باللام
وفيما قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج تاكيدا فيناسبه اللام العهدية
او الجنسية بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المص وقيل في شرحه للسيد عبد الله
وقد يجيء اللام لازما في بعضه كالبتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة
وانما وجب حذف العامل في هذين لان الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث
الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان في المصدرين لافادتهما معنى الفعل وانما
قدم المص هذا الضابط مخالفا للكافية لمناسبة السابق في التقوية والتاكيد
او فضل عطف على اكد اثره راجع الى المضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

فاما منا بعد واما فداء
فالمضمون شدوا
الوثاق

نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وانما وجب الحذف لدلالة
الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه في الضابطين اكتفاء باشعار
التأكيد وتفصيل الاثر او شبه به اي شبه بالمفعول المطلق فيه نائب
الفاعل علاجا حال من المجرور اي صادرا من الاعضاء الظاهرة كالضرب والصوت
ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما ليس كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار
بعدها اي جملة تضمن صاحبه اي المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه لا
شخصه وما اي اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق كله صوت صوت
اي يصوت صوتك اي تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر وكما في كلمت كلاما
ووجه الوجوب ما سبق وتقول في غير العلاج له علم علم الفقهاء على الوصف
او البدل ولا يصح تقدير الفعل لعدم دلالته على الحدوث والمراد الاستمرار المفعول به
في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام وفي
الاصطلاح ما يعقل الفعل به اي الحدث الذي يتوقف تعقله عليه عدل عن تعريف
الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا
مجازا لا قرينة له ويرد على المص الفاعل واللوازم البينة السابقة للاحداث
كالبصر للعين وسائر الملكات للاعدام ...
ويجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب بقرينة المقسم يخرج الكل لكن فيه ما مر عن قرة
ويتقدم المفعول به على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور لو تضمن
المفعول به الصدر اي صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكذا
كالمضاف الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت ويمتنع
التقدم لو كان العامل اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او شيء مضاف اليه

اليه نائب الفاعل وضميره عائد الى الموصوف محذوف لا يقال انا زيدا غلام
ضارب لان المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغي استثناء غير فانه
يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به
جوازا لو كان منويا بقرينة ولو كان نسيا اي منسيا فيجعل كاللازم فلا
يحتاج الى القرينة كيعطي اي يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض
به وعامله عطف على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن يقصد
الحج اي قصد مكة ويجب حذف العامل في سبعة ابواب الاول سماعي وذلك
في الامثال وامثالها فلا يجوز ذكره لامتناع تغييرها كاهلا اي اتيت مكانا
ما هولا اي معهودا او لا اجانب والبواقي قياسية والثاني باب الاشتمال
ويقال له باب الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه على النداء
مخالفا للكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الانسب تقديم التحذير و
الاغراء والاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا كان بعده عامل فعل او
شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول به عمل زائد في غير ضميره كزيدا ضربته او متعلقه
كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذي يحبه وعمرا واخاه فوجود الضمير وعمل
النصب لفظا او معنى فيه او في متعلقه شرط فالوجه ان يقول ناصب ضميره او متعلقه
فخرج نحو زيد ضربت وبمفهوم غيره خرج نحو زيدا ضربت بسوطه وامكن اعماله
اي العامل المذكور في المفعول به السابق او اعمال مناسبه فحذف المضاف فرفع
او بقي على جره على الاقل او عطف على المجرور على مذهب الكوفية واحترز بالامكان
عما امتنع لمانع لفظي كان واخواته ولام الابتداء والا للتمني وما وانه بخلاف

احتراز عن ترکیب فکبر معه

باقی حروف النفی و الا و نونی التاکید وحروف وفاء السببیة الواقعة موقعها
لم الکن لا معه
غیر الخبریة ومنه قوله تعالی الزانیة والزانی الا انه عند المبرد وکم الاستفهام
احتراز عن قوله تعالی فسبح بحمد ربک واستغفره
والعرض والتحضیض والشرط والتفضیل والتعجب واسم الفعل والمضاف الیه والصلة
والصفة وجواب القسم وکون العامل فی جملة اخری ومنه قوله تعالی الزانیة
والزانی الا انه عند سیبویه اذ تقدیره عنده حکم الزانیة والزانی فیما یتلی
علیکم وفاجلدوا جملة اخری بیانیة ولا یعمل فی التی قبله والفاء زائدة وتفسیریة
او معنوی ککفساد المعنی او خلاف المراد کما فی قوله تعالی وکل شیء فعلوه فی الزبر
فانه لو نصب کل فان تعلق فی الزبر بفعلوه فسد لانه کان صفة لکل شیء لزم
الثانی اذ المراد ان کل مفعول لهم ثابت فی الزبر لا ان کل ثابت فی الزبر فعلوه وعمل
معنی الابتداء فی نحو زید ضربته مانع ایضا وینبغی ان یزید لولاه ای لولا
العمل فی غیره لیعلم ان الامکان فرضی وان المانع منحصر فی العمل ویحصل الا
الاحتراز به منطوقا عن نحو زیدا ضربت بسوطه وعبارة امکن ولحن لو سلط
اذ یتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظی نصبا مفعولا اعماله فهذا
مستغنی عنه لان العامل لا یرفع ما قبله وانه جعل مفعولا عمل لیحصل
الاحتراز عن نحو زید ذهب به فالمناسب قربه والانسب ما قلنا لفظا
صفته ای لفظیا نحو زیدا ضربته ومعنی ای معنویا محلیا نحو بزید مررت
به وعلی الثانی فاللفظی نحو زیدا ضربت غلامه والمعنوی نحو زیدا مررت به
کزید حبست علیه ای لابسته او عمرو حسنه ای جاوزته مثالا لان المناسب
لیعلم انه یعم اللازم والمرادف ولما اقتضی المناسبة المغایرة قدم المحامل فیها

فیها و ترک مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة اقسام ما یجب فیه
النصب وما یختار وما یساوی الرفع وما یختار ولیس ما یجب فیه الرفع من هذا
الباب وفی ترتیب الاقسام نظر لان الترقی الثلاثی یحوی وهو قلب ما ذکرنا اختاره
ابن الحاجب غیر انه قدم اختیار النصب علی المساوات وتقدیم الاهم بالباب
فالاهم وهو ترتیب ما ذکرنا وهو الاولی اختاره المص غیر انه قدم اختیار النصب
ومساواته قصدا والمص اقل تقصیرا وخصیه ای باب الاشتغال اولی
من رفعه لو عطف ای ولو وقع العطف فی باب الاشتغال علی جملة فعلیة
کقام زید وعمرا اکرمته للتناسب ولو کانت الجملة المعطوف علیها او المعطوفة
ذات وجهین الفعلیة والاسمیة او احتمالی العطفین نحو زید قام وعمرا اکرمته
فی داره فالنصب مساو للرفع او لبس عطف علی عطف المفسر بالصفة لو رفع کقوله
تعالی انا کل شیء خلقناه بقدر فان المقصود ان کل شیء مخلوقنا وانه بقدر
والنصب محکم فیه واما الرفع فیحتمل فیه کون خلقنا خبرا فالمراد وصفه فیفید
ان کل مخلوقنا بقدر وهذا بمعزل عن المراد او کان بعده ای المفعول به المذکور امر او
نهی کزیدا اضربه ولا تضربه لان الطلب لا یقع خبرا الا بتاویل القول والنصب
مستغن عنه او هو ای المفعول به المذکور وقع بعد النفی نحو ما زیدا ضربته وکذا
لا وان یجوز فی لم ولما ولن یجب تلفظ معمولها فلا یقدر بالاستغراء والاستفهام
نحو ازیدا وهل زیدا ضربته والرفع فی هل اضعف وعند البعض لا یجوز بل
یجب النصب وینبغی ان یقول بعد حرف النفی والاستفهام لانه لا یجوز النصب
فی لیس زید ضربته ویجب فی نحو ان زیدا ضربه ومتی زیدا ضربته علی ما فی

على ما فى التوضيح وفى الرضى ان الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل
على فعلية فعلها ملفوظ به كما فى هل وتقبح متى زيدا ضربت ومتى زيد
خرج فالرفع فى متى زيدا ضربته اقبح القبيحين كما فى هل واذا كان المتضمن
للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته وحيث واذا
كائنتين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا زيدا اكرمته اكرمك
وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تمحضهما للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الاسماء
الجازمة فلا يفصل عن الفعل الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب
النصب بعد حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما وحرفى
الشرط ان ولو دون اما لانهما لا يدخلون الا على الافعال بالاستقراء
والرفع اولى فى غيرها اى المذكورات مما اختير فيه النصب او وجب او ساوى
او وجد قرينة مرجحة للرفع حال من محذوف اى فيها موجودا اقوى منها
اى المذكورات المرجحة للنصب او المسوية كاذا للمفاجاة نحو قام زيد واذا
عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعد اذا للمفاجاة اقوى
من تناسب العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم يوجبون الرفع بعده
واما الغير الطلبى يعنى الامر والنهى والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه
فغلبة دخولها على المبتداء اقوى من رعاية التناسب ولتقابل مع الطلب فا
فالنصب مختار لان وقوعه خبرا بتأويل بعيد فغلب على الغلبة نحو اما
زيدا فاضربه او فلا تضربه وفغفر الله لكما وترك الجواب عن الآيتين
الكريمتين لانه وظيفة المفسر والثالث باب التحذير واشار اليه بقوله

بقوله وما اى مفعول به حذف مدلوله من مدلول ما ذكر بعده وفوا
اى ما بعده ملابس بالواو نحو اياك والاسد اى اياك بعد عن الاسد والاسد
بعد عنك والجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد جائز اذا كان
احدهما منفصلا ذكره الرضى او من نحو اياك من الاسد اى اياك بعد من الاسد
ويحذف من جوازا كاياك ان تحذف بخلاف اياك الاسد فانه لا يجوز لان
حذف الجار فى غير المواضع المعهودة شاذ وحذف العاطف شذوذا بها عطف
على ضمير بعد وضميره الحرف اى يجوز فى سائر حروف الجر مع ان وان حذفا
قياسا وهذه فائدة استطرادية وما اى مفعول به عطف عليه ما حذف
حذف منه اى من مدلوله او كرر نحو الطريق الطريق وانما وجب حذف العامل
فى قسمى التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة بذكره حقيقة او اعتبارا
نحو اياك والاسد
وعاملها اى عامل قسمى التحذير بعد او اتق لاحتياجه الى تكلفات قال
الجامى ونعم ما قال تقدير بعد فى نحو الطريق الطريق غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا تبعيده عنى او انه يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما انتهى
والرابع باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغرى به مكررا كاخاك اخاك
اى الزم وهذا احد قسميه فعليه ان يزيد او معطوفا عليه بالواو كسنانك والجمع
ليدخل القسم الآخر واما نحو العهد اى الزمه واحفظه فلا يجب حذف عامله
وان سمى اغراء وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخامس باب
الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص كنحن العرب نفعل كذا اى نخص
او نعنى العرب ومنه اى مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح نحو الحمد لله

الحميد والذم نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب والترحم نحو ويأوي الى
نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ولا بد فيه من اختلاف اعرابه لما قبله
ولذا سمي وصفا مقطوعا ايضا وقد ينكر اي الغالب في باب الاختصاص التعريف
وقد ينكر كشعثا في البيت السابق واعلم ان المص عمم الاختصاص المدح والذم
والترحم والمشهور تباينها اذ الاختصاص لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد
ضمير المتكلم للافتخار نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل اي انا اكرمهم مختصا
من بين الرجال او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
من بين الرجال او لمجرد بيان الموجد بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اي مختصا
بالدخول وهذا القسم منقول من النداء حال في الحال ولذا لم يذكر المص واسم منصوب
دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام نحو نحن العرب نفعل كذا او
مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث واختلف في هذا القسم
قيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه منصوب باعني واخص لان النقل لا
دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول ولمع انه يخالف الاصل وفي اللام لا ينادي والمعرفة
المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت به الفاسق والمسكين
والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز
تقدير العامل في الجميع اعني واخص او امدح او اذم او ارحم بحسب المقام والمص
جعلهما بابا واحدا لاشتراكهما في جواز تقدير اخص تقليلا للاقسام تسهيلا
للضبط ولتناسب باب النداء ولم يعرف المنادي بما عرفه ابن الحاجب بل اكتفى بقوله
وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد وتقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض

لاحتياجه الى تعسفات مفسدة للمحذور في وجود الاقبال ضد الادبار في نحو
يا الله ويا زيد لا تقبل او لا تدبر ويا سماء ويا ارض وانما فخذ عامله اعني ادعوا
انشاء لدفع لبس بالخبر ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتاكد الوجوب لامتناع
الجمع بين النائب والمنوب ويحذف هو اي المنادي جوازا عند القرينة مثل
قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف اي الا يا قوم ونحوهم اسجدوا
العطف بعده والحرف اي يجوز حذف حرف النداء ايضا من غير الجنس قيل يعني النكرة
قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف منادى وصف بذي اللام والاشارة
لان نداءهما لم يعلم بلا قرينة والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والتطويل وينبغي ان يزيد والمتعجب نحو يا للماء ويا للدواهي والمهدد نحو يا لزيد لاقتلنك
لاقتلنك وادخالهما في المستغاث كأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر
فيقضي منه التعجب ويتخلص منه وكأن المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الم الخصومة منه تعسف بارد على ان التعجب موجود قبل النداء
وسبب الضحك والسرور فكيف يقضي منه التعجب ويراد التخلص ولانه يقتضي
الاستعلاء والاستغاثة التذلل ولا بد ان يزيد لفظ الجلالة لعدم جواز الحذف
عنها ايضا فيبقى العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف باللام نحو ايها الرجل
وايهذا الرجل فلم حذفهما مخالفا الكافية لانه عدم الاتيان المقدم على
الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير بالحذف لايهام شدة الاحتياج اليهما
ويجب حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة عوضا عنه ولامتناع
الجمع بين العوض والمعوض عنه واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه

بخير

واتباعه وعند الفراء اصله يا الله امّنا وجوّز دخول يا عليه لانّ جعل
الميم عوضا عن بقية الجملة ورد لجواز اللهمّ امّنا بالخير و اللهمّ العن فلانا والدعاء
على نفسه وامتناع اللهمّ وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهمّ عند سيبويه جعل
الميم مانعا وجعل مالك الملك فى قوله تعالى اللهمّ مالك الملك منادى لا وصفا
واما غير سيبويه فجوّزوا ويبنى المنادى على رفعه مجازا باعتبار الكونه
والاوّل شامل للواو الجمع والف التثنية والضمّة لفظا وتقديرا ومحلا
لو كان مفردا غير مضاف ولا مشابه له معرفة قبل النداء نحو يا هذا او بعده
نحو يا رجل كما رجلان بتثنية النكرة ليكون قرينة لارادة احد معانى — مثل
المفرد ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية
ومشابهته اياها افرادا وتعريفا فى مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظا ومعنى ولمّا كان المختار فى العلم المفرد الموصوف بابن وابنة مضافين
الى العلم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند بنة عمرو الفتح مع جواز الضمّ وكان بيانه
فى المنادى انسب منه فى تابعه قال وزيد بن عمرو والحذو هذا ايجاز مخلّ ولو
قال وفتح زيد بن عمرو لكان اقرب وجرّ المنادى بلام الاستغاثة لام الجرّ التى — لانها
للتخصيص دالة على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد
لكان افيد واللام مفتوحة فى هذه الثلثة حملا على لك ولو عطف بغير يا نحو
ياللكهولة وللشباب كسرت فى المعطوفة ولا يستعمل فيها الا يا وانما اعرب
مع اللام لضعف مشابهته لحرف بدخول لخاصة الاسم وفتح اى بنى المنادى
على الفتح بالف اى بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها ولا لام

بخلاف يا رجل بن عمرو ويا زيد ابن ابا عمرو ويا هند بنت عمرو صح

[illegible]

لام عطف على فتح بتقدير فيسح قبل الثانى اثرهما فيه لانه ان اراد مطلقا
فمم الجواز واغلام زيداه وان لفظيين فلا تقريب منقوض ايضا بنحو يا الرجل
مع عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد ويحمل الثانى على الصفة اعنى البنائية
والاعرابية دون الذات اعنى الفتحة والكسرة فيه ان الاطراد فى النوعين
المختلفين ضعيف والالف لا يوجب البناء انما الموجب المشابهة القوية التى
تزول باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا اذا لم
يتحد لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المدّ والتطويل وقيل للتحرز عن الجمع بين
العوضين وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا عن الاخر وهذا امثل اذ
مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينّا بخلاف الالف وحيث يراد مدّ
الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله
وشبهه اى ما اتصل به شىء من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا
خيرا من زيد او نعت له جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو لا يا غلاما من ذات
عرق بخلاف يا زيد الظريف ومعطوف عليه على ان يكون اسما لشىء واحد نحو
يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقول
يا رجلا خذ بيدى وتابع المنادى المبنى مبتدا خبره يرفع احترز به عن المعرب
فان تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الالف الاستغاثة اذ تابعه ايضا
لا يرفع سوى التاكيد اللفظى فانه كالمؤكّد اعرابا وبناء على الاصح ومعطوف
عطف على التاكيد يدخل يا عليه يريد غيره فى الكلام عن الجلالة والبدل عطف
عليه ايضا لاستقلالهما علة لاستثناء الاخيرين فيكونان كالمنادى المستقل

تأمل
عليك ورحمة الله السلام

ان كان ذلك التابع مفردا لا حقيقة ما لم يكن مضافا ولا شبيهه ولو كان الافراد
حكما حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف النصب المضاف المعنوي بجري عليه
الاشتراط ولما كان للمحكي شبهان وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز
احدهما مشابهة المفرد والاخر مشابهة المضاف
الوجهان عند الواسطة يرفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى لمشابهته المعرب
في العروض والاطراد بخلاف فلا ذم البناء والا شبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري
ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب
ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وينصب حملا على محله وترك ذكر اختيار
الخليل وابي عمرو وابي العباس اذ التعارض بسبب الاختيار فبقي المساواة المه
المفهومة من الاطلاق ويجب زيادة لفظ ايهذا او لفظ ايها او لفظ هذا مع
نداء ذي اللام لئلا يلزم اجتماع آلتي التعريف وزيادة ها التنبيه في ايها
مع انه مناسب للنداء عوض عما يقتضيه اي من المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة
اقل من اي ولذا جاز يا هذا بدونه وصفه وبيا اي عقبه نديها في
النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك بل اندفعت درجة
من اخفيتها فلذا قدمها سوى الله استثناء من ذي اللام فيقال فيه يا الله بلا
توسل مع قطع الهمزة لكونها لا مها عوضا عن محذوف فصلت وصلها بخلاف النجم
والناس وقطع الهمزة ايما الى خروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف
تفخيما للجلالة ويرفع ذو اللام المذكور وجوبا هذا تخصيص لقوله وتابع
المبني اه اي يجب رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه
المقصود بالنداء فكأنه باشره حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والاختيار منه

منقوض بنحو ثاني ضارب زيد وعمرا وتوصيف المعرب بالذي لا محل له من
الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا وضم مبنيا ونصب معربا يا تيم تيم عدي
انه محل نصب لكونه صفة المفعول صح
يريد المنادى المكرر اذا اضيف الثاني فقط وجه الاول ان الثاني جعله
مضافا الى محذوف مثل المذكور واليه والثاني تاكيدا فاصلا ويا غلامي
بسكون الياء ويا غلامي بفتحها والتكرار وثقل الضم والكسر واصلية السكون
القرينة صح
واخفيته ويا غلام بحذفها وابقاء الكسرة ويا غلاما بقلبها الفا يريد
ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه والاولان يجوزان في غير المنادى
ايضا وبالهاء اي جاز هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا
اي مثل المنادى المنادى المضاف الى ياء المتكلم في جواز الاوجه الاربعة يا ابن ام
ويا ابن عم وجاز فيهما حذف الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال
وكذا ابنة مقام ابن بحذف نحو يا ابن اخي ويا ابت ويا امت عطف على قوله
يا غلامي اي جاز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء مفتوحة
او مكسورة بلا الف وبالالف لجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتي
لانه جمع بين العوض والمعوض عنه ولحن شاذ يا غلام بفتح الميم بقرينة
سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيها بالمفرد فيما اي منادى متعلق
بجاز يا غلامي لغلبة اضافته اليها اي الياء لا في كل منادى مضافا اليها
فلا يجوز في يا عدوي حذف وقلب وانما يجوز فيه الاسكان والفتح فقط كما
في غير المنادى وهذه زيادة لا دفعه ويرخم المنادى جوازا وهو اي الترخيم
او ترخيمه حذف آخره الا فحي الضمير الى الاسم والمنادى ولا بد من زيادة

لمجرد التخفيف جوازا ليخرج نحو قاض ويد وغيره عطف على ضمير يرخم
ضرورة وقت ضرورة لا في سعة الكلام كقول علي رضي الله عنه انفاذي
فاطما بعد احمد قد يغير المرخم بزيادة الاكثر البقاء على ما كان فيقال
يا حار بكسر الراء والاقل تغييره وجعله اسما برأسه كما كان اصله كرواده
فلما رخم قيل يا كرو على الاكثر ويا كرا على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى العلمية اى كون المنادى علما لعدم اللبس بشهرته
زائدا على الثلثة الاحرف لئلا يلزم اختلال البنية وفي انتصاب زائدا اشكال
ولعله لاحظ المعنى على ما فسرنا او التاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط
العلمية ولا الزيادة نحو يا ثب في ثبة لان الاختلال لا يضر وهذا يدل
على ان تاء التانيث كلمة برأسها وان لا يكون المنادى مضافا فلا ينبغي ان يزيد
ولا شبهه قيل لانه لا يمكن من اخر الاول لانه ليس اخر المنادى معنى ولا من اخر
الثاني اذ ليس اخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذي عندي تعليله
بعلة سنذكره في جملة ولا مستغاثا لتضاد الغرضين ولا مندوبا لذلك ايضا
ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة حذف
الاخير كما بعل في بعلبك لتنزله منزلة تاء التانيث نظرا الى الاصل ولو كان في
اخره حرف صحيح اصلي كائن بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين اذ لا
يحذف من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد ونائد فان في حكم زائد واحد بمعنى انهما
زيدتا معا ان ثالثا لانه ضمير آخر على اربعة احرف كاسما ان كان اصله وسماء
على ما ذهب اليه سيبويه كان هناك الثاني ولان كان افعالا جمع اسم من السمو كما هو

كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور حذفا والا اى وان لم يكن المنادى
مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف اى فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال في مالك
والسابع باب المندوب واشار اليه بقوله وما ندب اى جعل مندوبا وهو
في اللغة ميت يبكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اى على فقده والتفجع
التوجع والتحزن معروفا ليعذر النادب في ندبته علما او غيره ولو علما غير
مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا
حسرتاه بوا او يا من تمام التعريف والباء الاولى للسببية والثانية للالة ولا
يندب بغيرهما وينادى بخمسة لا بوا وهذا كما ترى يشعر بان المندوب المنادى
وقد سبق ما يدل على اعمية المنادى وهو الحق وهو اى المندوب كالمنادى في
الاعراب والبناء والتوابع وصح زيادة الالف فيه اى في المندوب وفيما اضيف
المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا في شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه
وكذا في الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه لا الصفة عطف على ما اضيف
خلافا ليونس فلا يقال وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة
لانه جيء بهما لتمام المضاف والموصول وجيء الصفة بعد تمام الموصوف لغرض
كالتخصيص وقال يونس اتحادهما في المعنى فجعلوا المضافين والموصولين جاير
لنقصان الاتصال اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة الالف زيد
مدة مناسبة كوا غلامكيه في غلام المخاطبة فلو زيد الالف لالتبس با
بالمخاطب ونحو وا غلامكموه فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف
على الالف لو وقف على المندوب وقد تحرك بعيد الان اصله السكون ويجوز تحريكه

بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه والموصوف
صح

للضرورة الشعرية بالكسرة للساكنين او بالضمة بعد الالف والواو تشبيها
بهاء الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له في الاعراب مثل المفعول به
قدمه مخالفا للكافية لكونه سبب الفعل وجودا او قصدا بخلاف المفعول فيه وكونه
مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له نظرا الكافية ولكل وجهة هو موليها
ما اي منصوب هو باعث على الفعل واخلال الحد بغير مرة لكنه اقل الخلل من
حد ابن الحاجب التّرك فخرج الزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له تقدير
اللام اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا
لابن الحاجب ولذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له
لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اي مدلول المفعول له معه
اي مع مدلول عامله وفاعلها اي فاعل مدلولها واحدا اي يشتركان في الزمان
والفاعل وكونه فعلا لا ذاتا يفهم من الباعث وهذين الشرطين واشار بقوله
جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عند
معا فيقال اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وجئتك لاكرامك وجه
الاشتراط حصول المشابهة المصدر بهما فيتعلق الفعل به بلا واسطة
تعلق المصدر المفعول فيه اعرابه مثل ما مر ما اي منصوب فيه الفعل
اي وقع في مدلوله الحدث هذه الحيثية فخرج نحو فضل الله يوم
الجمعة وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكر في المفعول له تقدير
في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة الحرف عند غيره ولو لم يقدر
ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا ويقبل تقديره في الزمان مطلقا مبهما

٤٦

مبهما كحين وزمان او موقتا كشهر ويوم اذ الاول جزء الفعل وغيره محمول
عليه والثاني على الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان مبهما حملا
على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف الموقت فيهما لاختلافهما ذاتا وصفة
وغير الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب لا يحمل عليه وهو اي المكان المبهم
ما سمي مدلوله به بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا
بوقوعه ازاء وجه انسان او نحوه فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط
بالسكون وازاء وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموضع مما ليس كذلك كالدار
والمسجد هذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل البيت وخارج
الدار ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها لا تنتصب على الظرفية كما
نص عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان ليس فيه او في عامله معنى
الاستقرار الا ما اي مكان موقت كان بعد دخلت وبعد ما اي فعل ملابس
بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت ونزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعني
لا يقبل المكان المعين النصب بتقدير في الا بعدها نحو دخلت الدار وسكنت
البلد ونزلت الخان والمضمر عطف على الزمان والمكان لو اتسع فيه بحذف في
وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد
الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربته زيدا او اعطيته زيدا درهما ولا
يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به
فيكون كالمتعدي الى اربعة ولا اصل له ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن
قال متى سرت ويجب حذف عامل المفعول فيه لو فسر العامل على شريطة التفسير

المكان

وجوف البيت

المفعول به على التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة
سرت ويجب تقديم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم
يوما او يوم سرت واي يوم سرت المفعول معه قيل معه نائب
الفعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى لازم كنصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب
قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع يوجب الحمل عليه ههنا في الاية
الكريمة اي الفعل فعل الفعل معه ما اي منصوب صاحب معمول اقيل الحيز زيد
غم نحو كل رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل
وفيه نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف به هذا القائل
وتقييد المعمول بكونه عاملا غير معنوي لا قرينة له بالو وان كان عامله لفظا
وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية معه نحو جئت انا وزيدا
وزيد قيل المراد بالامكان الخاص يعني عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت
زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بامكان العطف
جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون غير الجزء ولو فرض تعارض لا تقاوم
وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا نحو التجرد وامكن العطف امكانا
عاما مقيدا بجانب الوجود وجب العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو
والا اي وان لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب
كجئت وزيدا مثال العامل اللفظي مع عدم امكان العطف وما لك وعمرا مثا

مثال للعامل المعنوي مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على
عامله والحال منفصلا اي يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا
متصلا لمنع الواو الحال في عرف النحاة نكرة لان الغرض منها وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا توضح كيفية
العامل كانه عدل عن المشهور اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وخروج
نحو جاءني زيد والشمس طالعة الان بتكلف والتعريف لا يحتمله وفيه بحث اما اولا
فلان العامل في الحال هو اللفظ والحال انما توضح كيفية مضمونه الذي هو
الحدث اذ لا بد لعاملها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضح
صفة الفاعل والمفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل هكذا صفة
شئ او شيئين لا يكون كيفية لاخرى اذ كيفية الشئ صفته لا صفة موصوفه
او آخر مثل الركوب في جاءني زيد راكبا صفة زيد لا مجيئه نعم الحال تدل على صفة
الحدث ايضا وهي المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما
ثالثا فلا نتقاضه بالمرة والنوع المنكرين وعدم اشتراط التنكير فيهما
لا يدفع وان ظن فهو مسوط فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل
التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخير الاخيران مشتقا حال من فاعل
توضح بتاويل المنكر او اللفظ او غيره يعني انه لا يشترط الاشتقاق ولو
وجد الايضاح المذكور في الجامد لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان
من فاعل اطيب مع جمودهما والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا
في الصحيح لا اسم الاشارة اذ لا يقع الاشارة حال التمرية فيفسد المعنى فاطيب

باعتبار اصل الطيب عامل فى رطبا وباعتبار زيادة الطيب فى بسرا كانه
قيل هذا اذا طيبه بسرا على طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه
فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلى كل منهما
متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باعتبار اضماره فى اطيب
والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية
تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه وتقع الحال مصدرا اسما
ذا سماعى كاتيته ركضا اى راكضا ولا يجوز ان يقال آتيته ضحكا مثلا لعدم او وقوع سماعى
السماع ولا يتقدم الحال العامل المعنوى وذو الحال المجرور ومنصبها اذا كانت
شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا او ولكن لو كانت جارا والمجرور داخل فى الظرف
وهذه العبارة لا تخ غير خلل اما اولا فلان الظاهر ان الاستثناء متعلق بهما
معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه احد انما ذهب
البعض الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وصرف ظرفا الى الحال
بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثانى فيكون مختار المص مذهب
البعض المذكور سهو فالاستثناء مصروف الى الاول فحقه ان لا يفصل
بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوى كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة
وغيره يلزم جواز تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع
وانما الخلاف فى تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا
وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار والحال
الظرف على العامل مثله جوزه ابن البرهان وتقدم الحال جوازا اذا اى صاحبها

صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضافة الى الضمير و
قد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذى الحال الفاعل او المفعول به او
كلاهما لفظا او معنى وبعرفه والحال غالبا فى غالب الا زمان او الحال او
تعريفا غالبا لانه محكوم عليه فى المعنى والتعريف اصل فيه ويجب تقديم ا
الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب
ثم قدمت فى سائر المواضع طرد الباب فان اختصت بوصف او غيره لم يجب
تقديمها عليه لقربها من المعرفة ويكون الحال جملة خبرية لا انشائية
لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشاء غير ثابت فى نفسها فكيف
تثبت لغيرها ولما كان الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها
بغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف
وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو وكليهما سوى
المضارع المثبت لانه تقييد مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه
اى المضارع المثبت يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عن الواو ولزم الماضى المثبت لو وقع حالا قد
ظاهرا لزم وقد يقدر قد او فى بعض المواضع والاول والحال لاستلزام
الثانى زيادة وحذفا وجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيدا لشئ يعتبر
كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا
جاء زيد وكب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما على المجئ فلا بد من قد
حتى تقربه الى زمان المجئ فان القرب لا يكفى بل لا بد من المقارنة وبحذف

عاملها اي الحال جوازا كقولك لمن يريد السفر راشدا مهديا اي سر ويجب
حذف عاملها في الحال المؤكدة وهي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا
غالبا والمنتقلة تقابلها وهي قيد للعامل لا المؤكدة مضمون جملة اسمية
احتراز عما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا
تعثوا في الارض مفسدين نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه بفتح الهمزة اي اثبته
بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى
لكن بعض النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية فيجب الحذف ح
في كل المؤكدة والاول الحد انسب بالمعنى اللغوي وتقع الحال المؤكدة جملة اسمية
كما تقع مفردا وفعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل الضمير
وحده لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو يقتضي التوسط لانه
الواو لا يدخل بين المؤكِّد والمؤكَّد تقول هو الحق لا شك فيه وهذا كا
كالاستثناء مما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز
بيائين نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا
الرجل بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع فبقوله
عن الوضعي فان ابهام متبوعه لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووصف
المنصوبية مراد بقرينة المقسم ويخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل يزيل
الابهام الوضعي فخرج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها
استعمالي نشأ من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما
يزيلان الابهام عن صفة صاحبهما وكذا المرة والنوع مذكورة او مقدرة اشا

اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اي ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة
يزيله عن مفرد لا عن جملة ولا شبهها مقدار يعرف به قدر الشيء وهو خمسة
غالبا العدد والقياس بيان للمقدار وسياتي في باب الاعداد
والكيل اي المكيل نحو قفيزان برا والوزن اي الموزون نحو رطل زيتا و
المساحة نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا والمقياس ملء الارض ذهبا
فيفرد اي التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية
والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع
مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل
وفرس والا اي وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية جنسا
او غيره فيطابق التمييز ما قصد نظرا اليها اليليق مزية هذه العبارة
على قول ابن الحاجب فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره
فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد
وجعلها شاملا للمرات مع تقابلهما في الاستعمال وجعل الجمع شاملا
للتثنية وتقييده بنحو ان قصد علو كان المفرد المقدار ملبسا بالتنوين
او بنون التثنية والجمع الواو بمعنى او ومثل بنحو الاخسرين اعمالا
وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة
في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه الجمع
نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اي اضافته
الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف وترك والاقل كثير

مفهوم الشرط والمص ممن يقوله فلا يجوز اضافة المضاف لامتناعها وذو
اللام لا ينصب التمييز وعن غيره عطف على مفرد مقدار وضميره للمقدار كخاتم
فضة والجر في غير المقدار اكثر لقصوره في الابهام عن المقدار وما قيل الجصوص
لعرض مع الخفة يقتضي الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي ما يزيل الابهام
عن ذات مقدرة يزيله عن نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطة
في النسبة كطاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد بالاضافة نفسا ويعجبني
طيبه ابا اي طيب شيئه ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم مما في الجملة و
شبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في الكافية
وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما يجب في
المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز عن النسبة فاعل
في المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ابا منونا مبدلا عنه و
جعل الحمل لازما في القسمين فيلزم في صحة قولهم المذكور ان يجعل الفاعل
في مثله كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ لا ابهام في الشيء الذي
هو زيد فالوجه هو الاول ليس وما اي تمييز صلح لزيد وهو ما انتصب عنه
بمعنى الصلاح للحمل صلح المتعلقة نحو ابا في طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد فيجوز
ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن واستشكل بطاب زيد نفسا
فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجترء بعضهم على جوازهما
فيه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة الى
ما انتصب عنه كما في نحو نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة استثنا مما صلح فا

اي عن ذات مقدرة
في نسخة

فانها الذي افقط لا المتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى
بها فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا لا غير بخلاف الاسم نحو اب
وتطابقه اي توافق الصفة صاحبها في الافراد وضديه والتذكير و
التانيث وتحتمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب زيد فارسا ففارسا
تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام عن شيء منسوب
الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع الاشكال بان
اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شيء واحد وصفته اذ ما فيه الابهام
هنا اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم يرد
على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن ان يمنع استحالة رفع الابهام من
عن واحد مستندا بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وما اي تمييز لم يصلح لصاحبه
اي لم يحمل عليه فلاي المتعلقة فقط نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما وذان اي
ما صلح وما لم يصلح فيهما في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر يعني المزيل
عن ذات مذكورة اي يفرد كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق فلو
اكتفى بذكر الاول في الاول والاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم التمييز
على عامل مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا في المعنى فياخذ حكمه في
عدم التقدم والمازني والمبرد يجوز ان تقديم التمييز على العامل الفعل وشبهه
اذ الماول بشيء لا يجب ان يكون في حكمه في كل وجه المستثنى اي ما يطلق
عليه لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهومه وهو اسم ما علم
دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج باعتبار العكس

الوحد

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد امد عون الصدور نائبا
١٢٠٥ وكفى عن

اوظهر عدم دخوله فى الحكم فخرج المنفصل والصفة بباب نوع الافراد
تناقض ومنفصل كمتصل ومصدق المتضادين على واحد نوعى فى حالة
واحدة جايز كما يقال الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل انما المستحيل على
الواحد الشخصى وهو ما بعده اى باب الا وعلم عدمه اى عدم دخول
مدلوله فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم الا حمارا او المراد
كجاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول فى
المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفى الحكم بباب الا وفى المتصل
كلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين والا اى وان لم يعلم دخول
ما بعد باب الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال ولم
نفسر بدخول المستثنى فى المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء
الا ان يراد اللغوى على طريق الاستخدام فصفة اى فباب الا صفة
فان كان الا بمعنى غير لتعذر الاستثناء بقسميه وقد اصاب المص فى
مخالفة ابن الحاجب فى التعميم من وجهين عدم اختصاص الصفة
بالا وتبعية الجمع المنكور الغير المحصور والاول ظ واما الثانى
فلان الحمل على الصفة تعذر الاستثناء كما اعترف به ابن الحاجب نفسه والتعذر
قد يكون فى غير الجمع كما جاءنى رجل الا زيد وفى الجمع المعرف كما جاءنى الرجال
الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه
فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسى والمالكى وفى المحصور كما جاءنى
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى الجمع المنكور الغير المحصور كما جاءنى رجال

رجال الا رجلا او حمارا وقد يحذف المستثنى كجاءنى القوم ليس الا اى ليس الجائى
الا زيدا او ينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه لتعذر
البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين قيل
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع فى كلام الفصحاء ورد بان
النحوى يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصحاء وبعبارة بعضهم بقوله وهو
لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفطانة غير مفيد لان الحصر ممنوع وبدل الغلط قد يقع قصدا
فى كلام الفصحاء لنكتة لطيفة بينها الشريف فى حواشى المطول وقيل لو جاز
الابدال فى نحو جاءنى القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل الموجب اى جاءنى
حمار فيفسد المعنى واما بتكرير المنفى اى ما جاءنى حمار فيلزم الغلط فى العامل
والمعمول معا وكذا فى المنفى نحو ما جاءنى القوم الا حمارا ولا يخفى عليك ان
الغلط فى المتبوع لا فى البدل على ما بين فى موضعه ولا غلط اصلا
فى المستثنى منه فى المنقطع ولو سلم فما ذكر انما يرد لو كان البدل مجردا
عن الا وهو ممنوع كيف ويلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه
عندى ان الا فى المنقطع بمعنى لكن فيعمل عمله الا ترى انهم اختلفوا فى عامل
المتصل انه الفعل او معناه او الا واتفق المتأخرون فى المنقطع انه عامله
الا وخبرها محذوف فى الاغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا
او اللغوى بطريق الاستخدام فى لغة تميم على البدلية اذا كان المبدل منه
مرفوعا وقد يكون مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل

فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا ويوجبون النصب فيما لم
يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فظهر الخلل في كلام
المص من جهة التخصيص والابهام او واقعا بعد ليس ولا يكون وما خلا
وما عدا وعدا وخلا لكونه خبرا او مفعولا به والمستثنى بهما ايضا
ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور اي ليس او لا يكون
الجائي مثلا وما في الاوسطين مصدرية وخلا في الاصل لازم يتعدى
بمن فضمن معنى جاوزا وحذف واوصل الفعل والتزم هذا التضمين والحذف
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلها كاسمها والجملة حال ولم يظهر قدمع الاخيرين ليكون اشبه
بالا ويؤول المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقدير زمان مضافا وقد يجرهما
اي بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا في موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي
ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه كجاء القوم الا زيدا فلو كان المستثنى
في غيره اي الموجب مع اي مع ذكر المستثنى منه فالبدل والحق النصب على الاستثناء
نحو قوله تعالى وما فعلوه الا قليلا لان المستثنى فضلة قطعا بخلاف البدل ولو
تعذر البدل عن لفظ المستثنى منه او محله القريب فيبدل منه بناء على محله اي المبدل منه
كلا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه تعذر الابدال من محله القريب لاحد وهو
النصب بلا لانتقاض النفي الذي عمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذي
هو الرفع على الابتداء ومع عدمه اي المستثنى منه يعرب المستثنى باعرابه
اي المستثنى منه ما لم يتكرر المستثنى فاذا تكرر ينصب احدهما ولا اخر قد ينصب ايضا

ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم ما فوق الاثنين اعلم انه اذا تكرر الا
فاما ان يكون للتاكيد وهو ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه
واما لغير التاكيد وكلام المص فيه وهو اما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه
اولا وكل منهما اما في العدد اولا فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب
على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل
شفع مثبت جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقرار خمسة
لانك اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت معه ثمانية صارت
تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت معها ستة صارت
ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت معها اربعة صارت
سبعة واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين صارت
ستة واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ما له على عشرة الا
تسعة اه فكل وتر مثبت جاز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم
خمسة ايضا فالتخريج مما سبق هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا
اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى
ما له على عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له على واحد واذا قلت الا لان المعنى كم
تسعة بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة ووجهه
ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت الا تسعة
بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كانك قلت له على عشرة الا تسعة

ويصير حاصله أنّ له عليك واحداً فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس علىّ واحد
واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات
والنفي داخلا في كلامهم بعده فوجب الحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى
كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا
فقد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وفي غير الموجب ما
جاء المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاءك من المكيين مع عقيل
جميع قريش الا هاشميا وحكمها في المعنى والاعراب حكم الاول في وجهيه ما كوجهها
وغيره كغيره ومثال الثالث له علىّ عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز
الوجهان في الاخير والاستثناآن من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة
وفي الرابع المستثنى منه واحد ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت المكررات
على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا
احدٌ اذ لا يمكن الابدال وان تأخرت ففي المستثنيات جواز الوجهين و
الباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه مرة اخرى
نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمراً الا خالدا الا بكرا وان توسطها فللمقدم النصب بعد
الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احدٌ الا بكرٌ الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل
بواحد منها ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيدٌ الا عمراً الا خالدا وان كان المستثنى
منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب والاول
اشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيداً لان النفي قد انتقض بالا
فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيد فانه ما اكل الخبز هذا

ان كان

على الاستثناء، واصله ... تأخرت جاز الوجهان وباقيها وجب النصب

هذا اذا لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا او بدونه ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ
كما يجيء نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اولهما
وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب نقض الايجاب بالا فالمعنى ما اكل
القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب واحد في كل مستثنى مكرر ويكون
عدم المستثنى منه فيه اي الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان
يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح و
عدم الافادة في غير الموجب نحو مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ
فيه على الغالب والافادة في الموجب نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا ونحو
المستثنى بسوى بالقصر وبكسر السين وضمها وسواء بالمد مع فتح السين
وكسرها لانه مضاف اليه وهما اي سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا لانهما
في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وحاشا عطف
على سوى لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية بها اي بحاشا على انه فعل
متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيدا اي برّأه الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى
ايضا الاضافة سي اليه وما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة والاسم
بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس وخبرها محذوف فالواو للاعتراض
عليها في بعض المواضع اعني الصيغة بمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد ولا مثل

وفي الموجب

تستعمل ... على ... ولم يسبق سوى ... عند ... لانه ... العوامل ... المعنوية ... عند البصريين ... عبد الله

زيد موجود فی القوم الذین جاؤا ای هو اخص لی واشد اخلاصا فی المجیء
ویجوز الرفع فیما بعد لا سیما وهو اقل من الجر علی انه خبر محذوف وما بمعنی
الذی او نكرة موصوفة بجملة اسمیة وقیل النصب بعد لا سیما علی ان ما نكرة
غیر موصوفة واعنی مقدرة وغیر عطف علی سوی ایضا وهو غیر صفة
فی اصل وضعه لدلالته علی ذات مبهمة باعتبار معنی معین هو المغایرة
ویعرب غیر فیه ای فی الاستثناء دون الصفة اذ هو حینئذ باعراب موصوفه
كاعرابه ای المستثنی بالا علی التفصیل من وجوب نصبه لو مقدما او منقطعا با
باعتبار المضاف الیه او فی موجب تام وجواز الوجهین مع اولویة البدل فی غیر الموجب
التام والاعراب بحسب العوامل فی المفرغ ووجهه انتقال اعراب المستثنی الیه لما
انجر به خبر باب كان ای نوعها ای الافعال الناقصة وهذه احسن من عبارة الكافیة
المسند ای اللفظ الذی الی اسمه عائد الی الباب لوجوده فی ضمن الجزئیات
المسندة بالذات والحقیقة فخرج نحو یضرب بدون فاعله وقائم فی كان زید
یضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافیة وهو ای خبر باب كان كالخبر
ای خبر المبتدا فی اقسامه واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز تقدیمه معرفة
مشروط بوجود الاعراب اللفظی فی احد المعمولین وهو قرینة هنا لاختلاف
اعرابیهما بخلاف خبر المبتدا لاتحاد اعرابیهما فلا بد فی الجواز هناك من قرینة
اخری فلا مخالفة بین الخبرین وابن الحاجب لما غفل عن الاستثنا فی خبر المبتدا
ظن مخالفتهما فی هذا الحكم فقال ویتقدم معرفة ویحذف عامله جوازا وكوصا
ان یقول ویحذف كان لامتناع حذف غیرها كان خیرا الخبر وفیه ای فی مثل هذا

هذا الكلام فی مجیء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع
الثانی ای ان كان عمله خیرا فجزاؤه خیر وهذا اقوی لقلة الحذف وقوة المعنی
وعكسه ای ان كان فی عمله خیر فكان جزاؤه خیرا وهذا اضعف لضعف علته
الاول ونصبهما ورفعهما یفهمان من الاولین وجرهما بتقدیر حرف الجر لیس
بقیاس ویجب حذف كان كما فی اما انت بفتح الهمزة او كسرها ای لان كنت فقیل
المفتوحة حذف اللام الجارة قیاسا ثم حذف كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا
وزیدت ما عوضا عن كان فادغم واصل المكسورة ان كنت بلا لام فعل به ما مر
اسم باب ان معموله عائد الی الباب المسند الیه نائب الفاعل فلا یرد نحو یعجبنی
فان زیدا ابوه قائم بخلاف عبارة الكافیة ولا یحذف اسم بابه بخلاف
المبتدا الا للضرورة الشعریة ولا بد من استثناء ضمیر الشان فانه یجوز
حذفه اذا لم یله فعل صریح المنصوب بلا التی لنفی صفة الجنس غیر
التعبیر لقلة النصب فی اسم لا بخلاف ما سبق المسند الیه الموصول عبارة
عن المنصوب فلا یرد نحو ابوه فی لا غلام رجل ابوه قائم یلیها یقع لا بلا فاصل بعدها
نكرة مضافا او مشبها به نحو لا عشرین درهما لك احترز عن الضمیر فلو
كان مطلق المسند الیه بعد لا لوجوده فی ضمن المقید مفردا غیر مضاف
ولا مشبها به مع وجود الاولین بنی مشتملا علی علامة نصبه لتضمنه
معنی من الاستغراقیة لكونه جوابا لهل من شیء نحو لا رجل ولا غلامین
لك ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوین عند الجمهور ولو كان المسند الیه بعدها
مفصولا عنها نكرة او معرفة متصلة وانه كان كل واحد منهما مفردا ان الوصل

دفع وكره وجوبا لتطابق السؤال والمراد بالتكرير النوعي لا الشخصي
فيحصل صور ست اربعة في المفصول واثنان في المعرفة ونزل نحو قضية
ولا ابا حسن لها قد عرف مما تقدم وكثر حذفه اي المنفي بعد لا في مثل لا عليك
اي لا بأس المراد فيما وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم
الاجحاف وفي مثل لا حول ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين
متصلتين وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفردا وجملة بتقدير
خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لاعرابه ورفعه عطفا
على محله ولا زائدة فيهما ورفعهما بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول
على ان لا بمعنى ليس الغاء العمل للتكرير ولا تغير الهمزة لدخلة على لا تأثيرها
عملها كحرف الجار الداخلة عليها نحو اذ تبني بلا جرم وتفيد الهمزة المذكورة
الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه حين الابر حيم
والعرض الا نزول عندي ونعت المبني من اسم لا مفردا يليه حالا من ضمير يبنى
للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او محله القريب نحو لا رجل
ظريف وظريفا في الدار والا اي وان لم يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا
ونصبا لازم لعدم الاتحاد ويعطف على لفظه عائدا الى المبني اي بالنصب
ومحله اي بالرفع ولا يجوز البناء لمكان الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف
بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا تعمل فيها وبعدم التكرير لما علم
حاله من نحو لا حول ولا قوة والبواقي من التوابع اي غير النعت والمعطوف كتوابع
المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التأكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في

في عطف البيان وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في الدار
لك لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامين له لا فيها اي لا يجوز لا اخا فيها وكذا
لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف لمشاركته الاول في اصل المعنى دون الثاني
وشاع البناء على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامين لها **خبر ما ولا**
المشبهتين بليس المسند الى اسمهما فخرج يضرب في ما زيد يضرب ابوه ولا يعمل
في تميم ويبطل عملهما بتقدمه اي الخبر على اسمهما وزيادة ان مع ما بعدهما
لضعف عملهما وانتقاض النفي بالا فلا تبقى العمدة في مشابهة ليس ولو عطف
على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف
حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدأ محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي
والا اي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على لفظه او جر على توهم تقدم
الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدأ فقط **المجرورات**
موقوف او مبتدأ ما بعده او محذوف وخبره **المضاف اليه**
في الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه الى مدلوله بالجار المقدر احتراز
عن الملفوظ والمتضمن المؤثر في العمل احتراز عن المفعول له وفيه ونحوهما في
اللفظة الحذف والايصال وههنا ابحاث الاول ان المجرورات كاخيتها في
الاصل مدخول الحرف الجار الاصل والاضافة المعنوية واللفظية مدخول
الجار الزائد واللفظية فكما استوفي قسماهما ينبغي ان يستوفي قسماها وقد
ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب نصفا الثاني والثاني ان المفعول
والمنقول من النحاة ان لا تقدير في اللفظية وتصريح ابن الحاجب مطلق التقدير

وتعلّق بعضهم بتقدير اللام تقويةً للعمل في نحو ضارب زيدٍ ومن ثمّ
في نحو الحسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز نحو الضارب زيد بالاتفاق
فلا يتناولها المشهور وغيره كما لا يتناول المجرور بالحرف الزائد
كذا ذكره الشريف فكيف يقسم الاضافة اليهما ولك ان تقول ان المذكور واحد
فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير بالمفرد لا يصح الا
الجمعية باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى
الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال الجاني الرجال
اذا جاء واحد بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد في
ان يعتبر كل فرد فيه كأن ليس معه غيره وغاية ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر
احكام المجرور بالحرف اكتفى بذكرها في اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاضافة
بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب بتركه رأسا فغير المشهور ولما انتفى
القيدان في الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط في
اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها
عن المعنوية بان اخرجها عن تعريفها وادخلها في تقسيمها بان ارجع ضمير
هي على طريق الاستخدام الى ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق
عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على رأي
هذا الضعيف لكثرة الاطلاق والاقتران بالتعريف وصيغة الجمع اما
بالنظر الى افراد المذكور او الى التقدير ولحذف حواله واكتفاء ايجازا
فتأمل وشرطها اي الاضافة مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول

والا لزم تقدم على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى
انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت
الله وما عطف على تنوين يقوم مقامه اي التنوين وهو نون التثنية
والجمع بها اي بسبب الاضافة متعلق بكون حذف اللام لا يقتضي لانها
سابقة على الاضافة في التلفظ ولا يظن سبقها في الوجود ايضا فلم
يوجد التجرد بالاضافة وينبغي ان يزيد ومحمولا على ما جاز مع انه لا
يقيد في ذلك الجائز من نحو ضاربك على قول والحسن الوجه الا ان يعمم
ما يقوم غير التنوين وايضا لما فرض وقدر التنوين في المبني وغير
المنصرف مع مضادتهما للتنوين لكونه علامة التمكن ولا تمكن فيهما
بناء على ان فرض المحال جائز فما المانع من فرضه في ذي اللام اللهم الا ان يعمم
التنوين ويخصص الفرض بالوقوعي ولو بالنوع والاوجه حذف بها
والشرط لا يكفي في وجود المشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا تحصيل
فائدة ولا فائدة في اضافة نحو الغلام فلا نقص وهي اي ما يطلق
عليه لفظ الاضافة لفظية قدمها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى
السامع الموقن الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم
المحدث له ظاهرا او شرفه ومقصوديته بالذات لو كان المضاف صفة اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة فرع نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
فرع نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد
هذه الاضافة فلذا سميتها والمعنى على ما كان قبل الاضافة ولذا قيل

انها فى تقدير الانفصال واما التخصيص فى نحو ضارب زيد او رجل فحاصل
قبل الاضافة بالمعمولية والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج
بيت الله ونائبه والضمير فى نحو الحسن الوجه واللام احف منه محرجا
ووصفا والاستنادى حكمى فتوصف النكرة بها اى بالصفة المضافة الى
معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح نحو الضارب زيد وكذا
نحو الضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وفى الضارب زيد يعنى لم
يصح المفرد المعرف باللام المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام
السابق اولو كان المضاف ضميرا متصلا نحو الضاربك قيل حملا على ضاربك
الذى حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين
مع الاتصال فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئيين
بخلاف الضارب زيد مع ضارب زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشئ
بلا شرط ولا مقتض وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما اضيف
حذف التنوين واتصل الضمير لانتفاع المانع ثم حمل الضاربك عليه
لاتحاد الجزئيين فيه انه لا بد فى اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة
لكونه فى تقدير الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد
ضارب اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال اصل الضاربك
الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئيين لا يكفى فى الحمل والا جاز الضارب
زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فورد حذف النون فى الضاربيك
والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة التنوين يؤذن بانفصال ما بعده

ما بعده عما قبله فلا يجامع المتصل المؤذن بالاتصال فيه انه منقوض
بنحو يستفتونك وحله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه الا يرى انه يجتمع
مع اللام ويثبت فى الوقف ولا قرابة نحو الضاربك مضاف والتنوين محذوف
لاجل الاتصال والاضافة معا كما فى ونكرمه وكله وكونه فى تقدير
الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العمل ونحو
ضاربيك وضاربيك مجرور ومحلى باللام مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة
فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيد
فتدبر وفى اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما
فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام او مضافا اليه
اى الى ذى اللام نحو الضارب غلام الرجل فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف
الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه والا اى وان لم يكن المضاف صفة
مضافة الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة
الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة
شيئا فى المعنى دون اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة المعنوية تنكير المضاف
(فى اضافة المعرفة الى المعرفة)
لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المح فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما
(فى اضافة المعرفة الى النكرة)
نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك نحو زيدنا خير من زيدكم وان كان مضمرا
او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير ونفيد المعنوية تعريفه اى المضاف بالمضاف اليه
المعرفة لان وضعها المعنوية المضاف فيما امكن وفى المعرفة دون النكرة
ثم يستعمل فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاء فى غلام لزيد

وهنا ولعله انه يقال الاذن الهيئة التركيبية
فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف فلا حاجة الى التقييد ب
ارادة المعهودية بالعلم منه معنى كهف
الثانى اتم وتقطع به

بمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا
قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك
اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة في
اصل وضعها ثم تستعمل بدونه اشارة وعهد كالاول فيكون كالمنكرة كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني الا مثل وغير وشبه
نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما عندنا من النسخ ولفظ الا مثل وغيرا لكونه
استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل مثل مصدرا ما لم تشتهر طرفا فهو الاستثناء
اي لا تفيد الاضافة المعنوية تعريف مثل اه مدة عدم اشتهار كل منهما بمماثلة
المضاف اليه في شيء من الاشياء او بمغايرته له فاذا اشتهر بتعرف قيل في وجه الاول
لتوغلها في الابهام فان التعريف للعهد كما سبق فلا يضره التوغل كيف
ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منهما مع افادة التعريف با
يعني في اصل الوضع لا من جهة المعنى
بالاتفاق وقيل لكونها في تاويل المماثل والمغاير فيكون الاستثناء ففي
فيه انه يحدثه التعرف بالاشتهار الا ان يقال به يتعين الذات فلا يمكن تاويله
بالصفة ويمكن ان يقال الاشتهار دليل العهد فتكون الاضافة على اصلها
فيتعرف من كل وجه وبعدمه ينهدم العهد فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا
فيجوز ان يعامل معاملتها فيه انا لا نسلم الانهدام والسند سبق وانه يتوقف
على وجوب معاملة المعرفة بلا اشتهار كما وجد في ذي اللام كما سبق ولا هذا
وتفيد المعنوية تخصيصه اي المضاف بالمضاف اليه النكرة قيل الانة التخصيص تقليل
الاشتراك والشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين

دون غيره

بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلل الشركة فيه
فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر
لحصوله بعينه في غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى
فحق ان تسمى معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما
كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية
فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية ويقدر من البيانية في الاضافة
المعنوية لو صدق كل منهما عليه على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه وهذه التقريرات لا بد منها ولا قرينة عليها والا اي وان لم يصدق
كل منهما على الاخر فاللام مقدرة او فيقدر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلم
الفقه قالوا لا يلزم في تقدير اللام صحة التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فيتفرع عليه تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون في
كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة في نحو كل رجل
وشجر الاراك فيه ان التقدير غير التضمن اذ لا دلالة على صحة التصريح والثاني
عدمها ولذا لم يبن الظروف المعربة والمفعول له ولو اريد به التضمن كما ذهب اليه
عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا عن عدم البناء اما ان التضمن مجوز البناء لا موجب
لتخلفه في اي واما بان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب وبان المضاف اليه بمنزلة
التنوين التي لا يجامع البناء وكله ضعيف لانتقاضه بنحو غلام رجل لصحة التصريح
ولو منع اللزوم لزم البناء ومن اخرج حكمها فالوجه عند صحة
اللزومين وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد بصحة التصريح بحسب الوضع

بان

فلا يضر عدمها في الاستعمال الا ترى ان الظروف اللازمة لا تنجر مع عدم
صحة التصريح في الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل وذا ابانه يصح فيه تصريح
الحرف بحسب الوضع وعلى نحو اين ومتى بانه لا يصح فيه حفظا لقاعدتهم والا
استدلالا لان الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدم بيان تقدير الحرف ثم الفائدة
وهو بناء قرابين مضى بالاعراب فخ ع
واخر الشرط نظرا الى ان الكلام في المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان
الجار الحقيقي وان الموهم بالذكر وعكس المص نظرا الى الوجود اولا والى الوثوق ثم
الا نفع ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص واما تقدير الحرف فلا
يضاح معنى التخصيص والجر فنظر المص ادق وبالقبول احق ولا يضاف الى صفة
موصوفها ولا يضاف مدلا بين بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة
والملابس هو الموصوف المذكور والعكس تصوري والنفي وقوعي فلا تناقض
والمراد مع ابقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان تحل من هيئة التركيب
الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر خلافا للكوفيين
غير ترتيب الكافية ترقيا وتنكيلا واحترا سا عن كون الثانية كالحشو وهذا
اولى بالرعاية من تقديم الاهم بالنفي الذي رعاه ابن الحاجب ولا يضاف الشيء الى
مثل في العموم والخصوص مترادفين او متساويين لعدم الفائدة واول
نحو اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب اخلاق بالوصف بانه حذف الموصوف وصار
الصفة كالاسم فالتبس فاضيف للبيان لا من حيث انه موصوف ومسجد الجامع في
المسجد الجامع بالوصف بان تقديره مسجد الوقت الجامع وقيس قفة في المثلين
لكونهما اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بان ينكر الا

الاول باتفاق الاشتراك فيكون كنسج الاراك وفي مثل هذا يضاف الاسم
الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز
تقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف الحقيقي والجار
والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها والحق في هذا
ما قال ابن هشام في التوضيح وهو ان الفصل سبعة سبعة اقسام ثلثة
جائزة في السعة اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر
رحمه الله زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم او ظرفه كقول بعضهم ترك
يوما نفسك وهواها سعى في رداها واضافة الصفة الى معمولها الاول
والفاصل الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او
ظرفها كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي وكون الفاصل قسما
كهذا غلام والله زيد ولا بعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير المضاف
وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف هو اي المضاف اليه ويبنى المضاف كما في
الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوينه وهذا في الغالب اذا عطف على
ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع ما حصل
ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء وفيما عداها يبقى
على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والمضاف
ويعرب المضاف اليه باعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم
والله يريد الاخرة بالجر عند عدم الكسر ظرف يحذف فان التبس فلا يحذف
في السعة ويحذف مجموعهما المضاف والمضاف اليه كما يقال هو مني فرسخان اي مقدار

مسافة فن سخين ويكسر المضاف الصحيح يعني ما ليس في اخره حرف علة والملحق به
يعني ما اخره حرف علة سكنت ما قبلها باضافتهما الى الياء ضمير المتكلم وهي
اى اليا مفتوحة او ساكنة وتثبت الالف اذا كانت في اخر المضاف الى اليا
وقبيلة هذيل تقلب الالف ياء وتدغم الا الف التثنية فيثبتها ويدغم اليا
والواو بعد قلبها ياء فيها اى في ياء المتكلم ويفتح ياء المتكلم ولا يسكن

للساكنين نحو قاضيّ ومسلميّ ومسلميّ ومصطفيّ الاسم **التابع**

اذ البحث فيه فلا يدخل في المحدود فعل او حرف مؤكد ان وجملة لا محل لها
من الاعراب تأكيدا او عطفا او بدلا او بيانا والتي لها محل في حكم الاسم ولكن
فيه بحث بمعرفة ما سبق والا قرب انه يقال ذكرها فيه استطرادي ايجازا
وتكثيرا للفائدة ما لفظ تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية
اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده فلا يرد
نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتتابعة كما ورد على ابن الحاجب ولما اشتمل
عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل اللتين للافراد والتعريف
للماهية وثانيهما غير شامل للثالث فضلا عن الاولى وبل وباعراب سابقه
المحتاج الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها ولا يتقدم
التابع الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة الله
السلام وهو اى التابع **نعت** لو دل على معنى ثابت فيه اى المتبوع
المذكور التزاما يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه
والتأكيد في نحو جاء في القوم كلهم واجمعون الدالة على الشمول وزيادة مطلقا

مطلقا لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فاسدة اذ ليس
لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع
ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى الاختلاف في المعاني وان اتحد اللفظ و
الهيئة التركيبية وكذا للاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها بذكر التابع فالوجه
على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل على ذات ومعنى غير الشمول فيه يعم لو اريد الدلالة
التضمنية او جعل على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما عبارة
عن معنى مخصوص بافراد المتبوع لا يستقام لكنه خلاف المتبادر وتبعه اى تبع الدال
على ما فيه متبوعه في التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما
فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب حذرا عن التكرار وذكر الواو في الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر او الا في الاثنين وقدم
التبعية على الفائدة لتقدم اللفظ على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة
استطرادي لانه وظيفة المعاني الم ترانها لم تذكر في غير النعت فحق ان لا تذكر
في مثل هذا المختصر فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان دلالة النعت السببي
على معنى في المتبوع التزامية مثلا اذا قيل جاء رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن على
حسن مع حق في غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه ولم يرضها
المص كما رضيها ابن الحاجب فزاد ونسع الدال على معنى في متعلق المتبوع اياه في
الاولين اى التعريف والتنكير وكان الفعل المسند الى الظ في اليا في مفرد دائما و

ومذكرا الا ان يكون فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب تأنيثه او غير حقيقي
او منفصلا فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه بحسب اللفظ في غيره
موازنته ومناسبته لصحي اذ اخرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او لم يكن مشتقا
يجوز المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه واسود انصاره
واشاعرة اعوانه فظهر الخلل في الاطلاق ووجب ان يراد بعدما في اي موازنا
له والا فالوجهان ويخصص النعت متبوعه اي يقلل اشتراكه في النكرات نحو
رجل عالم او يوضح نحو زيد الظريف ويأتي لمجرد الثناء نحو الله الكريم ولمجرد
الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد التأكيد نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس المراد الا
الحصر اذ قد يجيء للترحم نحو زيد الفقير والكشف كالجسم الطويل العريض العميق ولما توهم
كثير من النحاة شرطية الاشتقاق رده بقوله والمنسوب كتميمي وذو اي لفظة نعت
انما قلنا بالقوة اذ قد يقع خبرا نحو زيد تميمي وذو مال ونحوه منه
بالقوة مطلقا اي في جميع الاستعمالات اذ وضعهما للدلالة على ذات مبهمة
ومعنى فيها وكانا كالصفات المشتقة ولفظة اي نعت لنكرة لمدحها الاول
الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل قيل لانه هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى في المبهمة وفيه
ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا في نحو شيء او معلوم رجل ولم يصح انه
يقع نعتا فالحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت لعلم نحو
مررت بزيد هذا او مضاف الى العلم نحو غلام زيد هذا او مضافا الى ضمير نحو
زيد غلامك هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكونه هذا في

فاذا كان الكلام يدل على معنى في متبوعه

في هذه المواضع بمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع المواضع وامتناع
كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف
او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عده معهما خاصا
اي حال كونه كل من الثلاثة من اي الى الاخر خاصا بما ذكر لا مطلقا وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد
كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر
بضربه بعائد راجع الى تلك النكرة للربط مذكورا او مقدرا كقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس لا به اي فيه والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وفيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى ما دل على معنى في الذات الا ان
يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف المعارف فلا يقع
صفة لغيره لعدم الشرط ولا لضمير مثله لما يذكر في قوله ولا موصوفا قيل لان
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل
عليهما ضمير الغائب والوصف المادح وغيره وضعف هذا ظاهر فلذا جوز الكسائي
والزمخشري موصوفية ضمير الغائب في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وعكس المص ترتيب الكافية وذا اي الموصوف اعرف من الصفة او مساويها ولا يجوز
ان يكون انقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول
فبينهما مساواة وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف
باب هذا اي اسم الاشارة بذي اللام شامل النحو الذي دون مثله والمضاف اليه ولي

في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف
ازيد تعريفا من الصفة
او مساويا
صح

والى ذى اللام مع وجود الشرط المذكور لابهامه ولا يتصور رفع الابهام بالمبهم
واما المضاف الى ذى اللام فقيل لانه كالاستعارة من المستعير والمشهور من الفقيه
فيه انه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق
وان اريد التعيين ودفع الابهام فلم لا يجوز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلما
جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انهما فى التأنى
اكثر ويحذف الموصوف جوازا اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اى دروعا
ويجب حذفه فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اى رجل وعطف
عطف على نعت ترك تعريفه ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء وحتى
وثم الا بتكلف بعيد لان تكبه البعض واقتصر على ما يفهم من قوله لو مع حرف
عاطفة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على رأى ويعطف العطف فاذا وقع
العطف على المظهر المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير بالجر المجرور
باعادة الجار او ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كشىء واحد فاشتد توهم
العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا
قدم المص هذا الحكم على تاليه مخالفا للكافية وعمم بحثه وهو انه يفهم من هذا
جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال
عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات ويقال والضمير المجرور بالرفع عطف على

على على المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل
من عطف اسمية على فعلية اى والضمير المجرور فى باب العطف ملابس باعادة
الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل ولا جزء والمرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتدأ
المتصل ملابسا او ملابس فى باب العطف بفاصلة بينه وبين المعطوف تأكيدا
او غيره ولو وجدت تلك الفاصلة بعدها اى العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا الا للضرورة اى وقتها هذا هو الا عند البصرية ويجوز وروده على قبح
من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخصر من قولهم اكد
بمنفصل الا ان يقع فصل قال والى فى التفصيل ووجهه الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه منفصل من حيث
الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم
ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام
فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما
فى الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج عن
الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسانى فكيف يعارض
الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل عرفا من التأكيد
لما كفى كان ما ذكر فى التأكيد مما لا يعنى ثم ان المص قدم بحث العطف على
عاملين لمشاركته ما سبق فى كونه بشرط شىء وايجاز افعال ومعمولى عاملين
عطف على المجرور واظهرها قدره غيره دفعا للغلط وجعل العطف فى كلام غيره
بالمعنى اللغوى اعنى الميل او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد لا يدفع

الغلط لو قدم المجرور عليهما اى المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما
اى على احدهما على حذف المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما اى فى الله
المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمظروف جزؤه نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وعدم جواز غيره على الاصل
ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا
سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو اى المعطوف فى حكمه
اى المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط
لا مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى
عن لام التعريف اعنى لزوم اجتماع التى التعريف لو لم يجرد مفقود فى المعطوف
وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله فلا
يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو والا برفعه اى ذاهب على انه يكون
خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو
ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما وتأكيد
لو شيئا اى يقرر المتبوع عند السامع بان يدل صريحا على ما دل عليه
التأكيد فيه يحصل التقرير ثم قد يكون ذلك هو المقصود لا غير وقد يجعل
ذريعة الى دفع التجوز او السهو وعدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم
الاختصاص بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة وعطف البيان يقصد منهما
الايضاح دون التقرير ولو لزمه ونحو نفخة واحدة والهين اثنين وامس الدابر

الذابر التقرير فيها الجزء المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب تقرير بها بالتضمن
دون المطابقة المعتبرة فى التأكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين والصفات الكاشفة
على ما توهم اذ لا بد من الضمير فالمجموع بالمطابقة واخراج الضمير من المؤكدية
وهو اى التأكيد لفظى لو كرر الاول اى المتبوع اما بعينه كزيد زيد او بموازنه
مع اتفاقهما فى الحرف الاخر نحو حسن بسن او لا بمرادفه نحو ضربت انت
ويجرى اللفظى فى كل لفظ اسم او فعل او حرف او مركب ومن هذا ايضا يظهر
خلل فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اى التأكيد وتركه اخصر
معنوى لو كان المؤكد نفسه وعينه وهما ملابسان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كنفسه ونفسها
او انفسهما وانفسهم وانفسهن كذا عينه ويؤكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا ومستكنا بهما اى باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو ضربت
انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه البارز طرد الباب
واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التأكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك وكذا لا يجب فى غيرهما لان اجمعين واخواته لا
تستعمل لغير التأكيد وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التأكيد الا مبتدأ فلا
لبس فيه وكلا وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى اجمع وهن بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين
وجمع وكذا البواقى والثلثة الاخيرة لا يذكر بدونه اى اجمع لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة على اجمع لو جمعت لانها اتباع

قوله حسن بسن تابع لا يكون له معنى بلغة الاولى
وانضم اليه التزيين لفظا فالتقوية معنى ويجيء
غير الاولى احتراز عن التكلف الصرف فلا يخلو عن
ادخاله فى تكرير الاول مشكل فانا لم نحكم باتحادهما لا نعلم
ولعل غرضه التنبيه على انه الخصوص بالمؤكد
وانفع فى الاخ جعله تكرير الاول لعلها فتامل
تشادع ود المهذب تامل حاشية

ويؤكد بكل واجمع ما يفترق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان ذلك الافتراق
حكما حيكا او محكوما من الشرع او غيره نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع
لا يتصوران الا في ذي اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بهما فائدة
غير المثنى صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا وهما لذا ي يقعان تاكيدا للمثنى
نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما قيل اي بكلا
وكلتا فيه نظر اذ لا وجه للتخصيص بالذكر حـ اذ لا يؤكد بالمعنوي كله غير المعارف
باتفاق البصريين والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة اذا كانت معلومة
المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم بما عدا النفس
والعين فالوجه ارجاع الضمير الى كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين لاحد
اشتراكهما في اقتضاء الاجزاء المتفرقة وغير المثنى وكذا الاخيران لا
لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم اجمع ولما كان اختصاص النفس
والعين بالمعارف مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل بها اي بالمؤكدات
المعنوية او به اي بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بها تصحيفا
منها وسهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف فكما يجب ان
يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا المؤكد ويؤكد المضمر بها اي بالمضمر كمررت
انت واكرمتك انت ومررت بك انت وبه هو ولما نحو زيد ضربته اياه ونحو
اخواك لقيت زيدا اياه بتقدير رجوع الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتاكيد
عند الرضي لرجوعهما الى شيء واحد وبالمظهر نحو انا احمد قلت كذا ومررت به زيد
ثم انتم هؤلاء على وجه **وبدل** هو اي كتابع المقر بالذات من

ن النسبة فقط دون المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب فقيل
بخرج هو ايضا لان متبوعه مع ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب
الاخبار الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة
بل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ان يقصد البدل منه ثم قصد ثم
يوهم الغلط وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل ونسيان المقصود
وسبق اللسان الى غيره ثم يتذكر ويتداركه ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء
وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق
بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه الندرة فالفصحاء يريدون
بل فيصيرا اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان
يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه
ان يزيد بلا عاطفة وهو اي البدل بدل الكل لو كان مدلول البدل عينه
اي عين مدلول المتبوع في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا
مترادفين ولا متساويين نحو جاءني رجل اخوك وبدل البعض لو كان مدلول
البدل جزءه اي جزء مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا رأسه
وبدل الاشتمال لو دل بعضهم كدال عليه اي بالفعال اي على مدلول البدل
اجمالا دلالة اجمال ومجملا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو
سلب زيد ثوبه فان الثوب دال عليه اجمالا سلب زيد اذ لا يسلب ذات الشيء بل

ما يجري مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب
على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جائني زيد غلامه بدل
الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط والاولى انه لم يوجد احد الثلثة في البدل
فبدل غلط سواء كان هناك غلط او لا بل ابهام او نسيان فيشمل اقسامه
الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلف ولو ابدل النكرة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
فان نوقض بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل اي بدل الكل الا من غايب لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه مدلوليهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لاختلاف المدلول فيقال
اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار وعطف بيان لا يوضح متبوعه اي متبوع عطف البيان تابع غير الصفة الكاشفة
ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه لجواز وضوحه بالاجتماع غير صفة
فخرجت هي نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي عطف البيان
والبدل من حيث اللفظ في يا هذا زيد بالتنوين مرفوعا او منصوبا اذا جعل
عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا ولذا رك البكري بشر اذا جعل بيانا
للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم تكرير العامل فيكون كالضارب
زيد وقد عرفت امتناعه واما الفرق المعنوي فغني عن البيان الاسماء المبنيات

المبنيّات اختار الجمع اشارة الى ان الكلام في الافراد واما
الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر الكتاب وقد عرفت فساد
تعريف ابن الحاجب والمراد غيرها ذكر من المنادى واسم لا التبرئة وتابعيهما
وهو منحصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والقابه اي القاب حركات اواخر
المبني وسكونه لم يقل وانواعه كما في الاعراب لان معاني الحركات الاعرابية
مختلفة فصارت حقايق وحركات البناء وسكونه متحدة من حيث عدم
دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر وقد سبق التفصيل في صدر الكتاب ووقف
المضمر ما اي اسم فخرج كاف نحو ذلك وتاء انت وضع لذات متكلم او
ذات مخاطب فان الضماير موضوعة لجزئيات باعتبار معنى عام وهذا
معنى ما قيل الموضوع له خاص والوضع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب
فانهما موضوعان لمفهومين الكليين فكلاهما عامان والمتكلم به والمخاطب
به بخلافهما فانهما المتكلم باي كلام كان او مخاطب كذلك والمتكلم من حيث
يحكي عن نفسه والمخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب فيه انه منقوض بنحو قولك
انا كذا وقلت له انت الا ان يذهب الى تعدد الوضع والى تعدد الاول واما
قولك انت مخاطبا لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك الا ان يريد
به فيرجع الى الثاني او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه وان
كان ذلك التقدم تقدما معنى بان يكون الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه
زيد وتقديره زيد او اعطيت درهمه زيدا وضربت تقديره زيدا او يكون
جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى لانه مدلول بسياق

هذا النقض وارد على الاولين ايضا على الجواب المذكور
يلزم تعلقه ضرب بغلام وفيه نظر
ماصرح به القائل في المتكلم ... الوضع ... ان نقال ان
انا مانت ... الموضوع له ... اللفظ ... مستعمل في
غير الموضوع له ... المجاز ... في كلما اريد به اللفظ ... الموضوع له
بل يلزم ... بنفس ... ما اريد به اللفظ ويقال
والاشبه انه ... ضمير ما ... الفعل ... عليه
يخرج نصفه ... عليه
هذا المقام ... اختلفوا فيها ... اللفظ
فذهب التفتازاني ... الحائز مع عدم ... بالوصل
فمن وضع احمر فان ... غير اسم ... في الوصل ... الكلمة
نوع وضع الثاني ... خاص ... الموضع ... اليه
استعمالها بالوضع ... بعض ... الحصة ... الموضع ... الخاص
لطلقها نذهب ... مخصص ... الخاص ... ما اريد
نحو من الوصل ... المعنى ... منه رحمه

الكلام التزاما كقوله ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث
علم ان ثمة موروثا وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس
قبل ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر
التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القران وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان
ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع
لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان فبناء بعض الدال لما تاخر كيف يقال
ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمي ولما لم
يذكره المص لان في ذكره تناقضا اذ امثل ما ذكر فيه قول الرضي التقدم
الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل
الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت
فاي شيء حاملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت
قصد التفخيم والتعظيم آه فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي
مجاز فان قلت هب انه لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم يأتي لمعنيين الاول الثابت للشيء منه
قولهم حكم الشيء يعقبه وشرطه يسبقه ومصدره حاكم مثلا في قولهم المستتر
في حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود اثاره فيه من
كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم

مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا او
هو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة
فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو اي المضمر منفصل قدمه لكون مفهومه
وجوديا لو استقل في التلفظ بين اهل اللغة كما اخواتك وهو اي
المنفصل مرفوع المحل دائما كانا الى هن ومنصوب المحل كذلك كاياي الى
اياهن تركه اكتفاء بما سبق والاي وانه لم يستقل في التلفظ فمتصل
نحو لزيد له ضربتهما وهو اي المتصل مرفوع كتاء ضربت آه ويستتر المرفوع
المتصل في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل
مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يسند الى الظاهر لصفة
لاطرادها والماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة اذا لم يسند الى الظاهر و
المضارع لهما اي للغائب والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم دائما واحدا
او فوقه والمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر
فيها مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا ولا خاله في المضارع مع
اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النهي وامر الغائب ومنصوب كبا
ضربتك ومجرور كلي آه بخلاف المنفصل فانه لا مجرور له فالضماير خمسة انواع
والاولى عندي عدها اربعة اذ الاعتبار للفظ لا للمعنى والاعداد المتكلم
ستة ثم الاصل في الضماير الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل الا عند
تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر بامور اشار اليها بقوله وينفصل
الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد لان الاتصال انما يكون باخر العامل

او فصل بينه وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما
ضربت انا وعبارة الكافية اعني او بالفصل لغرض اشمل لتناولها نحو جائني زيد
وانت واما انت او زيد ولسكن انت ولقيتك اياك او اسند اليه اي الضمير ما
صفة جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر
ان المستتر راجع الى عمرو لقربه فلما انفصل على خلاف الظ علم ان مرجعه خلاف
الظ وهو زيد وحمل عليه نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب
والمراد بالجري ان يكون خبرا او نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي وحالا
نحو جئتما في وجائني زيد ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد
والمنفصل تاكيد الا نه لا فاعل الجواز نحو الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف
وهذا داخل في الفصل لغرض فاشترك مع سابقه فذكره عنده وعلى ابن
الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند الى الضمير فعلا
جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال لا يدفع اللبس في الفعل لانه في مواضع
يسيرة بخلاف الصفة وبيانه في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو
اي الضمير مرفوع نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انك او كان عامل الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال
الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم
على المعنى والثابت على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال
بين موضع الجواز ثم الاولوية والاولى تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال
ولو اجتمعا اي الضميران غير مرفوعين الاولى ان يقول غير مرفوع احدهما اذ لو كان

اللفظ بالمعنى اي تعلق عامل الضمير كذ فرضنا مثل الا باللفظ لامتناع انفصال

لوجب الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف جاز الاتصال والانفصال
في الاخير نحو ضربتك وضربني اياك واعطيتكه واعطيتك اياه فان ضمير
المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب فان المتصل الغير المرفوع له جهتان
اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني والى الثاني يتعذر
الفصل واذا اي وان لم يكن اعرف ولم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو
اعطاه اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح و
عند انفصال الثاني يرجح الاول بالاتصال وهو اي الانفصال اولى في خبر باب
كان اي الافعال الناقصة نحو زيد قائم وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا
كونه خبر المبتدا في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال
لكون عامله معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية
من الشبه والاكثر في الاستعمال لولا انا اه بانفصال الضمير لكونه مبتدا
وعسيته ايضا باتصال الضمير لكونه فاعلا لفعل مقارن واتى في بعض
اللغات لولاي بالاتصال وعساي باتصال المنصوب فسيبويه تصرف في
العامل فجعل لولا في هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما
في المعنى فالضميران على اصلهما والاخفش تصرف في الضمير مستعارين
للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون الوقاية
التي تقي اخر الفعل عن الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم وكسرة لم يكن
الذين وقيل الحق عارضة باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع اليا

احدهما

فجعلهما

نحو

المنصوبة للمتكلم في الفعل ماضيا ومضارعا وامرا مجردة اعني نون الاعراب
نحو ضربني واضربني وهذا اوجز واشمل من عبارة الكافية ويجوز نون ويضربني
الوقاية ولا يجب معها اي مع نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة
اجتماع النونين عارضت الوقاية المذكورة ومع لدن وباب ان اي
الحروف الستة المشبهة بالفعل محافظة على الحركات البنائية والسكون
وكراهة اجتماع النونين وحملا على الاخوات ويختار نون الوقاية
في ليت لترجح المحافظة على الحمل وفي من وعن وقد وقط هما بمعنى حسب لترجح
محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على كراهة اجتماع النونين
فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الاخيرين نظرا ان المحافظة سبب
مرجح لا موجب بخلاف الصيانة عن الكسر في الفعل ولعل عكسها اي المذكورات
فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي
اعمل صالحا وقد اصاب المص حيث قدم ضمير الشان لكونه ضميرا اولا وفي
وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث عنه ههنا
استطرادي للاتحاد الصوري بخلاف نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان
البحث عنه راجع الى الضمير المتكلم فقال ويسبق الجملة ضمير الشان اي الضمير
الذي بمعنى الشان وهو اي ضمير الشان غائب مفرد مبهم غير راجع الى شيء ضمير
يفسر بها اي بالجملة بعده ولا يقع متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه
لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره اولا مفسرا فلا بد
ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير

ويختار تانيثه لو فيها اي في الجملة المفسرة مؤنث عمدة ليحصل المناسبة
لا لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تانيثه باعتبار القصة نحو قوله تعالى
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم يتضمن
لم يسمع تانيثه الجملة مؤنثا او كان قياسا باعتبار القصة ولو كان المؤنث فضلة او
كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا يختار تانيثه واتصاله اي ضمير الشان
واستتاره وغيرهما اي انفصاله على حسب عامله اي اقتضائه فان كان مبتدأ
نحو هو الله احد او اسم ما نحو ما هو زيد بسلطان كان منفصلا وان كان
اسم باب كان وكاد مستترا نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم و
ان كان اسم باب ان او المفعول الاول لباب علمت كان بارزا نحو قوله تعالى
وانه لما قام عبد الله وقول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد وقل
حذف المنصوب كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء اما جوازه فلكونه في صورة الفضلات واما قلته وضعفه
فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وفيه نظر
ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك انهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة
في الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا
عمل المفتوحة في الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها في ضمير الشان
ثم حذفوه وجوبا لئلا يفوت التخفيف لفظا ويقع بين المبتدأ والخبر
لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو وجد عامل كذلك

كذلك نحو كان زيد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كونه ما بعده
نعتا وخبرا في بعض المواضع وهو اي الفصل ضمير مرفوع منفصل ضمير
مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والغيبة
والتكلم والخطاب والخبر معرفة اي حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من لا لحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام وهو اي ضمير الفصل حرف لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس
ولا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير لكونه على صورته وبعض
البصرية يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد
لعدم نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تأكيدا لما قبله وقد سبق ان
المظهر لا يؤكد بالمضمر ويدخل اي ضمير الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم
الرشيد واللام لا تدخل تأكيد الاسم وقد يخبر عنه اي عن ضمير الفصل بما
بعده فيجعل مبتدأ كما جاء في غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا
اقل منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا بلا شبهة **اسماء الاشارة**
ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات والمعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم
الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد ذا وما عطف عليه خبر
للمذكر المفرد قيل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
ورد بان الخبر المجموع وايضا لم تتم ذهب الى جواز هاذ الخبر بل جماعة
من النحاة منهم ابن مالك جوزوه ولزم المبتدأ وجعلوا العامل لما ذكر فالوجه جعله

جعله صفة بتقدير المعرف على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف
المشهور ونظيره قول صاحب التلخيص والفصاحة في المفرد وقدر التفتازاني
الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس
على هذا امثاله من التراكيب ودع فيها خزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة
تقدير في الالفاظ والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب وفصل
او خبر محذوف او مبتداه وذا مبتدا والمذكر خبره ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ
ثانيا بتقدير منها خبرا والمذكر حال من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر
الاول وذان رفعا وذين نصبا وجرا للمثناه اي لمثنى المذكر وتا وتي بقلب
الالف ياء وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذهي
كته وتهي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمؤنث وتان وتين للمثناه
والمؤنث وأتى في وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر لجمعهما
اي الجمع المذكر والمؤنث واتى في بعض اللغات مثناهما اي ذان وتان بالالف
مطلقا في الاحوال الثلثة قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على
قراءة تثقيل ان ويدخل الهاء التنبيه على اوائل هذه الاسماء ما لم يلحق اللام آخرها
نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اي بين الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها بالله
ذا والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل وقوع غيرهما ويتصل باواخر
هذه الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن
جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف

وقيل الامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستند بنحو أفعل وأجيب بأن
فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند والامر
اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب
خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا
اسم الاشارة لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكرناها
ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وذلك اه وتلك اه واولئك اه وجاء افرادها اى
اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه
او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر او نحوه وهي اى اسم الاشارة
باللام والكاف نحو ذلك او النون المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء
نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغيرها اى المذكورات من اللام والكاف
والهاء والنون المشددة للقريب وثم بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء للمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب والطرفان للبعيد
وما عداها فيستعمل في المكان وغيره الاسم

الموصول

ما لا يصير جزءا من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية وعائد نقص التمام
لانه انما يتم ان لو كان الاعراب لمجموع الموصول والصلة ولم يكتف بكون الصلة
لانها تساويه في المعرفة والجهالة وتفسير العائد بالضمير لانه عام
كعائد المبتدأ كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذفت الخبرية مع العائد
من كلتيا مصغرة التي واللتيا اى الداهية الصغيرة والكبيرة والمحذوفة من

من فضاعة امرها كيت وكيت وكثر حذفه اى العائد مفعولا وقل مبتدأ
ومجرورا وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاصا لجواز
وهو اى الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وجاء حذف اليا
منهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا
وجرا والاولى والالى كالعلى جمع الذي من غير لفظه وقد يجيء للمؤنث والذين
جمع الذي من لفظه وهما اى الاولى والذين لاولى العلم خاصة بخلاف مفردهما
وجاء حذف نونها اى الثلاثة للطول بالصلة وجاء اللذون لجمع المذكر ويجوز
حذف نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بهمزة مكسورة فقط و
اللاي بياء ساكنة فقط واللائي بهمزة وياء ثابتة وياء كلاهما لجمع التي وقد
تستعمل للمذكر واللواتي لجمع المؤنث والالف واللام اى مجموعهما كذا في شرح
المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف
التعريف فعلى هذا الوجه ان يقول وال الكل وكانا اسما واحدا ارجع اليه
ضمير المفرد المذكر في قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول لانهما يسبكان
يصاغان من الجملة الفعلية لامكان اسم الفاعل مع فاعله مما فعله مبني للفاعل
وسبك اسم المفعول ففي الصورة مفردان وفي المعنى والحقيقة جملتان
ولا يحل تعريف الموصول اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين للمتعلم فيما
تعلمه وتذكيره واختباره باب كيف يبني فلان من فلان كذا كذلك النحويون
وضعوا الاخبار ما ذكر باب الاخبار بالذي فانه سبب لتذكر كثير من مسائل
النحو وميزان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد

واللاي بياء مكسورة فقط
واللاتي

سبك
مع نائب الفاعل مما فعله مبني للمفعول

المص بانه فقال ولو اخبرتها اى بالموصولات المذكورة عن لفظ فى
جملة لكن جرت العادة على التمرين بالذى ولهذا الاستعانة اذ الموصول مخبر عنه
صدرت فى الجملة الثانية الموصولات مبتدأ لكونها معلومة للمخاطب
وجعل ضميرها اى الضمير الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه فى الجملة الاولى
من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام والاخبار فى الاول بمعنى الجواب
وفى الثانى بمعنى السؤال او نظر الى المعنى والمآل دون اللفظ ولظاهر فان الموصول
مع صلته دال ابدا على الوصف الذى هو الخبر فى الحقيقة بخلاف المسؤول عنه
فانه دال على الذات فى الغالب ولهذا السر يقال اخبر فى عن زيد فى ضربت
زيدا بالذى فيقال الذى ضربته زيد فيعكس فى الظاهر ويظن انه لم يطابق
الجواب السؤال لكن المطابقة حاصلة فى المعنى والمآل على ما بينا وهى المعتبرة
ولذا لو قيل اخبر فى بزيد فى ضربت زيدا عن الذى فقيل الذى ضربته
زيد كان فى غاية الركاكة ويتعين على غيرى ثم على الثانى واما الاول ففى
غاية الضعف لان فيه اخراج الباء عن صلة المذكور مع كونه فى غاية
التبادر وفوت مقابلته بعن مع كونها فى غاية الشهرة وتغليب المغلوب
على الغالب واخر المخبر عنه خبرا فى الظاهر ثم ذكر شروط الاخبار بالالف واللام
لانفهامها مما سبق ولو تعذر شئ مما ذكر تعذر الاخبار بالموصولات
كضمير الشان لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصدير الذى وتاخيره
والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير
محلهما لما مر وانما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما نحو الذى ضربته

ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف
والمصدر العامل بدون المعمول لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصنف
ا جزو افيد والحال والتمييز لزوم تنكيرهما والضمير المستحق لغيرها اى
الموصولات وما اشتمل عليه اى على ذلك الضمير لامتناع جعل ضمير
الموصول محلهما لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع فى الجملة الانشائية
لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه فى الاعلام لعدم معناه فلا
يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذى فى قوله وهو الذى وعلى الالف
واللام اى من الموصولات لفظا ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره
دفعا لتوهم الاختصاص وتكثير اللفائدة فيكون قوله استفهامية اى
منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء معناها كلاما مستأنفا بتقدير
يكون او يجيء ولو زاد الواو لكان احسن ويحذف الفها اى الف ما الاستفهامية
مع الجار المضاف نحو كتابم عندك وبم وعم نحو قوله تعالى عم يتساءلون
للفرق بينهما وبين الموصول ونحوه ولذا يجيء فى قبل ذا الموصول لاختصاصها
بالاستفهام وتقلب الفها هاء كمه فيه نظر فانها هاء السكت كما هيه
وشرطية نحو قوله تعالى وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك وبجملة كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف
واستفهام بمعنى شيء او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هى وصفة نحو مثلا ما
اى مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصوفة وهى كما فى

لا يحذف

في الوجوه الا في التام والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم
وخصت ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه ونفس وما سواها مجاز
وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان اي من وما على الواحد
والمذكر وغيرهما اي المثنى والمجموع والمؤنث ولفظهما مذكر مفرد والحمل عليه
اي على اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى او مجموعا او مؤنثا اكثر
من الحمل على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير ولا يقعان
اي من وما موصولتين وموصوفتين معا بخلاف باب الذي يقال مررت
بالذي اكرمته الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف لانهما معرفتان موصولتين
ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واي للمذكر واية للمؤنث وهو
اي كل واحد منهما كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو اياما
تدعوا والموصوفة نحو يا ايها الرجل واما اي في مررت برجل اي رجل اي
كامل في الرجولية فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه لعظم شانه
وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فيسئل عنه ويعرب كل واحد منهما من بين
الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اي صلته سماها حشوا لانها
كالفضلة لان الموصول هو الاصل والصلة كالمفسر ولهذا يقال الاعراب
للموصول فقط كما يقال للموصوف والمضاف فمن هذا ظهر اصابة المص في
التمام في تعريف الموصوف وان ابنى على الضم لتأكد شبه الحرف من جهة
الاحتياج الى المحذوف منوي فشابه الغايات نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل

شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف في نحو يا ايها
الرجل لسبقه في المنادى قال سيبويه والاعراب ايضا جيد ولا يلي كل واحد
من اي واية الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل لا ضرب
او سا ضرب قال ابن السراج لان يا بعض كما ايضا فالية مبهم مجهول فاذا كان
ماضيا علم البعض الذي وقع به الفعل من حال المعنى الذي وضع له ومن
الموصولات ذا بعد ما الكائن للاستفهام كما ذا صنعت وهو اي ماذا اما
بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال في كونهما اسمية
ويجوز النصب بتقدير الفعل او اي شيء فالنصب اولى في جوابه ليطابقا في كونهما
فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات ذو الطائية
اي المنسوب الى بني طي وهي في اشهر اللغات مبنية لا يتصرف نقول جاءني ذو
فعل وذو فعلا وذو فعلوا ورأيت ذو فعلوا وقد يغير في التذكير والافراد وغيرهما
اي التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذي
بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذوو
اعرف او ذو وانا اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث
ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال

اسماء الافعال

اصله اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ
بل معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقدم في صدر الكتاب وجه
كونه اسما ما اسم خبر محذوف راجع الى الاسم فعل اذ التعريف للماهية لا
للافراد فلا يمكن دعوى العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال وعليه ما

الفعل

لان ما مع ذا مبتدأ والذي مع صلته خبر او لانه مرفوع على انه خبر محذوف اي كانه صنعت

لان ماذا مع بكماله منصوب مفعول صنعت كانه تقدير صنعت

المذكور

اي معاني

سيجيء من الاصوات ما في المركبات ما وايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر
على تعدد الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق المضمرات والموصولات كما ان يقول
بمعنى الامر قدمه لكثرته او بمعنى الماضي قبل ما قيل افٍ بمعنى اتضجر واوّهِ بمعنى
اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبّر عنه بالمضارع الحالي لان
لهما المعنى على الانشاء الحالي فينبغي ان يقال فالباعث والدليل على كونهما
في الاصل بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشاء الحالي ويكفي في بنائهما
كونهما بمعنى الفعل الذي لا اصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع
عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كرويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى
بعد وفعال اي ما كان على زنته من الثلاثي المجرد بمعنى الامر لفظا حال اي
من ضمير قياسي اي منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا
تاما فلا يقال نعام ولا كوان وكان عليه ان يذكرها ولا يرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد اذ لا يشترط في القياس سماع كل الافراد وبين شارح لب الالباب
دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه وفعال صفة مؤنثة كفساق بمعنى
فاسقة قدمها لتحققها بلا شبهة بخلاف المصدر المعرفة فان للرضي شكا فيه
ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان للمعاني كالثالث جمعه
اشارة الى كثرة الافراد مؤنثات المنصوبات احوال من ضمير مبني لشابهتها
الاول في الزنة والمبالغة المشابهة لمبني الاصل في اتحاد المعنى فيه ان
جهتي المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى
المفرد المعرفة وفعال اي ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة تميم كحذام و

وقطام الا ما آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لحضار
لانهم احرص للامالة لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها
وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه
اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة وفيه ان
هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم اختصاص البناء في
مناسبة مبني وان ضموا ما ذكر الحجازيون للعلة ما ذكروه لكفايته الاصل
الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا
والحصر للاصل دون الضميمة **الاصوات** في عرف النحاة ما لفظ
حكي به صوت غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ
سواء كان للحيوان او الجمادات والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق
اونخ او دَخ واما بمشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت
غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب
وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثاني وهم لشمولها الكل معنى وحكما
والغرض الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع غير معقول مع انه ح لم ينحصر المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه ح
اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم
وهو اكثر المحكي ولهذا الاعتبار عده من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما
صوت للحيوان او صدر عن طبع ولهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات ولانه
ح يصير القسمان قسما واحدا سهوا اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول الحكاية

ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه نه مذهب
مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه
جواز التقاء الساكنين في نحو جوز يدمع امتناعه في نحو اين وفي المحكية كونها احكاية
عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه لما قصد او تعذر الحكاية
عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فنفوا عنه الاعراب لئلا ينتقض وتحريك
آخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري كطق بفتح
الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت
للبهائم كخ بفتح الخاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم داخل
في اسماء الافعال والرضى وادعاه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث
للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كبخ
عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة
وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام
المركبات المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه
وهذا الاعتبار عدة اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله كخمسة عشر والمراد
بنا جزئيه وهو كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير موضوعين
او مختلفين في الاصل ملابسا بلا نسبة تعلق مفهوم من ظاهر التركيب فخرج
نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا
او جارا بنيا قيل اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيه انهما كلمتان بلا شك ولا دلالة جزء اللفظ

اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق
بيانه والذي عندي ان المتضمن للجزئين معا فلذا بنيا كما بحادي عشر
يريد ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو احد عشر
واحد عشر الى تسعة عشر وفيمع عشر والمتضمن فيه ظاهر او الواحد المتعدد
هو حادي عشر الى تسع عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى حادي وعشر
فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا
من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا
صورة اسم الفاعل على الجزئين ليوزن به والامر ان المراد المفرد من المتعدد
او العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق
هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون
والمعنى واحد الا اثني عشر واثنتي عشرة فان الاول منهما معرب قبل الاحدف
العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وقيل اجراء لباب
التثنية مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب نحو هذان اللذان
وانحذف النون للايجاز المطلوب وامن التباس المحذوف والاداء فلم يشتمل
الاخير حرفا اعرب المركب ومنع من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله جزء حقيقيا
فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا اخر الاول ان كان حرف لين نحو معديكرب وفتحوها
في غيره تخفيفا وينبغي ان يزيد انه لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا
عن نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف مضافا جزؤه الاول
الى الثاني في الصورة تشبيها بنحو عبد الله علما وصرف الثاني في بعض اللغات

بناء على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع منه في بعضها العدم الاضافة
في الحقيقة والمعنى **الكنايات** لم يعرفها لانها على معناها اللغوي
وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام
على السامعين ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها لان بعضها
معروفة كفلان وفلانة وهن من بعضها من غير هذا الباب كضمير الغائب
كيت وذيت بحركات التاء والا يستعملان الا مكررتين بواو العطف للقصة اي
للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت مبنيا لكونهما
عبارتين عن الجملة التي عدتها المبني الاصل وينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا
بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي وصار المجموع اسما واحدا
مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولهذا تكتب بالنون وكذا قدمه
اذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد الاقسام ولو قدم على مباحثه فقط كابن
الحاجب يلزم الفصل بين الشيء ومباحثه وكم للعدد وكذا كذا كناية عن غير
العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة ثم انه كم يجيء لمعنيين محتاجة
الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما في الاعراب تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية
منصوب مفرد حملا على مميز العدد المتوسط فان خير الامور اوساطها ومميز
كم الخبرية سميت بها لانها كانت لانشاء التكثير باعتبار المتعلق تمييزا
بينهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى لانها نقيضة رب ومثلها
حملت عليها في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحملت
عليها دفعا للتحكم وقد يحذف فان اي مميزاهما القرينة ويدل على البيان فيهما

فيهما اي في المميزين جوازا ويجب دخولها فيهما لو فصل بينهما وبين مميزهما
بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات و
يصدر ان اي لهما صدر الكلام لانهما للانشاء فاريد ان يعلم من اول الامر انه
من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بتاويل
اللفظين لا المسميين فلوحدان بقول وكل يقع مجرورا بالجار المضاف
نحو غلام كم رجلا او رجل اشتريت او الحرف نحو بكم رجلا او رجل مررت قدمه
لرعاية التناسب اذ الجر يناسب النصب في كونهما علامة الفضلة والنصب يناسب
الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر والرفع ففي غاية البعد
ولرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده في قسمي المعربات الى الاوسط
اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه علامة العمدة
ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي ان يزيد او شبهه بعده بعد كل واحد منهما قد
اشتغل ذلك الفعل او شبهه به اي بكل واحد منهما اي عمل فيه لا في ضميره ولا في
متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم يوما وضربة ورجلا ضربت وجاز
النصب على شريطة التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدأ
او خبر ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط او التخصيص فلم يجب
النصب على شريطة التفسير والا اي وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا او
منصوبا وجوبا او جوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية مع خبر
لو كان كل واحد منهما ظرفا لكون مميزه ظرفا نحو كم يوما سفرك قدمه لوضعه
والا اي وان لم يكن ظرفا فكل واحد منهما مبتدأ نحو كم مالك هذا الاطلاق

على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اى مثل كم فى وجوه الاعراب اسماء الاستفهام
والشرط لكن لا يتأتى الرفع على الخبرية فى متى وما الاستفهاميتين لامتناع
ظرفيتهما وكذا اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء
وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وايان وانى واذا اذا لم يجر بجار نحو من اين منصوب
على الظرفية ابدا وترك بيان الوجوه فى مثل كم عمة لك يا جرير وحالة لانه
فى صدد القواعد لا فى بيان اعراب الابيات

الظروف

المعهودة
عند النحاة فى باب البناء كركب الامير اذا كان واحدا وهو اى الظرف مطلقا
معربا ومبنيا لغويا وحرفا جارا ومجرورا مستقرا اى مستقر فيه معنى عامله
ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف
بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانها عامة لكل الموجودات
حذف من اللفظ نحو فى الدار زيد وعن فى قائل والذى ولو لم يتعلق بعام
حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد اكل فى الدار او عام ملفوظ نحو قوله تعالى لم
يكن له فالظرف لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلثة المذكورة
ولا له اعراب فى نفسه واما النصب المحلى فى نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار
آلة ووسيلة فى افضاء معنى العامل اليه فهى اذن من جملة العامل فكيف يكون
من جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة
او تجوز فى تسمية الكل باسم الجزء منها اى من الظروف المبنية ما ظرف لجملة
خبر الظرف وما بينهما اعتراض او مستانفة قطع اضافته بحذف المضاف اليه

بلا عوض اذ لو عوض عنه وكانها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظرف
كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظرف قليل نحو قوله
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى فى الحالين واحد فقال بعضهم
المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول
كقبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون
واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها بمعناها نحو يمين وشمال بنيت
لاحتياجها الى المحذوف وعلى الضم جبرا لنقصانها باقوى الحركات
ومثله اى مثل الظرف المقطوع عن الاضافة فى البناء على الضم لا غير وليس
غير للاشتراك فى العلة المذكورة وقيل لشبههما بالغايات فى شدة الابهام
فيه ما مر من عدم الانتاج ولو قيل فى الاحتياج للغا الواسطة وشرط
بناء غير مقارنته بلا وليس اذ لم يسمع فى غيرهما وجب للاشتراك المذكور
ايضا وقيل الشبهه بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا
من الغرائب اذ فيه تمادى اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة من مستعير المستعير
ومسئول من سائل السائل الفقير وعدوله اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى
واوسطها وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال لو ثبت وهو ومن
الاصل الى الفرع اذ عدم التعريف فرع الابهام على زعمهم ولغويته توسط
غير لتحقق مشابهة حسب بالغايات بل توسطها ايضا لتحقق مشابهته
بالمحذوف كما ذكرنا ومنها اى من الظروف المبنية وتركها انسب حيث للمكان
المبهم وقيل فى الزمان مضافا الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد يضاف

الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعرب بعضهم لزوال علة البناء
وهي الاضافة الى الجملة المعدودة من مبني الاصل والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة الى الجملة لا يوجب البناء لتخلفه
في صور كثيرة بل الى فيهما عند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بنائه لتضمنه
معنى ان واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره اي غير المستقبل
بمعنى الماضي نحو طلعت الشمس وتأتي اذ لا ترجع الى غير لقوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وفيها اي اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل المناسبة الشرط
الفعل ولم يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يتجرد اذا من معنى الشرط للظرفية
كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل اذا اسما بلا تقييد في غير فهو ويجر
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ومنعه الرضي لعدم الشاهد وتجيء اذا للمفاجاة
فيدخل المبتدا غالبا لا على اللزوم لئلا يناقض ما سبق في باب الاشتغال
وتأويله بالغلبة تعسف واذ للزمان الماضي وان دخل غيره اي الماضي كقوله
تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية على السواء لعدم معنى
الشرط ولو قال ويستوي الجملتان لكان اظهر وتجيء اذ للمفاجاة نحو بينا عند
فلان اذ طلع رجل فيدخل الماضي واين وانى استفهاما وشرطا حال الاولى بتسمية
الدال باسم بعض المدلول للمكان ومتى فيهما اي في الاستفهام والشرط وايان
استفهاما كلاهما للزمان المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان
وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف
انت وان فعل فحال نحو كيف جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء على

غيرتامة

قوله بينا عند فلان اذ طلع رجل اي بين كنت عنده
والغرض فانا انا عرفت كون عنده فاجاءت وقت طلوع
[illegible]

على الظرفية ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف وان لم يكونا ظرفين لتشابههما له
في الدلالة على الزمان اما كائنان بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع
الا ان يؤول بالمفرد نحو ما رأيته مذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما اي زمان
المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما رأيته مذ يوم
لقيتني فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول المدة فعل العلم بل وجهها
اي بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان الموقت بانه مفردا او مثنى او مجموعا وقد يليهما
الفعل نحو ما رأيته مذ سافر قدمه لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر
نحو مذ سفره وان مخففة نحو مذ ان سافر وان مثقلة نحو مذ انه سافر ولم يكتف
بواحد لاحتياجه في الشمول الى التكلف البعيد فيقدر زمان مضاف وهو اي كل
منهما مخبر عنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزمه
كون المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان فلضعفه لم يذكره المص ومنها
اي من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى بالف مقصورة ولدن بضم اللام
وسكون النون ولدى على قلة فلذا اخره ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال
ولدنه بكسرها بفتح اللام او ضمها او سكون وكسر النون ولد بسكون الدال ولد
بضم اللام ولد بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
في اشهر اللغات للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان
المستقبل المنفي فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو
عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر الذي يبقى على وجه الدهر وجاز
الفتح اي البناء على الفتح في الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع

الدال

الصادقين صدقهم فيمن قرأ بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة
ولم يجب لعدم اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بفتح الميم
لاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة ما وان
وان مسبوق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة
للظروف المذكورة لما عرفت بل هي سبب الايراد في الظروف امثلتها قيامي مثل ما
قام زيد وان تقوم وانك تقوم واقول غير ما تقول وان تقول لعو وانك تقول اعلم ان الاسم
تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار اختلاف اخره
بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين
وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجوب العلامة وعدمها والى المثنى والمجموع
والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها والى المتصرف والجامد باعتبار
الاشتقاق وعدمه والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل
باعتبار اختلاف معناه فاراد المص بيان هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد
والجامد لكونهما سماعيين ومعرفتهما على التفصيل تحصل من اللغة وعلى الاجمال
من مقابليهما وزاد ايضا العدد لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر
الاسماء في التأنيث والتذكير ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى
المتصرف ليس من المسائل بل انما من المبادي كالقسمين الاولين ولكون الاحتياج
الى الاولين اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت
الضبط قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفا
فذكرهما بخلافهما واما من مباحث الصرفية كالاخيرين والبحث عن المتصرف من

عن الابهام الى ... كالمستغرقة فيهم

تقسيم الاسم الى المتصرف والجامد
تقسيم المتصرف الى ...
بعدة نوع ٢٢

من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا تركه المص **المعرفة**
ما اشير فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها
او مع غيره كالمضاف او في مجاوره كذي اللام والمنادى فالاشارة خارجة عن
وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه الثلثة من فيه فاما
بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب المص او عموم المجاز ان وجد معنى
معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه
معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة معينة لكن لا من حيث اشارة
التعيين بخلاف اسامة بل التعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام و
النداء والاضافة لما عرفت وهي اي المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب
فضمير الغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان
فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الى الثلث والمعرف بالنداء كيا رجل والمضاف معنى انه لم يتوغل في الابهام
مبتدأ الى احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد غلام زيد فهو خبر يريد
انهما مساويان في التعريف وما دخل الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو
فمساو وفي هذا بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان
ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة
ما اسم معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم بوضع
واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع بخلاف نحو انا ونحو هذا
منه فانه بوضع واحد عام يعني ان نحو اسامة غير داخل في هذا الحد لا يحاجة

ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم العرف فى الاستعمال
بينها وبين اسد فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضى من ان يتوقف مثلها تعريفه
كدخول لام ولفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف هو اى العلم باللام ثم
وجوبا لو ثنى او جمع بعد العلمية نحو الزيدين والزيدون واما حال العلمية كابانين
الجبلين متقابلين وعرفات فلا لام او سمى اى العلم اى جعل العلم علما
بها اى باللام كالنجم غير صفة حال من نائب الفاعل ومصدرا او غلب اى جعل
العلم غالبا فى معين يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين
بها اى باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام لو سمى بها اى باللام او بدونها
صفة كالحسن قال الرضى وهذا ليس بكلى اذ لا يقال المحمد والعلى ومصدرا كالفضل
ففيما عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبنى علما له اى لنفسه فالحكاية على
بنائه غالبة وقد يعرب نحو ليت بنصبه ولو جعل مبنى علما لغيره اى لغير نفسه
فالاعراب واجب كما اذا سمى رجل بليت والنكرة فى الاصطلاح ما سواه
اى ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث فى عرف النحاة ما اى اسم فيه
التا ولو كان فى ذلك التا مقدرا نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم
بان التاء مقدرة فى الجميع وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد
على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التا قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد
يرجع التا فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب فى
اللفظى مخالف للعقل والنقل والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء
والمذكر ما اسم عداه اى لم يكن فيه احدى الثلث فى هذا التعريف ابحاث

الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات
واخت وبنت وان اريد المطلق فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد
بالاخر دخل نحو تراث وتكلاون وان قيد بالاخر الحقيقى خرج نحو ضاربتين
وان عنى الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد تاء التانيث لزم الدور
والثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى وها وانتما نحو تضربين ونوع
نحو ضربن وتاوته وهذه وهذى وكلتا وثنتان وكلها داخلة فى حد المذكر
والثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد المطلق فلا منع وان اريد
ما للتانيث يلزم الدور والجواب انا نريد الاعم من الحقيقى والكون بعد الاصول
ونقدر التا فى الامثلة المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة طردا للباب وحفظا
للقاعدة تسهيلا للضبط ونريد الالف التى صار مستقلا فى منع الصرف
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين
لا التحصيل فلا دور وهو اى المؤنث حقيقى لو كان بازائه اى بازاء ضمها
ذكر من الحيوان كامراة بازاء رجل وناقة بازاء جمل والا اى وان لم يكن فى مقابلته
ذكر من الحيوان فالمؤنث لفظى كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى
ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اى علم المذكر فانه
لا يجوز التاء فى المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقى عطف على ضمير
المؤنث اى اسند المشتق الى نفس المؤنث الحقيقى غير الجمع اذ ضميره داخل فى ضمير
المؤنث وحال الجمع سيجىء وينبغى ان يريد من الادميين ليجوز نحو سار كنانة بلا
تا بلا فصل بين المشتق والحقيقى احتراز عن نحو جاء القاضى اليوم امراة فالتا

لازمة في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث ليشمل
نحو يا هند اضربي وتضربين لكان صوابا وجاز التاء في غيره اي في مؤنث
غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقي بلا فصل سواء اي سوى نحو طلعت الشمس
من غيره فانه لا يجوز التاء في مسنده امثلته طلع الشمس او طلعت وجاء اليوم هند
وكذا في جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا لاحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا
نحو جاءت الرجال وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التاء الا ما
يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وضمير
جمع المذكر العاقل سواء اي سوى المذكر السالم فان ضميره الواو لا غير نحو
الزيدون جاؤا وضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
جاءت او جاؤا وضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا
فعلت وفعلن لا ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت او ذهبن **اسماء العدد**
لم يعرفه لانه على معناه اللغوي الذي هو مما عرف به لو سلم من الاعتراض
اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها النقصان والزيادة
او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة نظرا الى شرف
المعنى وتقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا وهو
قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستويا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع ومائة بكسر شينها اي
عشرة تحرزا عن توالي الفتحات مع ثقل التركيب والمجاز وبه بسكونها
لانه اصل المحذوف وتوالي الحركات لم يصبح في تقديم هذا لانه يوهم الاطلاق و

وجاءت

اظهر

كلمة عشر

وهو مقيد بالتركيب بخلاف التركيب ومائة والف فالاصول اثنا عشرة
عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المختصة بها ترك
ما كان على القياس فبدأ من الثلثة فقال وثلثة بغير تنوين لكونها علما لنفسها
ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اي منتهيا الى عشرة فان قيل الا امتداد في
ثلثة ولا انتهاء والا يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام
على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل ولغا الدخول
في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة
والزائد عليها منتهيا اليها فالامتداد والتناول قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما
وراءها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي ملابس بالتاء
كائنا للمذكر او بالعكس اعتبارا لتانيث الجماعة وبدونها اي التاء كائنا
للمؤنث فرقا بينهما والمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دونه
ثلثة ههنا فيما سيجيء سبق ولكن لو ذكر لوجوب تغيير واحد الى حادي
واحدة الى احدى عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان عند
التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزائد عليها منتهيا الى تسعة
عشر كائن للمذكر ابقاء للجزء الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع
علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفردهما وكانتا بدلين
من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس اخر ولما حذف
التاء من احد عشر واثنا عشر حملا على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة

التأخير

اعلاما

الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا للتمام المخالفة وباب نوع عشرين وهي
ثمانية الفاظ مستعمل فيهما اى المذكر والمؤنث ويعطف العدد الاكثر الزائد
على تسعة عشر يعني العقود الثمانية على العدد الاقل يعني الاحد الى التسعة
من غير تغيير حالة الافراد في التذكير والتأنيث تقول ثلثة وعشرون وثلث
وعشرون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة والف ومأتان و
والفان مستعملات فيهما اى المذكر والمؤنث ولم يذكر جمعهما لعدم دلالته
على عدد معين وهي المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر بضعة ولم يذكر التثنية
ايضا لكان اوجه لدلالة الاتحاد في المفرد عليه فيهما مع كونها قياسا وهو
اى هذا العدد يريد مائة وما زاد مما ولا يعكسه اى عكس ما سبق في باب
العطف يريد انه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة
وخمسة عشر والف ومائة وواحد وهذا احسن حيث قدم قوله ولو كان
اللفظ مذكرا كشخص ودون المعدود بان اريد المراة مثلا او كانا ملتبسين
بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان يريد به رجل
مثلا فالاحسن رعايته اى رعاية اللفظ ولكن رعاية المعنى ايضا
جائزة تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو لا قيس والاكثر في كلامهم
ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس على بحث تمييز العدد ولكن لو اخر عن
قوله ويجوز في ثماني عشرة الفتح في اليا كسائر اخواته والسكون لثقل
المركب كمعديكرب والعدد والحذف مع بقاء الكسرة الدالة عليها الزيادة
التخفيف وضعف حذف اليا مع فتحها اى كونه لغاية التخفيف لعدم الدلالة

الدالة على اليا المحذوفة لكان اولى وحكما لا يخفى ولا وجه من الكل ذكره في المذكر
والمؤنث لعدم اختصاصها باسماء العدد وكذا احسن في تقديم قوله ولا مميز للواحد
والاثنان وكذا الواحدة والاثنتان للتقدم الطبيعي وترك جمعه وهو لاء استغنا
بلفظي معدوديهما مثل رجل ورجلان لافادتهما النص المراد بالعدد لانه في
ضبط المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز العدد احكاما مخصوصة ايضا قال
ومميز الثلثة والزائد اليها اى العشرة بل العشرة مخفوض بالاضافة
للتخفيف مجموع ليطابق المعدود العدد وان يجد جمعيتها معنى من جهة المعنى دون
اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وفي لكن المائة جمعين
مائين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومائات ومآت
فيلزم وقوع جمع المؤنث السالم بعد ثلث واخواته بعد نحو وقوع جمع
المذكر السالم بعده ويلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمائت رجل مثلا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما نحو مجيئه بعد ما هو في صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين وهما لكونهما ضد العادة
مكروهتان فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة اشيا كالاسم الواحد بخلاف
نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد منبها للعدد وبخلاف نحو ثلثمائة كان
رجل فان اعراب القولين يمنع الاتحاد في غير باب عشرين وابقاء ما في صورة
نون الجمع او حذف نون غيره فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة
والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى الفان جمع المائة لا يستعمل مع المميز

مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق معرف لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة
فيحصل التركيب فيرجع الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طرداً للباب ٢
ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل او ما في صورته وكل منهما
بحث مختص شرع فيه فقال والمفرد اى اللفظ الدال على الوحدة المعدودة
المتعدد المدلول باعتبار تصييره اى تصيير معنى ذلك المفرد عددا انقص
ازيد عليه بواحد كالثاني الى العاشر والعاشرة لا غير اى لا يشتق مما فوق العشرة
لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضى مفردا مشتقا منه كثالث اثنين اى مصيرهما
ثلثة بزيادته فيضاف ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة
الواحد في الانقص بدرجتين او المساوي او الزائد وباعتبار حاله اى مرتبته
من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول الاولى اليه اى كالعاشر والعاشرة و
الحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل
يتجاوز العشرين ولكن بالواو فيقول الحادي والعشرون والثاني والثلثون والثالث
والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل في الحقيقة جوز اشتقاقه من الجزء الاول
والمعنى على الوحدة من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه يقال الاول الاثنين
او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقي يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلثة
ورابع الخمسة ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين اذ معناه واحد يقع
بعد الاثنين فقط كحادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اى واحد من احد عشر متأخر عن عشر فيبنى الجزآن من كل المركبين او حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء الاول لا

لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزآن الباقيان لوجوده فيهما
المثنى ما اسم كان في موضع آخر ولو حذف فلكان اخصر واظهر الف زائدة او يا
كذلك فتح ما قبلها اى ايا لظهور لزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد
ذلك الاسم ان معه اى مع مدلول مفرده مثله اى مثل ذلك المدلول في الوحدة
والجنس فقط فخرج نحو غلمان فلا يقال قرآن لطهر وحيض عند الجمهور بعدم
الجنسية بخلاف الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين بزيد وقمر حقيقة
او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزء
الدال لانه كالترخيم ولا يقتضى خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها
عوضا عن الحركة او التنوين يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب مع العامل
وليس كذلك ولا جاء ضمير ليفيد الى الزوائد يقتضى كونها كلمة لا جزءها
والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع الى حصول الكتاب
ولما كان انقلاب الالف والهمزة في المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه اصلا في النحو
تركه بخلاف نونه بعده يحتاج اليه في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف
نونه عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث عن التغيرات
التركيبية في الاعراب والبناء فقال ويحذف نونه بالاضافة لشبهه بالتنوين لا
لقيامه مقامه لما عرفت ولو ترك قوله ويحذف تا خصيان تثنية خصية
واليان تثنية الية على خلاف القياس لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحدهما
بدون الاخرى فكانا كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان انسب لعدم تعلقه
بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الزوائد حرف مبنى او لفظا ان حرف معنى

دل بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم الجنس لانه وضع للماهية فلذا
يصدق على الواحد والاكثر فلا وجه لقول الفراء ان كل اسم جنس ليس واحده بالتاء كتمر او
بالياء كروم جمع مع عدم خواصه من عدم التثنية والتصغير وعود ضمير
المفرد اليه واما ما ليس واحده كذلك كنخل وتراب فليس بجمع اتفاقا وخرج اسماء
العدد ايضا لانها تدل على آحاد واجزاء لا افراد فان افراد الشيء يلزم صدقه
او صدق اصله عليها بخلاف آحاده فافراد العشرة مثلا كل عشرة وآحاده كل
واحد منها فلذا بدل الآحاد بالافراد بحروف مفرده ليس المراد ما ليس بمثنى ولا
مجموع للورود خروج جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا
كانعام او اعتباريا كاناعيم فانعام من حيث دلالتها على ثلثة منه نعم ماخوذة
جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل
من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق
وان شاركه في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين
واما ماله صورة مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر في بقر فجمع عند الاخفش
لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه فراكب وبقر ليسا بمفردي ركب
وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي حمل سيبويه
على هذا امر لفظي وهو عدم وجود خواص الجمع السابقة وقد سبق في صدر
الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا
وتحملوا فيها وقدروا واما الاوجه له حفظا للقواعد تسهيلا للضبط
وترك التصريح بعدم جمعية نحو ركب وقرا اكتفاء بعدم صدق التعريف لشهرة مذ

على افراد من نعم جمع و
من حيث دلالتها
صح

مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب الاخفش وهو الظ ولو كان ذلك المفرد اعتبا
اعتباريا لا مستعملا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدود ونسوة يقدر له
كون نسيا منسيا مفرد الدكغلام وغلمة ومذاكير في جمع ذكر يقدر له مذكور او مذكار
ومحاسن في جمع حسن يقدر له محسن ومشابه في جمع شبه يقدر له مشبه
واحاديث النبي عليه السلام في جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها
الطيفة لا في ذل نحو تسى النبي عليه السلام غرمثله بتغير ما مالا من حروفه اي بزيادة
حرف او حركة او نقصا ويدخل جمع السلامة لان زيادة الجزء او شبهه في عدم
جواز الانفكاك مع التصاق تغيير بحاله فنحو سمعهم ولو كان ذلك التغيير
تقديرا تقديريا لا حقيقيا كنسوة مثال الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق
وفلك مثال الجمع له تغيير تقديري فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد
وهو اي الجمع مكسر لو غير بناء للجمعية فخرج نحو مصطفون وظلمات لان تغيره
بعد الجمعية للثقل او للفرق او نحو بناء واحده ولو تقديرا تركه اكتفاء والا
اي وان لم يتغير بناء واحده فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم بتغير الاخر
ذاتا او وصفا والا لزم بطلان الالحاق في نحو سلقى الرجل وعد ابنية الاسم
الثلاثي اربعين لا عشرة والتغيير السابق لغوي فلا تناقض من ذكر ذلك
الصحيح لو كان في آخره قبل اي في آخر مفرده فيلزم تكلفا ن وانظما قلنا
في المثنى فواحد ولو نزك في لسلم مع الايجاز فواو وياء حركة ما قبلهما
بجنسهما اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او
تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيخل

نحو صالحي القوم ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن المقسم ولان المراد
كون المذكور ذات زائدة كما صرحنا في المثنى وقد عرفت منشا جعلها عوضا
ليفيد المجموع او لزوائد ان معه اي مع مدلول مفرده اكثر منه من جنسه قبل
ثبوت الكثرة في المفرد فرضي كفلان افقه من حماد وقد سبق وجه ترك
الاعلام وقدم قوله وحذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما
سبق مع كونه حكما مؤخرا عن الشرط طبعا ليقربه ذكر النون ومن شرطه اي
شرط قياس مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي يريد
جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية الركاكة حال كونه اسما او وصفا ان يكون
مدلول مفرده مذكرا لغويا والمراد بالسابق الاصطلاحي فلا استدراك في نحو
نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق وطلحة
وطلحة يجمع على طلحون بسكونه عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان
المص اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرا
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا اللغة والاصطلاح
غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما اي مدلوله عالما ويحتمل ان يقال
تقديره ان يكون مفرده مذكرا اي اله علما عالما اي ذا اله فالوجهان متساويان
لاحتياجهما الى ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر واسلم ولو
اكتفى بتذكير العالم لكان اخصر ايضا ومن شرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول
مفرده مذكرا عالما اذ كر التوجيهين بكن الاول هنا راجح لعدم المساوات
بدل العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه

الام

عليه تعالى وان لا يكون مؤنثها اي مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء كحمراء
فانه لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى اله
الصفة كاملا في التفضيل الدالة على الزيادة فيناسبه اشرف الجمع ولا فعلى
بفتح الفاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة كندمانة
ولكون التاء اصلا في الفرق اختير في مذكره اشرف الجمع نحو ندمانون ولا ان
يستويا اي المذكر والمؤنث فيها اي في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او
مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور في
الكافية وترك الجموع الشاذة لان موضوعها اللغة ومؤنث عطف على مذكر
والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل فيه الطلحات لو كان في آخره اي آخر الجمع الصحيح
تذكر ما سبق الف وتاء زائدتان ومن شرطه اي شرط هذا الجمع لو كان مفرده
صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون اكتفى باقوى الاصول ان كان اي وجد مذكر
كسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره فشرطه
وجود التاء في مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث فيقال
حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما بمعنى من ثبت له الحيض
في الجملة اعني البالغة فجمعهما حوائض وطوامث لا غير والا اي وان لم يكن صفة
جمع من غير اعتبار شرط ولو لا سماعا لسلم من اعتراض الرضي بعدم الاطراد و
الجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدء وافعال اي جمع على وزنه كافراس وافعل بفتح
العين كافلس وافعلة بكسر العين كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر
يعني يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات من الجموع

للكثرة اى يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضى الظاهر ان الصحيح لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يات للاسم الا جمع
قلة كارجل فى الرجل والا جمع كثرة كرجال فى الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود
الاقراء لما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها
ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادى
وقدر ترك صيغها فقال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا
مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه
وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما
لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد
مناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعترف به وهما
لا يدلان على الحالية البتة فلا بد من عدم الاقتران لها ومن اراد التفصيل
فليرجع الى لب الالباب وشرحه ما لم يكن مدة عدم كونه المصدر مفعولا
مطلقا حقيقة تاكيدا او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل للفعل وهذا
من فروع التقدير المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا
فى لب الالباب والرضى وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى
وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت ضرب الامير اللص باعمال المصدر
يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا فى الرضى الا لو كان المطلق بدلا عن فعله
المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من الظرف المحذوف فعمله للمصدر نيابة لان تقديره

لان العمل للفعل فى كل موضع او وقت الا موضع او وقت ان كان بدلا
فان فيه اختلافا فعند السيرافى العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر
لقيامه مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل حتى جوز تقديم
معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين
يجوز تقديم المعمول كذا فى الرضى ولب الالباب فتوجه الوجهان وجدا وتهان
كانوهم ومعموله اى المصدر يتقدم عليه لو ظرفا نحو قوله ولا تاخذكم بهما رافة
فلما بلغ معه السعى لان المانع تاويله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ليس الحكم لشىء فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل
فلا يستبعد اليه فى الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب ولانه معمول ضعيف يكفيه
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
هذا ما اختاره الرضى والجمهور منعوا مطلقا وقدروا العامل فيما ذكر
من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب الفاعل اى لا يقع الاضمار فى المصدر
بان استتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة نحو زيد ضرب فى ضرب زيد وذلك لان نسبة
الى المرفوع ماخوذة فى وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر
فالواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
للمرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى الامر الحكمى وقيل لو اضمر فى مفرد المصدر لاضمر
فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما
فى الفعل راجعان الى الفاعل وكذا فى الصفة بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية
وجمعا وفيه بحث اما اولا فانا نمنع صحة القياس لوجود المانع على زعمهم فى المقيس

فلو قيل نفيس فقد عرفت حاله صح

وكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا
الاجتماع في اللفظ حقيقة فبطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا الابد
من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما الحقوا في الصفة اكتفى بتثنيتها
وجمعها افلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر لامتناع لو قيمهما والمسند الظرف واسم
الفعل وقولهم قال ان الاضمار فيهما تسامح لقيامهما مقام ما اضمر فيه لا
حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما على السند الاخص
لان الافعال الغير المتصرفة وافعل من مثلا سند اخر غير صحيح اذ لا اضمار حقيقة
في شيء من الاشياء بل هو حكمي محض واعتباري صرف حققناه في صدد ولا

الكتاب

فرق بين الفعل واسمه في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار وهو
الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ
حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها
في الذات والخارج لا يدفع الضرر بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر
لما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا متقدما
وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما
سبق اعني الاستتار وهو كذا فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال مثلا
زيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع وقد مر وجاز
اضافته اليه اي الفاعل قيل مع انه اعماله منونا او محلى اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي
من العكس والى المفعول وقل اعماله اي المصدر ملتبسا باللام المعرفة لامتناع نعت

تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشيء والمقدر وهو
هذا في الفاعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء **اسم الفاعل** يعمل كفعله لو كان ملابسا بمعنى الاستقبال
او الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم
نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الان
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا
في الفاعل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف
بعد لو على المبتدأ ولو بعد نواسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال كجاء
زيد راكبا جملا او الموصوف نحو رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها
نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من ما ولا وان ولم يحذف لحرف وليشمل النفي
المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ لتتم الفائدة في تغيير عبارة
الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه
ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف
النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالوا اعتمد في مثله على
الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب وفي قول نصرة لابن مالك
ان حرف النداء قائم مقام ادعوا فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على
الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجري عليه
ملفوظ او مقدر ولم يذكر الموصول لان المراد هنا اللام فقط اذ الصفة
لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكر هنا لزم التكرار ولو اكتفي بالاول

او هم اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب مع
صاحبه الموصول لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في
المستتر والظرف ويضاف اسم الفاعل الواو يرد ذكر مفعوله في المعنى اليه اضافة
معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معه منصوب
نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن
تمسك الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير خلاف الظاهر فنقول
لما لم نجد عمله في المفعول الاول مع كثرة دوره في الكلام كان قرينة للتأويل
وقال السيرافي الاجود ان يقال انما نصب ههنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن
الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي ردا على جواب
الحذف لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما لامتناع الاقتصار
وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال
القلوب ويضعف مذهب السيرافي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا
اضطرار ههنا الى نصب عمرو لامكان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر
وباللام اي بسبب دخول الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي
فيه اي جميع الازمنة لكونه ح فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اذا
العاملة ثلثة مفعال وفعول وفعّال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا
اي اوزان المبالغة كذي اللام في استواء الجميع لم يستعمل في المعطوفات
وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه بمعنى
الحال والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية لا يعمل

غير
اللام
فيها
لا يشترط

لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده منصوب
فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى المبالغة جابر لما فات
من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم
بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن بان الاصل في افعل التفضيل
الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة واما تجرد زيادة
المبالغة في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد **واسم المفعول**
اي هو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل
والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والصحيح لبقاء
صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد جاز حذف النون من مثناهما
ومجموعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اي داخلا عليه
اللام الموصولة لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين
المذكورين لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرحوا به ١١
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر و
تؤنث تعمل كفعلها بل يزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتمدت
على ما سبق وصورها اي الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة لا الموصولة
او مجردة عنها انفصالي حقيقي والمعمول اي معمول الصفة المشبهة الظاهر لا
المضمر ملابس باللام او مضاف الى الضمير بلا واسطة او بها لا مطلق المضاف
او مجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلام في المجرد لا المضاف فالانفصال ايضا

الفاعل

حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم فبضرب الاثنين في الثلثة يصير ستا وهو
اى معمولها في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب على التشبيه
بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التمييز
وعلى التمييز عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر اى جعل معمول
الصفة تمييزا في غيرها اى غير المعرفة او مجرور باضافة الصفة اليه فيصير
بضرب الستة في الثلثة ثمانية عشر وامتنع منها الحسن وجهه باللام في
الصفة المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما
بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف منها او من معمولها او نقله اليها
ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام في الصفة المضافة
الى معمولها المجرد عنهما لان هذه الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير
لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن
وجهه باضافة الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكانه اختار مذهب
الكوفيين فانهم يجوزونه في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين
وما فيه ضمير واحد اما في نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه
بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على
المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على زائد والا اى وان لم يكن في الصفة ولا
في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
في الصفة غير ظاهر ظهوره في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفا

بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى وان لم يرفع
بها سواء نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع
خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول اللازمان اى
بلزوم المفعول تعديته فعله الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى
مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنسوب لهما شبيه لهما اى كالصفة المشبهة فيما
ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منهما فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه
بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر مفعول منصوب بعده

اسم التفضيل

قياسه للفاعل اى لتفضيله على غيره في الفعل لا لتفضيل المفعول
اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء
سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية والوم اى ايضا الجان
انسب لونه من اصول الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق
الانفصال الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا
وتانيثا اللزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذي سيجيء كزيد الافضل
الزيدان الافضلان الزيدون الافضلون هند الفضلى الهندان الفضليان
الهندات الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره
لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما في حكم الوسط
لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب اخر فكانها من تمام
الكلمة عكس ترتيب الكافية لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها

والاول على اصل القياس دون الثاني والاضافة فح له معنيان اشار الى
الاول وهو الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه اى على
المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرطه اى شرط اسم التفضيل المضاف في افادة
هذا المعنى دخوله فيه اى دخول مدلول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه
وان كان خارجا بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة
جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير لانه كان
موصوفه غيرها لمشابهته افعل من في كون المفضل عليه مذكورا معه والا اى
وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا
فيطابق موصوفه لعدم المشابهة ويعمل اسم التفضيل في مظهر كرفع على الفاعلية
ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في قوله تعالى وهو اعلم من يضل فعل ناصب
كيعلم واما العمل في المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا
وكذا العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها رائحة
الفعل واما العمل في المظهر فله شروط بينها بقوله في نحو ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بدا اسم تفضيل يكون صفة لمعمول منفي
والضمير الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه لا فيه ويدخل من التفضيلية
على ضمير فاعل مقيد بحال وترك ضابطة الكافية لغموضه وصعوبة
فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل لوضوحه لا سيما على المبتدي وقد سبق ان لا
وجه لترك الدليل وهو كون اسم التفضيل ح بمعنى فعل اذ النفي في الكلام
يتوجه الى القيد فينتفي الزيادة فيبقى اصل الفعل فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع

مع انه لو لم يعمل ح بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء
يلزم الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتدأ ولو عمل يكون
فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد بحذف الضمير المجرور ومن منه وكلمة
في ونحوها في نحو المثال المذكور مع بقاء الباقي على حالها وكعين زيد ولحسن
فيها الكحل مر بدلا بدل احسن في عينه الكحل اه في المثال الاول ونحوه
بهذه العبارة ونحوها في هذا المثال لان التفضيلية مقدمة بعد الكحل فيلزم الفصل

الفعل الماضي ما فعل دل بالوضع على ما مضى المضى او زمان وحدث
او شيء مضى بمعنى اللغوي فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل نحو ان ضربت
ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضى الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو غزا لا السكون مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه
موقعه في نحو زيد ضرب وضارب ما لم يلحقه اى الماضي الواو والضمير قدمه
لقربه لعدمه من الفتح ووجوديته لانه اى الماضي يضم ح لفظا نحو ضربوا او
تقديرا نحو غزوا والضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن ح نحو ضربن وضربت
وضربتما وضربتم وضربتن **المضارع** ما فعل دل بالوضع على الزمان
المبهم الحال والاستقبال بالاشتراك على الاصح وهو اى المضارع معرب لمشابهته
الاسم لفظا ومعنى واستعمالا ومنه اى من بين انواع الفعل لا غير لعدم
المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد خفيفة
او ثقيلة فانه ح مبني على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر في الحاضرة وعلى الفتح
في غيرهما لانها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة

ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانه مبني على السكون
حملا على الماضي واعرابه اى المضارع رفع ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر
المفرد غير المثنى والمجموع سوى الحاضرة اى المخاطبة ملابس بالضمة رفعا والفتحة
نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزما كيضرب ولن يضرب ولم يضرب وغيره
اى غير المفرد المستثنى منه الحاضرة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها
نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا لان الضمير المرفوع لما عد
جزأ بدليل سكون اخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل
الالف والواو الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها
في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسب
في مخرج اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في
الاسماء فينا سب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الاخر بالالف وقدمه
لخفته ووحدته بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا مقدرين والحذف
اى حذف الاخر جزما نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اى بغير
الالف يعني الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف
جزما نحو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز ولم يرم وفي كلام المص نظر
من وجوه الاول ان الفتحة والضمة في الصحيح المفرد تكونان تقديرا في الوقف
والثاني ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب الرجل والثالث
ارجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظ رجوعه الى الصحيح والرابع
ان الفتحة في المعتل بغير الالف يكون تقديرا في الوقف فلو قال فالمفرد سوى

سوى الحاضرة بالضمة والفتحة مطلقا ولو تقديرا والسكون كذلك في
الصحيح والحذف في المعتل وغيره بالنون وحذفها لسلم مع الايجاز ويرفع ١١
المضارع لوجوده عن الناصب والجازم الاتيين وعامله التجرد عند الكوفيين و
وقوعه موقع الاسم عند البصريين وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم
مخففة من المثقلة فلا تنصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم والناصبة
للرجاء والطمع فلا يناسبه فجي لابد من السين او سوف او قد او حرف النفي كقوله
تعالى علم ان سيكون والتي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار دلالته على الوقوع
والناصبة باعتبار عدم التيقن وينصب المضارع بلن وهي اى لن موضوعة
لنفي الفعل المستقبل واذن لو كان فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن
معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى وقد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا
من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر
ما في قوله قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال وقد اصاب
في تقديم هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن
لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن فعله معمولا لما قبلها اذ لا عمل
في نحو والله اذن لاخرج للاعتماد مع عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك
ونحو ان تأتني اذن اكرمك وحصروا الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد
الكامل ووجه اشتراطه ضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين لا تواردهما
العاملين على معمول واحد لعدم تمشيته في الاولين وللاختلاف بالكلية والجزئية

في المعنى لكان فكقولك مرادي ان تقوم ولعدم امتناعه بل وقوعه اذا اختلف
محل العمل كررت بزيد فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في الثالث منصوبا لفظا و
مجزوما محلا واما الاعتماد الناقص فيمتنع وجوب العمل لا جوازه وذلك في
موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء فقدتها لكون الاعتماد فيها
اكثر والواو جاز اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف
لكونه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل و
صح الفصل بينهما اي بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء
نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور
هذه الاشياء في الكلام خاصة دون اخواتها وكي وهي للسببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كاسلمت كي ادخل الجنة واذا اي ينصب المضارع بان مقدرة بعد
حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان الى زمان التكلم
غيره وهي اي حتى ح حرف جر بمعنى كي للسببية كاسلمت حتى ادخل الجنة او الى
لانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا كمرض
حتى لا يرجونه ولو كان ذلك القصد حكاية ككنت سرت امس حتى ادخل البلد
برفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والرجا فينافي الحال
فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق بما قبلها
من حيث الاعراب لا حرف جر ويحتمل السببية ليحصل الاتصال المعنوي جبرا
لما فات من الاتصال اللفظي وترك لتفريعات لظهورها المتصدي هذا
الكتاب وبعد لام كي اي لام بمعنى كي السببية اذ هي حرف جر كجئتني لا يد

خل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود وهي
اشارة الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اي لجنسه نحو قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث متحد بالنوع في الجميع
ولا حاصل لتعميم كان المعنوي كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في اسمها او خبرها
ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله او ذا تعذيبهم وبعد الفاء لو كانت للسببية
وبعد الواو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة ما قبلها بما بعدها وما مستقبلها
اي الفاء والواو امر خبر والجملة حال من فاعل الفعلين المقدرين بعد لو كزرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي كلا تشتمني فاضربك اي لا
يكن منك شتم فضرب مني او نفي قدمه لمناسبته النهي كما تأتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث منا او تمن قدمه لمناسبته النفي كليت
لي مالا فانفقه او عرض قدمه لمناسبته التمني كالا تنزل فتصيب خيرا
اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام كهل عندكم ماء
فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني وبعد او لو كانت بمعنى الى او
الا ترك ان فيهما لانهما خارجة عن معنى او مقدرة بعده ولتوضيحه بمعنى
الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها غير وجيه اذ لا تفاوت في المعنى
بين الداخلتين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه ان يقال مراد ابن
الحاجب بقوله بشرط معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا كونهما معنى او نحو لالزمنك او تعطيني حقي وبعد العاطفة مطلقا
لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون

في تأويل الاسم فيصح العطف كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب
الي من لبس الشفوف وجاز اظهار أن معها اي العاطفة كما يعجبني قيامك
وان تذهب ومع لام كي لجئتك لان تكرمني ويجب اظهار ان مع لا لئلا
على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم لاستكراه اللامين
المتواليين ويمتنع اظهار ان فيما عداهما واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا
يا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب ويجزم بلم ولما وهما للقلب اي
المضارع صح
قلب المضارع الى الماضي ولما اشارة الى لما للاستغراق اي استغراق ازمنة معنى
الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم وجاز حذف
فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما اي لما ادخلها
ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب
ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام الامر اي يجزم المضارع بها وهي اي هذه اللام
يطلب الفعل ويحذف هذه اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك قد
كل نفس وقد يفتح هذه اللام وجاز السكون في هذه اللام بدخول الواو والفاء
وثم عليه كقوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهي بالاضافة بتنكير المضاف ويجي نحو زيد الشجاعة او الوصف او
الخطاب بتأويل الدال على المنهي وبه اي بلا هذه يطلب الترك وكلم المجازات
اي يجزم المضارع بها وهي ان ومهما واذ ما وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما وانى

وانى فقدهما لمناسبته الظرفين واين ومتى وهما يجزمان مع ما وبدونها
ومهما واذ ما اي وقبل الجزم مع كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة بعد الافعال
الستة السابقة سوى النفي لو قصد السببية قيد للتقدير ولو لم تقصد
لم يجزم الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا او استينافا ولو قدم هذا
فقال وهي ان ويقدر بعد الافعال اه لكان احضر واحسن وليناسب اسلوبه المعهود
والكلم الجازمة تدخل الفعلين بسببية الاول ومسببية الثاني ولو يجعل
المتكلم ولو قدم هذا ايضا فقال وكلم المجازات تدخل الفعلين لكان اشمل
ما سبق وسميا اي الفعلان المذكوران شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين
او الاول اي الشرط فالجزم لازم في المضارع ولو كان الثاني مضارعا فقط
ففيه وجهان اي جاز الجزم والرفع في المضارع ولو كان المسبب اي الجزاء ماضيا
بلا قد لفظا او معنى فيدل الماضي فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب او لقد فيجوز
نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق
تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال والاستغناء عن الرابطة ولو
كان المسبب مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز الفاء وتركه
لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه للاستقبال فكان مؤثرا من وجه
دون وجه والا اي وان لم يكن الجزاء ما ذكرنا فالفاء واجبة لعدم تاثير اداة
الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء ماضيا بقد لفظا او
معنى او مضارعا بما او لن او سوف او السين او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا
او عرضا او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية موقعها

اى موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء اى
التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
الامر بالصيغة مقابل الامر باللام اوفق بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه
مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف
ليسا بقسمين من الفعل كالنفي وبدونه كالمضارع لفظا وحكما ما فعل يطلب
مدلوله ماخذه اى مصدره من المخاطب فخرج امر الغائب والمتكلم بحذف
التاء فخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب ومجهول امر
المخاطب وبنى الامر بالصيغة عند البصريين لانه الموجب للاعراب اعنى المشابهة
التامة للاسم بحذف التاء على السكون فى المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا
فى البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه ولما حذف
الاخر فى المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجديد الصيغة لهذا
الامر دون الغائب والمتكلم وقيل ونعم ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق
اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما
ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف فى الفرع وانما لم تعد بعد زوال
الجازم لما مر فعل ما مفعول لم يسم لم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا
مستكنا فاعله اى فاعل ذلك المفعول ما فعل نسب نسبة تامة او على وجه القيام
الى المفعول فى الاصل كضرب عمرو فى ضرب زيد عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو
فى الاول تامة دون الثانى وان نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة
المجهول قيامية والفعل مطلقا الا توقف تعقله اى تعقل مضمونه على متعلق وهو

وهو غير الفاعل فى اصطلاح النحاة فالفعل متعد كضربت زيدا والا اى
وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غيره اى غير متعد كذهب زيد قال
الرضى فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج فى المتعدى مع كونها لوازم ولا
يبعد ان يرسم المتعدى بانه الذى يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم
اللازم بانه الذى لا يصح ان يشتق منه ذلك يعنى بغير واسطة الجار وقد يتعدى
اى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثانى غير الاول ذاتا كاعطى واعطى وهو باب
علم ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واريهما اصلان فى هذا القسم لانهما كانا
قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
اخر يقال له المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه الاربعة ليست
اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها اى لهذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعولى اعطيت فى جواز الاقتصار عليه
والاستغناء ونحوهما والمفعول الثانى والثالث كمفعولى علمت فى وجوب ذكر
احدهما عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصائص افعال القلوب
اى افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما
كيف او اضافة او انفعال لا فعل وتاثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير
فيكون من باب تسمية الشئ باسم جزء مدلوله وهى اى افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت
ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تنصب استينافا وخبر افعال القلوب
والجملة معترضة او خبر ثان او خبر محذوف جزئى الجملة الاسمية على ان كل واحد

ان فسر العلم بالصورة الحاصلة فى العقل فكيف عرض لا يقتضى القسمة ولا النسبة لذاته
وان خصوص الصورة فاضافة وان انتقاش النفس بتلك الصورة فانفعال
هى النسبة المتكررة كالابوة والبنوة

مفعوليه وخصت هذه الافعال اى ميزت من بين الافعال بانه اى الشان
اذا ذكر احدهما اى احد المفعولين ذكر المفعول الاخر لانه اراد الذكر اللفظى فالحكم
اكثرى لا كلى اذ قد يحذف مع القرينة فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول
محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه الملازمة كونهما بمنزلة
اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فعدم لزوم كون المأول بشئ فى حكمه من
وجه وان اراد ما يعم التقديرى فالحكم كلى اذ هما جزآ الكلام لكونهما مبتدا و
مبتدا وخبرا فى الاصل فاذا لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة
ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت فان حذف احد مفعوليه تقديرا او نسيا
كثير واما حذف المفعولين معا فمشترك بينهما تقديرا كان نحو من يسمع يخل يسأل
زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وفلان يعطى ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا فى مفعولى
باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا انما يفيد
نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الاولى لا عند علماء المعانى او رده والاية
الكريمة السابقة مثال للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فلا
العلة مشتركة وقد نفى العلم بضرورة النحو وجواز الالغاء عطف على كونه
اذا ذكر اى خص هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والالغاء لا استقلال
مفعوليها كلاما ما لم يتقدم هذه على مفعوليها فانه لا يجوز عند الجمهور الغاؤها

لان عامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب المعنوى وهو الالغاء او لحيز الاعمال
مع جوازه لو تأخرت هذه الافعال عن مفعوليها اى الاعمال او لحيز الالغاء
مع جوازه ايضا لو توسطت هذه الافعال بين مفعوليها ويجب الالغاء بين
الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد وبين الفاعل ومعموله كلست يكرم احسب زيدا وبين
ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
العاطف والمعطوف نحو جائنى زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال التعليق
من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا
فارغة حتى تنكح لهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال
العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى بجواز العطف على المحل فى علمت لزيد
منطلق وبكرا قاعدا قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم وهل زيد قاعد واى الحزبين
احصى وعلمت غلام من عندك وقبل النفى كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب
ولا زيد فى الدار ولا عمرو وقبل اللام الابتدائية الداخلة على معمولها لان لهذه
الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والعمل التقديرى
كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه فروعى الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل و
المفعول ضميرين متصلين راجعين لواحد كعلمتنى منطلقا وامتنع نحو ضربتنى
بل يقال ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ادلوا
النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال فان الانسان
بحاله اعلم منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر
والمتأثر الا صليين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة

اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة مضمون
الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحد العلم بكره الاتفاق اللفظي في
ضعف اذ المخالف الاصل يناسب التشبيه لئلا يغفل لا للتلبيس ولو سلم فلا
ثم لزوم المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة ذاتا او اعرابا ولو سلم فنقوض
بجواز نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة
ممكن بان يدعى هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم ترقبها او ظننت (ممكنة)
وعلمت ورأيت ووجدت الملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت واصبت
لفقد شرط ترتب يتعدى كل واحد من هذه الاربعة خبر وظننت لانه اريد به
اللفظ الى مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل يتعدى مع
كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا تقدير المتعلق معرفة
لان فاعل يتعدى ان رجع الى المجموع الاربعة لم يستقم الى الواحد وان رجع
الى كل واحد يلزم ملابسته الى معنى الاربعة الا ان يراد بالواحد جنس المفعول
الذي ليس بعده مفعول **الافعال الناقصة** عدم نقصانها عدم تمامها
كلاما بالفاعل بخلاف الافعال التامة ما لفظ لا فعل ليشمل الماويات
والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض
افرادها وجزء بعضها فريدين التقديم ثم ما خبر محذوف لا ملفوظ لما خبرته
اكان مبتداء صار اه والجملة معترضة وضع لاجل ثبات امر لفاعله على
غير التقرر لايهامه القرار والدوام وغير الصفة لايهامها الوجود فلا يشمل
ليس وليتك ام صلة اللازم للوضع والا لا يشمل الا نحو صير بالتشديد معلوما

٩٥

او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات
الضرب وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب فبعضهم خص الصفة بالخبر اي
بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجة عن مدلوله مصدره ويتوجه (وبعضهم بغير مدلول)
منها لا يفهم من اللفظ والتقييد به اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع الجمع
لخروج ليس ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال نحو فعال بل اسماء
الافعال كلها وقد عرفت فساد جعلها عبارة عن الفعل وبعضهم قال
معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور
لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل الزمان والانتقال
والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعد تشبيه في ليس ونحوه وكونه تحكما (عدم)
بجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه
في تحقق لو بدل الفاعل بالمبتداء او بالاسم وفسره بالمبتداء بعد دخول
العامل عليها لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب تدخل الجملة الاسمية (على)
لاعطاء الخبر حكم معناها لاغناء التفصيل الاتي عن هذا الاجمال
وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة الاسمية اعني المبتداء على الفاعلية
وتنصب الثاني منها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها
على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز تاركا ما به الاشتراك لظهوره
فقال صار قدمه على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار
زيد عالما وفي الحقيقة كصار الطين خزفا وكان اما ناقصة لتحقق الخبر
زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق او لاحق نحو كان الله عليما او منقطعا

نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على لتحقيق الخبر اى والانتقال
نحو افتقر ثم كان غنيا ويكون فيها اى فى كان عطف عليه ايضا ضمير الشان
كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع وهذا ليس معنى بل استعمال متفرع
على الاولين فلو قال ويجوز فيها الشان لكان احسن وقد تكون تامة بمعنى وجد
كقوله تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى
من كان فى المهد صبيا والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى ويكون هذه الثلثة
تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل كالشاعر
لاقتران الجملة اى المعنى المأخوذ من الجملة باوقاتها وهى اى الصباح والمساء
والضحى والظلول والبيتوتة ويكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على
الاوقات المذكورة وليس قدمه لبساطته واصالته مضمون الجملة حالا فى
الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا وما
برح وما فتى وما انفك وما زال قدم الماويات لتمحضها واصالتها ثم غير ترتيب
الحافية فيها لان الثلثى احق بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة
بمعنى لدوام مدوت خبرها لفاعلها مذ قبله اى مذ زمان امكان قبول
فاعلها المضمون خبرها فمعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم له منذ زمان
البلوغ والمراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبى لعدم امكانه
القبول ولزمها اى هذه الاربعة فى كونها ناقصة النفى وما دام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ابدل الفاعل بالاسم اشعارا لجواز التغير
فما فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اى ولاجل كونها للتوقيت المذ

الذكور افتقر اى ما دام الى كلام قبله لانه اى ما دام مع اسمه وخبره ظرف
منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى
مدة جلوسه وآض وغدا وعاد وراح بمعنى صار اخر هذه الاربعة
مع كونها بسائط لانها ملحقات وفى الغالب كونها تامة فلا يراعى فى
الترتيب معانيها الاصلية ففصل بين غدا وراح مع لقوتهما فى المعنى
وجعلهما طرفين لكون مدلولهما طرفى النهار وانى جاء بمعنى كان وقعد
بمعنى صار منها اى من افعال الناقصة اخرهما لقلة اتيانهما ناقصين حتى
قال الاندلسى لا يتجاوز ان الموضعين الذين استعملهما العرب فيهما وهم
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وكان ابن الحاجب اختاره واطلقها
الفراء وكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اى اخبار افعال الناقصة
على ما افعال ناقصة فى اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية
وقد سبق امتناع تقديم معمول المصدر عليه والمص لم يعتبر خلاف
ابن كيسان حيث جوز مستدلا بان ما فى هذه الافعال لنفى النفى فيكون
اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم فى ليس ايضا
للنفى لان العمدة فى اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الاربعة لم يلمها
وانه ولا على الاصح لا يقتضى الصدارة وان كانت للنفى ومفهوم هذا الكلام جواز
التقديم فى ما عدا الماويات فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسم
لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ والحال
فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل وكذا شبهه **افعال المقاربة**

لم يعرفها لانها نوع من افعال الناقصة لحصول حدها عليها ووجود حكمها
فيها ولفظ المقاربة يدل على الفعل فيفهم انها فعل ناقص يدل على المقاربة
وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك المقاربة رجوا كما فى عسى او حصولها
كما فى كاد او شروعا كما فى صاحبها فخارج على حد النوع ووظيفة لغوية
عسى كعسى زيد ان يقوم اى عسى حال او وقت ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم زيد
بدل اشتمال فعسى ح تامة والا تضاه الرضى يريد ان لعسى استعمالين
مشهورين احدهما ان يكون ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان
والثانى ان يقتصر على المرفوع وهو الخبر فى الاول فاشار اليه بقوله
او عسى ان يخرج زيد فعسى ح اما تامة بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو
حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولا
يتصرف عسى يعنى لا يجيء منه مضارع او مجهول وامر ونهى لانه انشاء كلعل ونحوها
ولا يعرف لتاخير هذا الحكم وجه وقد يحذف ان فى الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فلا يحتاج الى المحذوف وقد تقوم السين مقامه اى مقام ان لاشتراكهما
فى الدلالة على الاستقبال يقال عسى زيد سيقوم وكاد ككاد زيد يضرب
فخبره مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء
وقيل لدلالة على الاستقبال المنافى للحال فيه ان كاد لا يدل على الحال ولا ان
على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه
من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد وقد تدخل ان فى خبر كاد تشبيها بعسى
ويدخل كلمة النفى على كاد منفى معناه كسائر الافعال رد لقولهم قال نفيه للا

٩٧

للاثبات مطلقا ومن قال فى الماضى للاثبات كالافعال مطلقا وجعل الاثبات فى المستقبل
لتقدمه وجه وكرب وهى اى هذه الادرجة ككاد فى الاستعمال فى كون خبرها
المضارع بلا ان للاشتراك فى العلة واوشك اى اسرع وهو كعسى فى كون
خبرها مضارعا مع ان قد يستعمل فى الطمع وكاد فى كونه اياه بدونه فعل
التعجب ما افعله وافعل به اى ما كان على وزنهما وهذا التعريف اوضح
وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا يتصرفان بالتثنية والجمع
والتانيث والخطاب والتكلم ونحوه ولا يجوز التقديم اى تقديم المفعول
ونحوه عليهما والفصل بينهما وبين معموليهما كما احسن فى الدار زيدا خلافا
للمازنى فى الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان
احسن زيدا وهى مزيدة وما مبتدأ ونكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفى سببه خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية
وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه
اختاره المص وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف
اى الذى افعله اى جعله ذا فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد
شيء مسده وذا غير معهود وبه فى افعل به مفعول لا فعل بمعنى صيره ذا
فعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة فالباء للتعدية او زائدة والهمزة
للتعدية ففى الفعل ضمير هو فاعله اى اجعل انت اياه فاعلا اى صفه به
وهذا مذهب الاخفش اختاره وعند سيبويه الباء زائدة فى الفاعل الا انه
الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقول والامر

الماضي والهمزة للصيرورة اي صار ذا فعل ويكون الامر بمعنى الماضي غير معهود
فلذا لم يختره المص

افعال المدح والذم

لما كان الوضع لانشائهما
يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة
الاحكام المختصة وهذا يحصل بعد الافراد واستغني به عن الحد نعم وبئس
وفاعلها معرف باللام للعهد الذهني او مضاف الى المعرف باللام بلا واسطة
نحو نعم غلام الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او مضمر مميز بفتح
الياء بلفظ ما بمعنى شيء نحو نعما اي نعم هي شيئا وعند سيبويه ما معرفة
تامة بمعنى الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معهود فلذا لم
يختره المص وقدمه او نكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده اي بعد الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد يتقدم المخصوص على الفعل نحو
زيد نعم الرجل مبتدأ حالة المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما قبل العائد
اللام ولا يتمشى هذا في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد بشيء او
خبر المحذوف فهو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله
تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام قدمه لان المطابقة تعمه ايضا اذ المقدر
كالملفوظ وليس نسيا ولا بد من مطابقته اي مطابقة المخصوص له اي للفاعل
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس سواء كبئس في افادة
الذم والشرائط والاحكام وحبذا وفاعله ذا وحب كظرف اي صار حبيبا
ولا يتغير حبذا لانه فعل ولا فاعله ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه كالـ
المخصوص احدهما لجريها مجرى الامثال يقال حبذا الزيدون مخصوصه اي

اي مخصوص نعم وبئس في تعديته الفاعل غالبا وفي الوجهين في اعرابه
ويأتي قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز على وفقه اي وفق
مخصوص حبذا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كحبذا الزيدان
راكبين وحبذا امرأة هند وهذا الحال والمميز هو من الانه فاعل مبهم
لا المخصوص ولما كان التمييز من اسم الاشارة قليلا في الاستعمال بخلاف الحال
عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا كطاب زيد دارا او بكه
دره فارسا والتمييز لكونه انسب للمدح والذم فيستحق التقديم

الحرف

قد سبق حده **حروف الجر** هو اي حرف الجر ما حرف وضع لافضاء
الفعل اي ايصاله او افضاء معناه اي ما يدل على الحدث كالاسما المتعلقة
بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان الاسم تقديرا مقدرا كما رحبت وهذا
التعريف لا يتناول الزائد ولا مثل رب فيكون حدا للجار الاصلي
فيكون ذكر غير الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد وحمل عليه
لا صاحبه من للابتداء في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية
كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه فانه لا يتمشى في نحو
من التفضيلية في نحو التبيين اي اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول
موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان
والتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه كاخذت من الدراهم والبدو وعرف
بصحة قيامه مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والتجريد

راجح

فيلزم

وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه
حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف
اخر بتلك الصفة كقولهم لي من فلان صديق حميم ولقيت منه زيدا اسدا والاستغراق
في النفي كما جاءني من رجل فانه نص في الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان
ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهرا فلذا لا يجوز ما جاءني رجل بل رجلان
فظهر انه غير زائدة ومثالها ما جاءني من احد فان احدا اذا قرن به حرف النفي
افاد الاستغراق البتة كان معه من او لا فلذا لا يقال بل اثنان ولم يذكرها
لانها سيجيء حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربي لافعلن كذا ويضم اوله
ايضا اي كما يكسر فيه اي في القسم ولا يدخل الا على لفظ ربي والحد حتى للانتهاء
في المكان والزمان بلا فرق والى قلت كائنا بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى
اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل
الظاهر يقال اليك والى واليه ويفهم من هذا التخصيص انه لكي كثرة
كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاي ولا حتاك وحتاه
وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كا
النجاة في الصدق وقل في او كونه بمعنى على خبرا وحالا كقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل قال المحققون انها للظرفية ايضا مجازا لتمكن المصلوب
في الجذع تمكن المظروف في الظرف والباء للاستعانة لم يصحب في تقديمها
اذ الالصاق اصل وغالب في الباء والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل في
صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى مع

99

مع كقوله تعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق اي افادة
لصوق امر بمجرور الباء نحو مررت بزيد اي التصقت المرور بمكان يقرب
منه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه
لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الاشتراء والتعدية اي جعل
الفعل اللازم متضمنا لمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا
وهي بهذا المعنى قليلة وسماعية ولكنها مقوية لفهوم الجار وعمله في كل من
تعديتها على المقابلة وتأخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعدم
لكل جار اصلي والمقابلة اي لوقوع مجرورها في مقابلة اخر نحو بعت هذا
بهذا والظرفية كجلست بالمسجد والبلد كما عتضت بهذا خيرا منه والتجريد
كرأيت بزيد اسدا واللام للاختصاص بمالكية كالمال لزيد وبغيرها كالجل
للفرس والتعليل كضربت للتأديب وخرجت لمخافتك والقصد لي لا ارته
كقوله تعالى الا ليعبدون فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض على
الصحيح وحمل القصد نعم الغرض والغاية لا ينافيه اختصاصا المتن لعموم التعليل و على
العاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب
والمحققون على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول كقلت لزيد انه لم يفعل
الشر وتأتي اللام للقسم والتعجب اي معه نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
في الامور العظام وكي للغرض وانما يدخل مع ما الرما الاستفهامية نحو كيمه
فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الالف كما في لم وعم
ورب للتقليل اي لانشائه واتى التكثير كما في مقام المدح والذم ويصدقه

تامه
فكلكم يؤول الى ذباب

لكونه انشاء وتختص بدخولها نكرة موصوفة بمفرد او جملة للتحقيق التقليل
وفعلها اى رب ماض لان حالها معلوم ويحذف فعل رب زمانا غالبا
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر
مبهم لا مرجع له فيكون نكرة مميز بفتح اليا مضاف الى المنصوبة المضاف الى
ضمير المتكلم اى يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب الى الضمير لانه
عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل رب ح الجمل الفعلية نحو
قوله تعالى ربما يود الذين والاسمية نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدا
فان رب ح يدخل على الاسم نحو ربما ضربة بسيف وواوها اى واو اضمرت
رب بعدها لا يدخل المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة
ليس بها انيس والعمل لها اى لرب لقربها فيكون اختيار المذهب البصرية
اولها او رب لانها مضاف لقيامها مقام رب فيكون اختيار المذهب الكوفية
وواو القسم مبتداء ويختص بالظاهر اعتراض فلا يقال وك لافعلن والتاء
اى القسم عطف على واو القسم ويختص تاء القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة
يجب حذف فعلها اى كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب والرفع جواب كل
منها طلبا اى دالا على الطلب والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرني
وباؤه اى القسم عام يدخل المضمر والمظهر اسم الله او غيره ويحذف فعله ويذكر
وذلك لان البا اصل الكل والواو بدل ومنه التاء ويجب ان يحط مرتبة الفرع
عن اصله وجوابه اى القسم لغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد وحرف النفي ما ولا
وهما يقعان الاسمية والفعلية ولطائفه سقطان المختصة بالاسمية ثم تلم التناسخ

فانها ايضا تقع جوابا للقسم ويحذف جواب القسم لو توسط القسم بين
اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه
نحو زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه وعن للبعد اثره على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
حقيقة كزيد على السطح او مجازا نحو على دينه وهما اى عن وعلى اسمان بدخول من
الجارة عليهما لامتناع دخول الجار على الجار نحو من عن يميني اى من جانبه ومن عليه
اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو
انا كانت وقد يكون اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنانه
مثل البرد الذائب لطافتها آخر هذا لانه استطرادي ومذ ومنذ كلاهما
للزمان للابتداء الزمان بدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما
الزمان الماضي فمعناهما ابتداء زمان فعلهما هو ذلك الزمان الماضي كما في
من البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن في تلك السنة اى مبداء مسافرتي هذه
السنة وامتد الى الان ولو قال لابتداء الزمان في الماضي لكان اظهر واخصر
والظرفية في الحال اى ان يريد بما بعدها الزمان الحاضر ولو باعتبار
البعض فمعناهما الظرفية لفعلهما مع التساوي كما رايته مذ شهرنا او
يومنا اذا كنت في ذلك الشهر او اليوم اى جميع زمان عدم رويتي هو هذا
او اليوم الحاضر فانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل اليهما وربهما
فلا يصح اعتبارهما مبداء له وحاشا وخلا وعدا قدمه لتقدم الحاشى عن الاستثناء
الاستثناء ما بعدها مما قبلها **الحروف المشبهة بالفعل** في انقسامها

زيدوا سرقائم و

اي ابتداء

لهما سابق

الزمان لكونه اي الجملتين في الضمير

الى الثلاثى والرباعى والخماسى وكبناء على الفتح والدلالة على الحدث مثل
التاكيد والتشبيه والمناسب ايراد الاحرف بكل الحروف لكونها ستة قيل لكنهم
لما عبّروا عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتى القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت
مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب
رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما
يكون فيما عدا المشتبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل
ما وضع للافضاء وما يشابه الفعل فى عمل الرفع والنصب ونحوهما ولها افراد
ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم بعض الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد
فيناسب صيغة الكثرة فى الابتداء تتصدر اى تقع فى صدر الكلام الا ان المفتوحة
فانها لا تقع فى الصدر اصلا قيل لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد
فلا بد لها من التعلق بشىء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت فى الصدر اشتبهت
بان المكسورة فى الكتابة فيه انّ العلة هى الالتباس وهما فى المقدمات
مستدركة ولو كانت الحروف بما الكافة لا يعمل فى افصح اللغات ويخرج
عن الاختصاص بالاسمية ويدخل الافعال كما يدخل الاسماء يقال انما قام زيد
انّ المكسورة يفرق ويؤكد معنى الجملة ولا يغيّره الى المفرد وانّ المفتوحة معها اى
مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغنى انك قائم قيامك فالكسر لازم فى محلها اى محل الجملة
والفتح لازم فى محله اى محل المفرد ولو انك فاعل اى مع جملتها فى لو انك قائم فعل
اذ تقديره لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل وذهب لبسا وطئه وعلى هذا

مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا يتأتى صح

هذا ولو لا انك مبتدأ تقديره ولو لا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا لامتناع
كون المبتدأ جملة اقتصر عليها النوع عوض فيهما وظهور اندراج البواقى
فى القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملهما اى لو احتمل انّ مع اسمها وخبرها
الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح كمن يأتينى فانى اكرمه يريد ما وقع بعد الفاء
الجزائية الكسر بناء وبل فانا اكرمه والفتح على حذف الخبر والمبتدأ اى فتعليمى
ثابت له وجزاؤه تعليمى وقس عليه لو وقع بعد اذا المفاجاة كخرجت فاذا انّ
السبع بالباب فجاز العطف بالرفع على اسم انّ المكسورة ولو كان كسرها حكما بان
يقع بعد العلم كعلمت انّ زيدا قائم وعمرو لو تقدم الخبر وان كان تقدمه تقديرا
مثل انّ زيدا وعمرو قائم اى وانّ زيدا قائم وعمرو قائم تفريع على القاعدتين
تقدير المكسورة الجملة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف المذكور وانما
شرط التقدم المذكور اذ لولاه لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل
انّ زيدا وعمرو ذاهبان وكذا لكن اى هى كانّ المكسورة فى جواز العطف المذكور
لانه لا يغير معنى الجملة ايضا ولاجل انها لا تغير معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية
التى للتأكيد معنى الجملة على اسمها اى اسم انّ المكسورة ولو فصل بينه وبينها
كقوله تعالى انّ علينا للهدى او خبرها كانّ زيدا لقائم او معموله اى الخبر
المقدم على الخبر كانّ زيدا لطعامك آكل ولم يجز دخولها فى غير هذه الصور
كراهة توالى حرفى الابتداء وقدموا انّ ترجيحا للعامل ولبطلان صدارة
اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية وبدله ما بينهما بمعموله المقدم رعاية
للترتيب الطبيعى فى وضعها وكلمة مقتضى اللام وقعا للايهام معا فى ترتيب

اى فاذا السبع بالباب وكونه بالباب ثابت صح

الكافية فصلا بين الاصل والفرع وقيل دخول اللام في خبر لكن وهو
مذهب الكوفية نحو ولكنني من حبها لعميد واول بان اصله لكن انني
فخففت وجه البصرية مقاومة العاملية بكون لكن للتاكيد او عن للصدارة
فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح وبهذه العلة لم يجز
دخولها على باقي الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة المغيرة معنى الجملة ولا
يدخلها المقررة ولو خففت المكسورة يجب دخول اللام في الخبر للفرق بينها
وبين النافية وجاز في الغائها اى ابطال عملها الفوات بعض شبهه الفعل
كفتح الاخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام في الحصول الفرق بالعمل
الا عند ابن الحاجب وجاز دخولها مبتداء اى دخول المكسورة المخففة على ضرب على
فعل المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب حتى لا يخرج عن
اصلها بالكلية والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعل
عطفا على الغائها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اى لو خففت المفتوحة
فيعمل في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة
جوازا ولم يوجد عملها في الظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف
وقل عمل المفتوحة المخففة في غيره اى غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة
الجمل مطلقا اسمية او فعلية من النواسخ اولا ويجب مع الفعل اى اذا دخلت
المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الدعا يجب ان يكون مع الفعل حرف كنفي
لا ولن ولم وسين وسوف وقد ليكون كالعوض من المحذوف لا للفرق بينها وبين المصدرية لانها لا

فالتعليل بان لكن لا يوافق اللام في معناه الذي
هو التاكيد بشخص عكس لكن اذ لا احتياج الى التفصيل
الذي اشتقت منه الى زيادته

تجامع المصدرية ايضا ولذا قيدها على الثلاثة الاخيرة فانها للفرق ايضا
مثالها قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وايحسب ان لن يقدر وايحسب
ان لم يره احد والسين كقوله تعالى علم ان سيكون وسوف كقوله فعلم المرء
ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وقد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وكان
وهي حرف براسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففا والالغاء الا
ولكن هي ايضا مفردة عند البصرية للاستدراك اى دفع توهم يتولد من الكلام المقدم
يقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرو غائب
او لفظا كما في زيد لكن عمرا لم يجئ ولا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها ويدخلها اى لكن مشددة ومخففة الواو
لعطف الجملة على الجملة او الاعتراض وليت للتمني اى انشائه فتدخل على
المستحيل كليت الشباب يعود يوما والممكن الغير المرجو ويدخل ليت
ان المفتوحة كليت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت
والخبر حاصلا وعند البصرية سادا مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي
فيختص بالممكن المرجو او المخوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب

حروف العطف هو في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف امالة
المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء للترتيب بلا مهلة وثم وحتى
عطفان على الفاء اى هما للترتيب ايضا ومعطوفها اى حتى جزء متبوعه القوى
او الضعيف لافادة القوة او الضعف كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى
المشاة بمهلة حال منهما وما بينهما اعتراض او حال من حتى وحدها واو لاحد

اوله
واعلم

مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهامية اى غير مفارقة عنها لزوم الكلمة
اذا لم يفارقه ولو كان الهمزة تقديرا كقوله لعمرك ما ادرى وان كنت داريا بسبع
رمين الجمار ام بثمان يليها اى الهمزة احد المستويين ويلى الاخر ام ويجاب
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة انما
تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلبه بخلاف او مع
الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اى اجاءك احدهما لا على التعيين ولا فيصح
فى الجواب نعم او لا وام المنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى فتستعمل
فى الخبر نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار الاول وشككت فى الثانى وفى
الاستفهام كما ازيد عندك ام عندك عمرو قصدت الاضراب عن الاستفهام الاول
بالثانى وقد تدخل المنقطعة المفرد لو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة
بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعدها لرفع اللبس والمثال
مر ويجب اما فى اول المعطوف عليه معها اى اما العاطفة كما فى اما زيد واما
عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك وجازت اما فى اول المعطوف عليه
ولم تجب مع او العاطفة كما فى اما زيد او عمرو ورأيت زيدا او عمرا لان او علم
للشك الا ان الجمع اوضح واما للاولى خاصة وبل للاضراب عن الحكم الاول بجعله
كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اى فى الكلام المثبت كما فى
زيد بل عمرو فكانه لم يحكم فى المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب
الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد واما فى النفى ففيه خلاف بين النحاة ولا لازمة
للايجاب اى غير مفارقة عنه لانها لنفى ما وجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو ولكن عكسها

شعر عمرو بن ابى ربيعة اوله فوالله

ولكن عكسها اى عكس لا اى لازمة للنفى فهى فى عطف المفرد نقيضة لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفى عطف الجملة نظيرة
بل يجيء بعد النفى والاثبات نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءنى زيد
لكن عمرو قد جاء **حروف التنبيه** الا واما يصدق ان اى جملة كانت اسمية
او فعلية فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدهما
مبتدأ به وها لا يختص بالجملة تدخل المفرد وغيره وكثر دخوله فى اسم
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين معانى اسمائها
الا بها نحو هذا **حروف النداء** اى والهمزة للقريب لا يراد به ما عدا البعيد ف
فيشمل المتوسط فاى له فالهمزة للاقرب وحده تقديمهما ظ ويا وايا وهيا
للبعيد هذا مذهب الزمخشرى وقوله يا الله مع كونه تعالى اقرب من حبل
الوريد فلاستقصار الداعى لنفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو وهى عند
ابن الحاجب يا اعم وارتضاه الرضى **حروف الايجاب** نعم للتقرير اى لتقرير
مضمون ما سبق استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا هذا فى اللغة وفى العرف
يفهم منه معنى الايجاب بعد النفى كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لى عليك الف
درهم فقال نعم يكون اقرارا وترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفى خبرا او
استفهاما كبلى فى جواب من قال لم يقم زيد او الم يقم زيد اى بلى قام زيد واى بكسر
الهمزة وسكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل القسم بلا تصريح بفعله
اى لا يذكر فعل القسم معه لا يقال اقسمت اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب
والله ولعمرى كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اى وربى وجير بالكسر

والفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق الخبر موجبا او نافيا
وجئ بعد الاستفهام والدعاء **حروف الزيادة** ويسمى حروف الصلة لانه
يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة او غير ذلك ومعناها انها قد تقع
زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل
لا انها لا فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحاء لا سيما
في كلام البارى تعالى وفائدتها اما التأكيد المعنى كمن الاستغراقية والباء في خبر ما
وليس او استقامة الوزن او التسجيع ونحو ذلك اللام كشكرت له ولا ابا لك
عند سيبويه كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله واذ بوأنا لابراهيم و
الكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء فقدتهما العدم بحثهما ولتقارب الافراد وان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية وما ان طبنا جبن وقلت زيادة ان مع
لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولو لم يفصل
بين الاخيرين لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء
البشير وبين القسم المقدم ولو المؤخر نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت
زيادة ان بعد الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية جر ظبية وما
يزاد بعد اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى واي واين وان كقوله تعالى اما ترين
شرطا اي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد بعض حروف الجر كقوله
تعالى فبما رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما فيها كلها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا تزاد بعد المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد

وزن

تمام البيت
ولكن منايانا ودولة آخرينا

وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير المغضوب
عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا لا طراده لكان احسن وقلت زيادة لا قبل
اقسم ومن تزاد في المنفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام ولا تزاد في الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش والباء تزاد في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما اذ
لم يسمع في ان ولا ويزاد في خبر صدر بهل لا في مطلق الاستفهام كهل زيد
بقائم ولا يقال ازيد بقائم ويزاد في غيرها اي في غير افراد المذكورين سماعا
مسموعا لا مقيسا كالقى بيده وكفى بالله وبحسبك درهم **حرفا التفسير**
ثنى نظرا الى الخارج تنصيصا على العدد نحو بخلاف نحو حروف التنبيه اي يفسر
اي مبهم مفرد كجاء رجل اي زيدا او جملة كقطع رزقه اي مات وان على صيغ
المصدرية يفسر ما بمعنى القول لا صريحه ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم **حروف المصدر** ما وان المخففة الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر وغيره سيبويه عمم ما نحو بقوا في الدنيا ما
الدنيا باقية وان المشددة للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم **حروف
التحضيض** هلا والا المشددتين ولولا ولوما تصدر هذه الحروف
الفعل اي يدخل على اول الفعل فانها تقتضي الصدر والفعل بعبارة وحينئذ
وان كان الفعل تقديرا مقدرا نحو هلا زيدا ضربته او للضرورة الشعرية نحو فهلا
نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك الفعل
وفي المضارع الحض عليه **حرف التوقع** الدال على توقع المخاطب قد
كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب في الماضي للتقريب اي تقريبه من الحال

[illegible]

اوله
ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى

وفي المضارع للتقليل اكثر اي في اكثر المواضع او الازمان وقد يكون
للتحقيق كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اي
بين قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف اي قد كقوله
تعالى فصدقت او فعله كقوله لما تزل برحالنا وكأن قد اي كأن قد زالت — أزف الترحل غير أن ركابنا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام وجوبا والهمزة تلي الاسم
مع وجود الفعل بلا قبح كأزيدا ضربت وقبح هل زيدا ضربت ولما اذا لم يوجد
الفعل فيستويان فيقال بلا قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتأتي الهمزة للانكار
مطلقا اي سواء كان لمجرد الانكار كأتضرب زيدا وهو اخوك او للاستبطاء
كقوله تعالى الم يأن للذين امنوا الآية او للتخصيص نحو الا تقاتلون او للتقرير
كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك والتسوية كقوله تعالى أأنذرتهم ام لم
تنذرهم والتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الآية او التوبيخ كقوله تعالى اكذبتم
بآياتي وهل لا تستعمل في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف العاطفة دون هل
كقوله تعالى اوكلما وافمن كان وأثم اذا ما وقع وكون الهمزة معادلة لام المتصلة
دون هل في عرف حروف العطف فلذا لم يذكره هنا وتحذف اي همزة الاستفهام عند
القرينة ويحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ولا يحذف
هل ولا فعلها حرفا الاستقبال السين وسوف وفيه اي في سوف زيادة تنفيس اي تأخير
حروف الشرط نصد اي يجب ان يقع في صدر الكلام لو للماضي ولو تدخل
المضارع قدما لتقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال ولو دخل الماضي
تدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من

من المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل محذوف لا مبتدأ تقديره ان لو لكونه
فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفسره وتقدير الثاني وان استجارك احد
فحذف وفسر ولهذا اي ولاجل وجوب ذلك فيهما فتح همزة لو انك لانه فاعل — على الفعل
مقدر وهو ثبت وخبره اي خبر ان ح اي حين وقع بعد لو فعل وجوبا
ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا منطلق الا لو كان
خبره جامدا فيجوز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
ولو صدر القسم على الشرط وغيره لزم المضي في شرطه لانه كان في ذلك المضي
معنى لا لفظا نحو والله ان لم تأتني لا كرمتك والجواب له اي للقسم لفظا فلا
يجزم ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو ولا الفاء فتقول ان جئتني او لو جئتني — والله
ما اكرمتك او اني لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمتك او فاني لا اكرمك واما معنى
فجواب لهما معا ولو وسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جاز الوجهان
ان يكون الجواب للقسم لفظا فتكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان اتيتني ولم
تأتني لا كرمتك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان تأتني والله آتك — فوالله
وانا والله ان تأتني اتك وتقديره اي تقدير القسم في صدر الكلام كذكره
فيه في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الكلام
او في الذهن فيندرج فيه ما وقع في اوائل الكتب ويحذف فعله الذي هو الشرط
والتزم في موضعه اي الفعل جزء جوابه اي اما مبتدأ كاما زيد فمنطلق تقديره
مهما يكن من شيء فزيد منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا

مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجملة في موضع الشرط وانه كان
هنا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فجاز تقديم ما يمتنع
تقديمه خاصية لاما غيره **حرف الردع** اي الزجر والمنع كلا وياتي بمعنى حقا
لكن المؤكد تحقيق مضمون الجملة فكان كان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية ترك تاء
التأنيث الساكنة لانه ذلك فهم من بحث التانيث ففر من التكرار **التنوين**
نون ساكنة في الاصل فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى تتبع حركة
الاخر اي يقع بعدها فخرج نون لدن ولم يكن لا للتاكيد فخرج نون التاكيد الخفيفة نحو
ويكسر التنوين ويضم لساكن لقيها والكسر هو الاصل المطرد في تحريك الساكن والضم
للاتباع كقوله تعالى وعذابٍ اركض فيمن قرأ بضمة التنوين لاتباع ضمة الكاف
وهو اي التنوين للتمكن اي الدلالة على امكنية الاسم في الاسمية بعدم مشابهة
الفعل فيكون علامة الانصراف فيختص بالمنصرف وللتنكير كما في صهٍ فانه معناه
اسكت سكوتا ما بخلاف صه بغير تنوين فان معناه اسكت الآن وللعوض عن حرف
نحو جوارٍ والمضاف اليه كيومئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ ومررت بكلٍ قائما
وللمقابلة لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب واما من يجعله تنوين
التمكن لوجوده في نحو عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري
نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجه عنده للمقابلة لانه تاءه غير متمحض
للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع وضعفت
تعدد اخرى فصارت كالنغامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط في نحو زيد بن عمرو

ويريد بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر لكثرة الاستعمال بخلاف رجل
ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينهما لا يحذفان في اللفظ ولا همزة ابن
في الخط وقل حذف التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن عمرو كقوله تعالى قل
هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين احد **نونا التاكيد** خفيفة
ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة مختص نون التاكيد بقسميها بمستقبل
فيه معنى الطلب من الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقل دخول
نون التاكيد في المنفي تشبيها بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم وكثرت
نون التاكيد في نحو اما ترينّ اي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة ترك
سائر احكام نون التاكيد لانه موضعه الصرف **هاء السكت** هاء ساكنة
تلحق ما اي اخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها احترازا عن مثل يا زيد
ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا لا وصلا كثمه ورده وقه وماهيه
وسلطانيه **الكسكسة والكشكشة** سين مهملة وشين معجمة ساكنتان يلحق
كاف المؤنث وقفا حفظا لحركتها حتى لا يلتبس بكاف المذكر نحو اكرمتكس ومررت بكش
قد وقع الفراغ بعون الله الملك الوهاب عن تحرير هذا الكتاب المستطاب المسمى بالامتحان
الاذكيا وهو كتاب كافٍ في النحو لمن يشاء للعالم العامل والفاضل الكامل
مولانا محمد البركوي عليه رحمة العزيز القوي شرحا على اللب المختصر
من الكافية المشتمل على القواعد الوافية للقاضي البيضاوي عامله
الله بلطفه الخفي من قلم المذنب الفقير الى ربه الرؤوف القدير سليمان
بن حسين بن حسن بن مصطفى جعل الله مثويهم دار العلا

في يوم العاشر من جماذى الاولى بعد العصر من يوم الاثنين سنه ١١٢٧

في المدرسة الغياثية من مدارس البلدة

القيصرية تمت تمام

من اراد احتكاك الذهن معيار الزكا ... فليطالع كل آن امتحان الاذكيا

من نحا نحو اصول النحو في نحو يسير ... فليجد في حفظ اصل فيه جدا دائما

ايها الاخوان بذلت الوسع في تحريره ... بعد ما لم آل جهدا عند تصحيح الخطا

ان يدا لله كما لان غشي تقصيرنا

احسن الله مآل من دعا خيرا لنا

يا ناظرا فيه قل بالله مرحمة ... على المصنف واستغفر لصاحبه

واطلب لنفسك من خير تريد بها ... من بعد ذلك غفرانا لكاتبه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بالراغب
١١٧٥ وكفى عبده